

٨٢٠
م
(حاشية قول احمد على الفوائد الفنارية على
شرح ايساغوجي) ، تأليف ابن خضر ، احمد بن محمد
- ٧٨٥ هـ . بخط محمد بن حسين سنة ١٠٩٣ هـ .

٧٧ ق ١٣ س ١١٥ × ١٩٥ سم
نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١-٧٧) ، خطها نسخ حسن ،
١١٤٢ م طبع ١٢٦٨ هـ .
١
دار الكتب المصرية ٢٣٠ : ١ الظاهرية (فلسفة ومنطق)

: ٩٦ ، ٩٧
١- المنطق أ- المؤلف ب- النسخ ج- تاريخ النسخ
د- حاشية على الفوائد الفنارية ه- حاشية ابن
خضر على شرح ايساغوجي و- حاشية على شرح
الفناري على الفوائد الفنارية .

٨٢٠
م
(الفوائد الفنارية على الرسالة الاثيرية) ، تأليف محمد بن
حمزة بن محمد ، شمس الدين الفناري أو (الفنري) ،
الرومي (٧٥١-٨٣٤ هـ) . كتبت سنة ١٠٩١ هـ
١١٤٢ م ٢
٤٤ ق ١٣ س ١١٥ × ١٩٥ سم
نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ٧٩-٢٢) ، خطها نسخ

حسن ، مطبوع .
الا علام ٦ : ٣٤٢ ، دار الكتب المصرية ٢٣٩ : ١
أ- الفناري ، محمد بن حمزة -
١- المنطق
بد تاريخ النسخ .
٨٣٤ هـ



فان قيل لم يرد في هذه الاية ان الله تعالى قد علم ان هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان فلو كان كذلك لم يكن في هذه الاية حاجة الى ما ذكره الله تعالى من ان هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

وانما قد علم الله تعالى ان هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان لان الله تعالى قد علم ان هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

والمقدّم على ذلك ان الله تعالى قد علم ان هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان لان الله تعالى قد علم ان هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

فان قيل لم يرد في هذه الاية ان الله تعالى قد علم ان هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان فلو كان كذلك لم يكن في هذه الاية حاجة الى ما ذكره الله تعالى من ان هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

فان قيل لم يرد في هذه الاية ان الله تعالى قد علم ان هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان فلو كان كذلك لم يكن في هذه الاية حاجة الى ما ذكره الله تعالى من ان هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

بسم الله الرحمن الرحيم

حمد لك اللهم على ما منحتني من ذوارف الفضل وشكرًا لك على ما مننت به من ذوارف الفضل وصلوة وسلامًا على نبيك النبي محمد وآله

والافضل وافضل الاماثل وعلى اله وذو القربى

المنفوتين بحسن الشرائع وكرم الخصال

فلما كانت الفوائد الفاضلة مستعملة على ما

من الغرض والاعلاق ومع هذا اخوان الزمان

راغبون فيها غاية رغبة واشتياق علق

عليها ما يكشف الاغلق ويزيل الغمض حتى يسير

هم لتحصيلها النهوض ولم جهدي في بيان الواقع

الواقع في كل زمان ومكان

هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

قوله فقل يا ايها المنصوب وهو الله تعالى وانما هو الحق والصدق في كل زمان ومكان



بعون الله الحكيم الواسع وهو على الامام وسير

الانصاف قوله حمد لك من جملة المصائر المجددة

فعلها وجوبًا سماعًا على ما تقر في كتب النحويين

او احدا اختيرت الجملة الفعلية على الاسمية

اصلا ولا عتاراف بالجر عن استدامة الحمد لان

الفعل يدل على التجرد وللشخص على جد وجرد

عن نفسه وانما اختير الجذ في بقا الحمد على

السمية وليذهب السامع الى ما شاء من المذاهب

اي تقدير المضارع والماضي وتقدير المضارع

لانه يدل على الاستمرار والتجدد الموجب لاستمرار

الحمد جميع الازمنة المستقبلية اي احمدك على كل

ساعة فساعة اما الافيدل على الانقطاع وتنقص

معناه لا يدل على استغراق الحمد جميع الازمنة المتما

هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

هذا الحمد الظاهر وانما هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

هذا هو الحق والصدق في كل زمان ومكان

اعطيت لي ما هو زيل برهان

ايضا قوله على ما حضرت لي من منح عوارف الافاضل
المنح بكر الميم وفتح النون وهو الرواية ههنا
جمع المنحة بكر الميم وسكون النون وهو العطية
والعوارف جمع عارفة وهي الاحسان ويجوز ان يكون
موصولة والعائد في الصلة محذوف وحذف
العائد المنسوب مفتقر الى خصته لي فيكون من
بيانية او متعلقة بلخصته اي على ما حضرت لي من
منح عوارف الافاضل وهو من منح عوارف الافاضل
وان يكون مصدرية اي على تخييصك لي فيكون
من متعلقة بلخصته واصداقة المنح الى العوارف
بيانية اي من لطاايا التي هي عوارف الافاضل
اي الاحسانات اليهم واحسانا اليهم لكن عطفت
خلصني عليه يدل على ان المراد المصدرية اذ

اي ما به الاحسان لي مع مضافة تبيينه

المراد من منح عوارف الافاضل

فمن هنا نرى ان الاحسان ما به الاحسان
لا مطلقا مصدرية وتؤيد جملة لان المنح
هي عبارة عنها هي عطفا بها لا الاعطاف
عبد الرحمن

قوله من منح عوارف الافاضل
يدل على ان المراد من منح عوارف الافاضل
المراد من منح عوارف الافاضل

تقدير

تقدير
الموصولة لا يصح عطفة عليه من حيث المعنى ويجوز
ان يكون المنح بفتح الميم وسكون النون مصدرية
معنى اعطى ومع يكون المعنى من اعطاء عوارف الافاضل
وعلى جميع التقادير لا تكرار فيه كما قال البعض
في دفع التكرار على تقدير عدم كون الاضافة تبيينية
وعدم كون المنح مصدرية المراد بعوارف الافاضل
المسائل المذكورة في كتبهم والمأخوذة من افواههم
وبالمنح المسائل المستنبطة منهما او من احدهما
فكان عوارفهم اعطاها **قوله** خلصتني عطفت
جواب عن سؤال تقديره في لا يصح اضافة المنح الى عوارف الافاضل
على لخصتي اي على ما حضرت لي الى اخره اي على تخييصك لي
اي من نحن عواصف الفضائل تشبه الاشياء
اللفضائل بالعواصف التي هي الرياح الشديدة في الا
ثم عبر عن تلك الاشياء بها استعارة مصرية

المراد من منح عوارف الافاضل

اشارة الى دفع ما عسى ان يقال من اضافة
المنح الى عوارف بناء على امتداد من قول
عطفا فلا بد ان تقتضي ان يعطى العوارف
وهذا مما لا يخفى الاضافه وحاصل المنح
ان المنح لما كانت مستنبطة منها فكان المنح
قالا ولي عوارفهم اعطىها عبد الرحمن

المعنى من منح عوارف الافاضل
المراد من منح عوارف الافاضل

المراد من منح عوارف الافاضل
المراد من منح عوارف الافاضل

قوله فاما ان تعطينه فليس حذف الجواب بل التمهيد
 انما بان تعطينه او تتركه رد الدين محمد بن

لا تنهه ولا تتركه اذ سالك فاما ان تعطينه او
 تتركه. لنا بل كتب اعدل واقول على اكتب وعسى
 ان اكتب فلما لم ينفعني ذلك لتعدل ولم يقع ذلك
 السائل هذا الرد للدين بل اقترح على الكتاب ولا
 لاجلها في كل صباح ومساءكل هو رسم للادوية
 شرعت فيه وقيل المراد بالسائل في الالية طاب
 العلم وهذا انبجما من فيه فان قلت انما عتد
 بالرد للدين اذ لم يوجد المسؤل وههنا قد
 قلت قد عتد عدما لا يستحقاره فلما اتوا الحاجة
 اجابهم بحكم قوله وم اغنوه عن مسئلة
 ولو شق مرة **قوله** عن اقتراح الى آخ اى الحاجة
 الاقتراح السؤال على سبيل التحكم والارتجال
 من غير فكر وردية ولا يكون ذلك الا لغاية رغبة

هذا هو مقتضى الاستحقاق في كل وقت
 من الفقه والفقهاء اجمعين على ان
 الاستحقاق لا يقتضي الاستحقاق في كل وقت
 او الفقه اجمع استحقاقا وما امكنه في كل وقت
 اجمع على عدم استحقاقه في كل وقت

وكانه نزل منزلة الجمع في الطلب وضم اليه
 من المستعدين فاورده بصيغة الجمع محمد بن

اعلم ان مقتضى الاقتراح ما ذكره المحقق في القليل من
 الاقتراح هو السؤال بل انما مرة بعد اخرى ولكن لما كانت
 لان السؤال من غير فكر وردية مستندة للبيعة والايج اظهر منه في الوقت فلهذا فسر به فلا بد من قبلنا

هذا هو مقتضى الاستحقاق في كل وقت
 من الفقه والفقهاء اجمعين على ان
 الاستحقاق لا يقتضي الاستحقاق في كل وقت
 او الفقه اجمع استحقاقا وما امكنه في كل وقت
 اجمع على عدم استحقاقه في كل وقت

والا لا يحتمل الدين والطيني بمطالعة الاخوان
 غير عن المستعدين بالاخوان هضم لنفسه
 واطهار شفقة عليهم بهذا التاليف وقيل
 بالاخوان للتبنيه على انه لا يقدر على مطالعة
 هذه الفوائد لان من يكون اخا وثلا في العلوم
 فيكون وصفا للتاليف بالدقة والعموض وكل
 وجهه هو مويلها فان قيل تمدحه بقوله
 فيه غدوة يوم الح مخرج الوجه الاخير بل يعينه
 قلنا يحتمل ان يكون ذلك تحديا بالنعمة لا تمد
قوله افراد الرسالة الاثيرة في الميزان شبه
 المسائل بالافراد وهي الدر الكيرة الشفا
 في النفاسة فغير عن المشبه بلفظ المشبه باستعا
 مصروحة تحقيقية والاستعارة هي الكلمة المستعملة

هذا هو مقتضى الاستحقاق في كل وقت
 من الفقه والفقهاء اجمعين على ان
 الاستحقاق لا يقتضي الاستحقاق في كل وقت
 او الفقه اجمع استحقاقا وما امكنه في كل وقت
 اجمع على عدم استحقاقه في كل وقت

هذا هو مقتضى الاستحقاق في كل وقت
 من الفقه والفقهاء اجمعين على ان
 الاستحقاق لا يقتضي الاستحقاق في كل وقت
 او الفقه اجمع استحقاقا وما امكنه في كل وقت
 اجمع على عدم استحقاقه في كل وقت

هذا هو مقتضى الاستحقاق في كل وقت
 من الفقه والفقهاء اجمعين على ان
 الاستحقاق لا يقتضي الاستحقاق في كل وقت
 او الفقه اجمع استحقاقا وما امكنه في كل وقت
 اجمع على عدم استحقاقه في كل وقت

هذا هو مقتضى الاستحقاق في كل وقت
 من الفقه والفقهاء اجمعين على ان
 الاستحقاق لا يقتضي الاستحقاق في كل وقت
 او الفقه اجمع استحقاقا وما امكنه في كل وقت
 اجمع على عدم استحقاقه في كل وقت

هذا هو مقتضى الاستحقاق في كل وقت
 من الفقه والفقهاء اجمعين على ان
 الاستحقاق لا يقتضي الاستحقاق في كل وقت
 او الفقه اجمع استحقاقا وما امكنه في كل وقت
 اجمع على عدم استحقاقه في كل وقت

في غير ما وضعت له لعلاقة هي المشابهة مع
 ما نفع من ارادة الموضوع له وهي ههنا ايضا
 الى الرسالة والتحقيقية ما يكون المستعار له
 اي المشبه امر متحققا حسا او عقلا والمستعار
 له ههنا مسائل الرسالة وهي متحققة عقلا
قوله شرعت فيه الخ كبت الفوائد المقترحة
قوله مع مغرب لي مغرب ذلك ليوم اي وقت
 غروب شمس **قوله** اعلم من حق كل طالب كثرته
 الخ اي مطلقا سواء كانت تلك الكثرة من غير
 او علومها مدونة والمراد ان من حق كل طالب
 كل كثرته ذلك والالم يفدان من حق كل طالب
 المسائل المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة
 والمقصود ركنه فيوجه اما بان التويز

عطف
 من ان يقال المقصود من تشييع
 ان انما انما ما كرس في
 الفوائد المقترحة

فائدة هذا التفسير ان
 اسم للزمان لا للشيء على ما لا يخفى
 يحتمل المصدر المحمّل لفظ الاذان
 المراد به اسم صيغة مخصوصة
 الله تعالى ان يقال قد وقع في
 مع مغرب بدون الاذان

قوله اعلم صدر هذا
 لكونه من لا يفتقر الى
 العلم المطلوب به انما هو

في

في اثبات قد يكون سوي الكل كما ذهب اليه
 بعضهم او بان المهمة عند علماء البلاغة
 قد تكون في قوة الكلية دفعا لترجيح أحد
 على الآخر تاثل **قوله** حتى يأمن الخ يعني ان
 طالب كل كثرته تضبطها جهة واحدة اذا حصل
 التسوية بها بتلك الجهة بان يعرفها بها وقف
 على جميع تلك الكثرة اجمالا حتى اذا اورد عليه
 من تلك الكثرة علم انه منها واذا اورد عليه
 ليس منها علم انه ليس منها قيا من من فوات
 مما يعينه وصرفا لهمة الى ما يعينه **قوله** وان
 يعرف غايتها اي غايتها المهمة لذلك الطالب
 المترتبة عليها في الواقع اي يصدق بانها غايتها
قوله ليزداد جدًا ونشاطا اي سرورا وتلذذا

تعلل بان تل ان ما ذكره كون المهمة في قوة الكلية
 الوتية كما اعترف به وهذا كثر في علم المنطوق والمهمة عند علماء
 المنطوق في قوة الوتية

في قوة الكلية في الحقيقة
 في قوة الكلية في الحقيقة
 في قوة الكلية في الحقيقة

في قوة الكلية في الحقيقة
 في قوة الكلية في الحقيقة
 في قوة الكلية في الحقيقة

قوله في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها
 العلوم في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها
 العلوم في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها
 العلوم في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها

الشرع ولا يفتر عن السعي في تحصيلها **قوله** على
 تقديم الشعور بتعريف العلوم الخ أي ليس
 الطالب من فوائد شيء مما يعينه وهو الهيبة
 إلى ما يعينه لما **قوله** غايتها أي والشعور بها
 أي التصديق بها ليزداد جدا ونشاطا وبقوة
 سعيه عبثا وضارا **قوله** وموضوعها الخ أي
 بموضوعها لتمييز العلم المطع عند الطالب
 عن غيره تميزا ذاتيا وزيادا بصيرته في طلبه
 وخلاصة كلام من قوله علم إلى ههنا أن
 من حق كل طالب لكل كثرة تضبطها جهة واحدة
 أن يعرفها بتلك الجهة قبل الشروع فيها ومن
 غايتها أيضا وكل من العلوم المدونة كثرة كذا
 فيكون من حق طالبا أن يعرفها بجهة واحدة

العلم في اللغة التوهم والهدف والذكر
 لا يترتب عليه فائدة العلم سلة
 قال المحقق في تعريف العلم بالهدف والذكر
 أو تربية عليه باليقين في نظر ذلك الفصل المتكرر
 على شقها

في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها
 العلوم في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها
 العلوم في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها
 العلوم في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها

قبل

قوله في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها
 العلوم في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها
 العلوم في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها
 العلوم في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها

فيل الشروع فيها ويعرف غايتها أيضا كذا
 فلهذا جرى عادة العلماء الخ لكن تقديم
 بالموضوع أي التصديق بموضوعيته لم يلزم
 تقدم تأمل ولو قال بعد قوله عبثا وضارا
 وإن يعرف موضوعها أن كانت علامتنا لتمييز
 عنده تميزا ذاتيا وزيادا بصيرته في شروعه كان
 أولى والتأم أول الكلام مع أخوه التامنا
قوله على الاعراض الذاتية والعرض الذاتي
 الشيء لذاته أو جزئيه أو مساويه كالجب والحركة
 بالإرادة والضحك للإنسان **قوله** من حيث نفهها إلى
 الأطراف ما يتعلق ببعضها أي تحتها
 بنفها الخ والضمير راجع إلى التصورات
 لا إلى الاعراض الذاتية إذا حثية قيد الموضوع

قوله في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها
 العلوم في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها
 العلوم في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها
 العلوم في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها

قوله في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها
 العلوم في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها
 العلوم في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها
 العلوم في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها

قوله في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها

قوله في غايته موضوعا على تعريف العلوم في موضوعها

فان قلت هذه الاعراض لا يراد عليه ما قيل ان هذه الاعراض
 اوصاف للتصورات والتعديقات ولا دخل
 لها في الايضال لان الموصل وجزءه هو نفس
 والتعديقات والمقصود من هذا القيد
 المنطق لا يجب فيه عن جميع احوال التصورات
 والتعديقات بل عن احوالها اللاحقة باعتبار
 نفوذها في الايضال الى المجهولات وتلك الا
 في الايضال كما في الحدود والرسوم والاشياء
 وما يتوقف عليه الايضال ككون التصورات
 كلية وذاتية وعرضية وجنسا وفضلا وخاصة
 فان الموصل الى المتصور يتوقف على هذه الا
 بلا واسطة وكون التعديقات قضية وعكس
 قضية ونقيض قضية وحملية وشرطية الى غير

فوضوع

ان كان الايضال اعراضا فان
 موضوع المنطق فوضوع

فوضوع المنطق مقيد بصحة الايضال لا بقدر
 الايضال بل الايضال وما يتوقف عليه لا ييضال
 اعراض ذاتية له فيجب عنهما في هذا العلم
 فان قيل ليس في المنطق مسألة محولها الايضال
 وما يتوقف عليه الايضال قيل اذا حكم على
 التصوري بانه حقا ورسم كان معناه انه مو
 الى المجهول المتصور بلا واسطة ونس على هذا
قوله التي لا يجازي بها امر في الخارج اي لا يوصف
 بها شيء حال وجوده في الخارج بل هي من العوارض
 الذهنية كالكلية والجزئية والذاتية والجمعية
قوله من حيث تطبق اي يشمل تلك المعقولات الثا
 على المعقولات الاولى اشتمال الكلي على جزئياته
 اي يجري على المعقولات الثانية احكام كلية بحيث

على المعقولات الاولى
 ان يكون الايضال اعراضا
 فان كان الايضال اعراضا
 فان كان الايضال اعراضا
 فان كان الايضال اعراضا

ان كان الايضال اعراضا فان
 موضوع المنطق فوضوع

فان قلت هذه الاعراض لا يراد عليه ما قيل ان هذه الاعراض
 اوصاف للتصورات والتعديقات ولا دخل
 لها في الايضال لان الموصل وجزءه هو نفس
 والتعديقات والمقصود من هذا القيد
 المنطق لا يجب فيه عن جميع احوال التصورات
 والتعديقات بل عن احوالها اللاحقة باعتبار
 نفوذها في الايضال الى المجهولات وتلك الا
 في الايضال كما في الحدود والرسوم والاشياء
 وما يتوقف عليه الايضال ككون التصورات
 كلية وذاتية وعرضية وجنسا وفضلا وخاصة
 فان الموصل الى المتصور يتوقف على هذه الا
 بلا واسطة وكون التعديقات قضية وعكس
 قضية ونقيض قضية وحملية وشرطية الى غير

فان قلت هذه الاعراض لا يراد عليه ما قيل ان هذه الاعراض
 اوصاف للتصورات والتعديقات ولا دخل
 لها في الايضال لان الموصل وجزءه هو نفس
 والتعديقات والمقصود من هذا القيد
 المنطق لا يجب فيه عن جميع احوال التصورات
 والتعديقات بل عن احوالها اللاحقة باعتبار
 نفوذها في الايضال الى المجهولات وتلك الا
 في الايضال كما في الحدود والرسوم والاشياء
 وما يتوقف عليه الايضال ككون التصورات
 كلية وذاتية وعرضية وجنسا وفضلا وخاصة
 فان الموصل الى المتصور يتوقف على هذه الا
 بلا واسطة وكون التعديقات قضية وعكس
 قضية ونقيض قضية وحملية وشرطية الى غير

في المرتبة الثانية لا معناها الاصطلاح المعبر
 القيدان المذكوران والآن كان قوله التي
 لا يجازي بها امر في الخارج مستدركا مستغنى
 عنه فيكون المجموع من المقيد والمقيد هو
 الاصطلاح ويجعل جملة للمقولات الثانية
 ولا يجوز ان يجعل المقولات الثانية على المعنى
 الاصطلاحي ويجعل جملة الصلة والموصول
 كاشفة عن حقيقتها كما فعل بعضهم لانه يتقصر
 بالمعذور المتقيد في الدرجة الاولى ويصير
 عليه انه لا يجازي بها امر في الخارج مع انه مقو
 اول كما مر وكذا الكلام في قوله المقولات
 الاولى التي يجازيها امر في الخارج لكن في فيه
 ان الشبهة والوجود والوجوب والامكان مقولات

المرتبة الثانية لا معناها الاصطلاح المعبر
 القيدان المذكوران والآن كان قوله التي
 لا يجازي بها امر في الخارج مستدركا مستغنى
 عنه فيكون المجموع من المقيد والمقيد هو
 الاصطلاح ويجعل جملة للمقولات الثانية
 ولا يجوز ان يجعل المقولات الثانية على المعنى
 الاصطلاحي ويجعل جملة الصلة والموصول
 كاشفة عن حقيقتها كما فعل بعضهم لانه يتقصر
 بالمعذور المتقيد في الدرجة الاولى ويصير
 عليه انه لا يجازي بها امر في الخارج مع انه مقو

لانه يلزم الدور
 في قوله المقولات الثانية
 لا يجازي بها امر في الخارج
 مستدركا مستغنى عنه
 فيكون المجموع من المقيد
 والمقيد هو الاصطلاح
 ويجعل جملة للمقولات
 الثانية ولا يجوز ان يجعل
 المقولات الثانية على المعنى
 الاصطلاحي ويجعل جملة
 الصلة والموصول كاشفة
 عن حقيقتها كما فعل
 بعضهم لانه يتقصر بالمعذور
 المتقيد في الدرجة الاولى
 ويصير عليه انه لا يجازي
 بها امر في الخارج مع انه مقو

لانه يلزم الدور
 في قوله المقولات الثانية
 لا يجازي بها امر في الخارج
 مستدركا مستغنى عنه
 فيكون المجموع من المقيد
 والمقيد هو الاصطلاح
 ويجعل جملة للمقولات
 الثانية ولا يجوز ان يجعل
 المقولات الثانية على المعنى
 الاصطلاحي ويجعل جملة
 الصلة والموصول كاشفة
 عن حقيقتها كما فعل
 بعضهم لانه يتقصر بالمعذور
 المتقيد في الدرجة الاولى
 ويصير عليه انه لا يجازي
 بها امر في الخارج مع انه مقو

توان

لانه يلزم الدور
 في قوله المقولات الثانية
 لا يجازي بها امر في الخارج
 مستدركا مستغنى عنه
 فيكون المجموع من المقيد
 والمقيد هو الاصطلاح
 ويجعل جملة للمقولات
 الثانية ولا يجوز ان يجعل
 المقولات الثانية على المعنى
 الاصطلاحي ويجعل جملة
 الصلة والموصول كاشفة
 عن حقيقتها كما فعل
 بعضهم لانه يتقصر بالمعذور
 المتقيد في الدرجة الاولى
 ويصير عليه انه لا يجازي
 بها امر في الخارج مع انه مقو

لانه يلزم الدور
 في قوله المقولات الثانية
 لا يجازي بها امر في الخارج
 مستدركا مستغنى عنه
 فيكون المجموع من المقيد
 والمقيد هو الاصطلاح
 ويجعل جملة للمقولات
 الثانية ولا يجوز ان يجعل
 المقولات الثانية على المعنى
 الاصطلاحي ويجعل جملة
 الصلة والموصول كاشفة
 عن حقيقتها كما فعل
 بعضهم لانه يتقصر بالمعذور
 المتقيد في الدرجة الاولى
 ويصير عليه انه لا يجازي
 بها امر في الخارج مع انه مقو

توان على ما قرر في موضعه وليت من موضوع المنطق
 وان اعتبرنا طبعا انها على المقولات الاولى فلا
 من ان يعتبر في تعريفنا لثاني للمنطق ايضا
 حيثية التفع في الايضال بان يقال المنطق علم
 يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للمقولات
 الثانية المنطقية على المقولات الاولى من
 نفسها في الايضال الى الجهولات كما فعله في
 شرح المطالع اللهم ان يقال بالاكفاء بما في
 الاول قوله كان للمنطق طرفان الخ لما ان قد
 تقرر عند فهم ان الفكر المحصل للجهولات
 المقصورة بصورات والفكر المحصل للجهولات
 التصديقية تصديقات قوله ومقاصد
 القول الشارح اي مباحث القول شارح وكذا

كاشفة عن حقيقتها

لانه يلزم الدور
 في قوله المقولات الثانية
 لا يجازي بها امر في الخارج
 مستدركا مستغنى عنه
 فيكون المجموع من المقيد
 والمقيد هو الاصطلاح
 ويجعل جملة للمقولات
 الثانية ولا يجوز ان يجعل
 المقولات الثانية على المعنى
 الاصطلاحي ويجعل جملة
 الصلة والموصول كاشفة
 عن حقيقتها كما فعل
 بعضهم لانه يتقصر بالمعذور
 المتقيد في الدرجة الاولى
 ويصير عليه انه لا يجازي
 بها امر في الخارج مع انه مقو

لانه يلزم الدور
 في قوله المقولات الثانية
 لا يجازي بها امر في الخارج
 مستدركا مستغنى عنه
 فيكون المجموع من المقيد
 والمقيد هو الاصطلاح
 ويجعل جملة للمقولات
 الثانية ولا يجوز ان يجعل
 المقولات الثانية على المعنى
 الاصطلاحي ويجعل جملة
 الصلة والموصول كاشفة
 عن حقيقتها كما فعل
 بعضهم لانه يتقصر بالمعذور
 المتقيد في الدرجة الاولى
 ويصير عليه انه لا يجازي
 بها امر في الخارج مع انه مقو

الحال في قوله ومقاصدها القياس ولوقال
 بدلها الاقوال الشارحة واللاية ومباد
 التصورات الحق ومبادى التصديقات القضية
 لكان الكلام على رتبة واحدة لكن تفتن فاورد
 المباديين على فن واورد المقاصدين على فن
 آخر **قوله** ثم القياس اي مجب المادة لقسم
 الرابع هو القياس بحسب الصورة **قوله** جزئ منها
 اي من اقسام المنطوقى عدوها قسم اخر من
قوله ان يلج الى اخره اشارة الى انه انما اورد
 من كل باب شيئا يسيرا على سبيل الاجمال **قوله**
 رتبها لا يواب اي ارا د ترتيبها بغير رتبة رادة
 الفيل بلفظه مجازا مرسله كقوله تعالى اذا
 الى الصلوة حتى يصح قوله فصار تقديمها

هذا الكلام على رتبة واحدة
 في قوله ومقاصدها القياس
 المقاصد هي المقاصد التي
 في قوله ومقاصدها القياس
 المقاصد هي المقاصد التي
 في قوله ومقاصدها القياس
 المقاصد هي المقاصد التي

اي اعوجج واجبا عليه تامل **قوله** على وقت ما شرنا
 اليه فيه ان الخطابة فيما اشار اليه وقت سابقه
 على الحد وفي ترتيب المص على عكسه فلا يكون على
 ما اشار اليه **قوله** فقال اي قدمه فقال اي
 ولما كان المنقسم اليها اي انما اورد مباحث
 في صدر بابا يا عوجج مع انها ليست منه لان
 مقسم مقسم مقسم مقسم المقسمات الخمس
 اي اعوجج ومعرفة الاقسام موقوفة على معرفة
قوله ولما كان فهم المعنى ان على ان اللفظ صحيح
 ان يقال بسبب دلالة بدل باعتبار يعرف بال
قوله ومنه يعلم اي من ايراد المص مباحث اللفظ
 في بابا يا عوجج مع انها ليست منه شي غير انها
 موقوفة عليها يعلم ان المص لم يعد الى **قوله** فقال

هذا الكلام على رتبة واحدة
 في قوله ومقاصدها القياس
 المقاصد هي المقاصد التي
 في قوله ومقاصدها القياس
 المقاصد هي المقاصد التي
 في قوله ومقاصدها القياس
 المقاصد هي المقاصد التي

هذا الكلام على رتبة واحدة
 في قوله ومقاصدها القياس
 المقاصد هي المقاصد التي
 في قوله ومقاصدها القياس
 المقاصد هي المقاصد التي

والله

الاسراج

[illegible]

من الدلالة العظمى للفظية

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فصل في النسخ على
الموضع

علا
يقين لو كان الموصوف منسوب الى الطبع
كذلك وصفه المصنف في المصنف
المراد من الموصوف المصنف في المصنف
المراد من الموصوف المصنف في المصنف

المزاجية في القليلة المأزج والقليلة وكذا الحال
في المعاني الكثيرة ويمكن ان يقال ان المأزج
تقريبه للمفاهيم والتضمن والالتزام في

[illegible]

تبيين اللفظ الموضوع والمعنى

لكون الوضع نسبة بين اللفظ الموضوع والمعنى
 الموضوع له متوقف على فهم المعنى فلو توقف فهم
 المعنى على العلم بالوضع ايضا يلزم الدور وهو
 مع وتقرير الجواب ان العلم بالوضع انما يتوقف
 على فهم المعنى مطلقا وسابقا لامن اللفظ وحيز
 الاطلاق والمتوقف على العلم بالوضع انما هو
 فهم المعنى من اللفظ وحين الاطلاق لا مطلقا
 فالوقوف غير الموقوف عليه فلا يلزم الدور
 وتحقيقه ان العلم بالوضع انما يتوقف على
 المعنى في الذهن ابتداء والمتوقف على العلم
 انما هو حضور المعنى في القلب من اللفظ فان
 عليه للعلم بالوضع هو الفهم بمعنى الحصول و
 هو الفهم بمعنى الخطور من اللفظ فليس فيه محذور

خطه و کتب و نسخ

المذكور **قوله** لموافقته اياه قليل التسمية
 بالمطابقة المفهومة من قوله يدل على تمام ما وضع
 له بالمطابقة لان معناه يدل عليه بالدلالة
 وكذا الحال في قوله لدلالته على ما في ضمن الموضوع
 له وقوله لانه يدل على كل ما خارج ويمكن ان يكون
 مراد المصراة يدل على تمام ما وضع له بسبب المطابقة
 اي مطابقة اللفظ بما وضع له وعلى جزمه بسبب تضمنه
 الجزء وعلى ما يلزمه في الذهن بسبب الالتزام اي
 لزومه لما وضع له في الذهن تأمل **قوله** ومنه
 اي من الباطن لا يتصور فيها التضمن يعلم
قوله بخلافه العكس يعني ان الداليتين ليستا
 متعاكستين في حكم الالتزام بل الالتزام من
 احدهما وهي التضمن دون الاخرى اي ليس كل

ان قوله يدل على كل ما خارج ويمكن ان يكون مراد المصراة يدل على تمام ما وضع له بسبب المطابقة اي مطابقة اللفظ بما وضع له وعلى جزمه بسبب تضمنه الجزء وعلى ما يلزمه في الذهن بسبب الالتزام اي لزومه لما وضع له في الذهن تأمل قوله ومنه اي من الباطن لا يتصور فيها التضمن يعلم قوله بخلافه العكس يعني ان الداليتين ليستا متعاكستين في حكم الالتزام بل الالتزام من احدهما وهي التضمن دون الاخرى اي ليس كل

وهو ان كل التسمية الوضع لا المطابقة كما لا يخفى محمد افندي

وهو ان كل التسمية الوضع لا المطابقة كما لا يخفى محمد افندي

المطابقة تحقق التضمن لكن كل تحقق التضمن
 تحققت المطابقة وكذلك المعنى في قوله الا
 التزام لا يستلزم التضمن ويستلزم المطابقة
 وليس المراد بالعكس ههنا ما هو المتعارف عند
 اهل الميزان وهو ظاهر فلا مرد لما قيل ان قولنا
 المطابقة لا تستلزم التضمن سالبة كلية ولا
 تنفي كنفها فنفسه في قولنا التضمن لا
 المطابقة على ان قولنا المطابقة لا تستلزم
 على تقدير كون اللام للاستفراق يكون رفعا
 لايجاب الكلي وعلى تقدير عدم الاستفراق يكون
 سالبة مكملة وهي في قوة الجزئية فيكون سالبة
 جزئية على كلا التقديرين اي ليس كل مطابقة او
 بعضها يستلزم التضمن والسالبة الجزئية لا

الجزئية ان كان على ان السالبة سالبة كلية ولا الجزئية ان كان على ان السالبة سالبة جزئية

الجزئية ان كان على ان السالبة سالبة كلية ولا الجزئية ان كان على ان السالبة سالبة جزئية

المطابقة

لها لزوماً مع ان عكس قولنا المطابقة لا تستلزم
 التضمن ليس قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة
 لان العكس جعل الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً
 وهو ليس كذلك **قوله** وكذا الالتزام لا
 التضمن انما استلزام التضمن الالتزام فليس
 بمحقق ايضاً على رأى الجمهور ومحقق على رأى
 الامام يعرف بالتأمل فالامام قاله اي حكم
 باستلزام المطابقة الالتزام بناء على زعم ان تصور
 كل ماهية يستلزم تصوراتها ليست غيرها
 وليس بمحقق لان استلزام تصور كل ماهية تصور
 انها ليست غيرها ممنوع بل عدم الاستلزام محذور
 لان تصور كثير الماهيات ولم يخطر بالبال غيرها
 عن نفى الغيرة عنها لانه لا يدل على كل ام خارج

لان المحمول في الاستلزام الموضوع في العكس
 لان المحمول في الاستلزام الموضوع في العكس

وتمت مخرجات مع ذكره انما هو بقوله في المطابقة
 استلزامها

وجه تأمل ان التضمن يستلزم المطابقة وهي تستلزم
 التضمن على رايه التضمن يستلزم المطابقة

كأن تصور خد القضيته الظاهر خارج عن
 الالهية فيحقق الانسجام في كل ماهية حقيقة
 المطابقة لان كل شيء فاعل ماهية في الالهية
 فافهم عبد الرحيم

مسند

مستدرك الحاجة الى ذلك ههنا اذ يكفي ان يقال
 لدلالته على اللازم ذهناً بل الاولى ان يقال لا
 المعترف به اقوى مراتب لزوم الذهني وهو
 بالمعنى الاخضر حتى يفيد جهة اختيار الالتزام على
 اللزوم ايضاً **قوله** والالتزام كل شيء دال على
 شيء وهو خلا الواقع **قوله** غير مضبوط اي بقا
 يوجب الفهم وهو اللزوم الذهني البين بالمعنى
 الاخضر بل على ام خارج لازم اي ذهناً فيكون
 الدلالة بسبب لزوم فسميت **اللزماً قوله**
 وعلى احدهما الظاهر ان يقال وعلى كل واحد
 منهما تأمل **قوله** يتقضى كل منها بالآخرين اي يتقضى
 منع كل من حد ود الدلالات الثلاث بنفس الدلالة
 الاخيرين **قوله** في مثل ما اذا فرضنا الح فيه ان

قوله منها مستدرك الحاجة الى ذلك ههنا اذ يكفي ان يقال
 لدلالته على اللازم ذهناً بل الاولى ان يقال لا

ففي مضبوط اي بقا
 قيد لا ينفص عن

ان احدهما في حكمه فوطيف
 استلزام

وحيث ان من صلب الدلالة في احدهما
 على حد ذاته بل هو ان لا الدلالة التقدير في
 مقتضى حد ذاته ان مقتضى احدهما بالآخرين
 المقصود من ان مقتضى احدهما بالآخرين
 كل واحد منهما هذا بعبارة كلامية مقتضى احدهما بالآخرين
 انما هو ان يقال التضمن ان يقتضى مقتضى احدهما بالآخرين
 المتبادر من عبارة المحقق في مثل عبد الرحيم

ان لا يقتضى عليك ان لا ما في العبارة ان يقول
 ان لا يقتضى عليك ان لا ما في العبارة ان يقول

قد في هذا الاوجه وهو
 اولاً لا يقتضى العبارة

الانتقاض في الترفيقات لا بد ان يكون متحققة
 ولا يكفي الفرض فيها **قوله** يمكن ان يكون مطابقة
 وتضمننا والزاما وايضا كانت يصدق عليها
 حدا اخرين فلا يكون شئ من الحدود مانعا
قوله فلا بد من قيد بتوسط الوضع في كل
 اى من قيد بتوسط الوضع لما وضع له في كل من
 الحدود الثلاثة بان يقال اللفظ الدال
 يدل على تمام ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له
 مطابقة وعلى جزء ما وضع له بتوسط الوضع لما
 وضع له تضمننا وعلى ما يلزم ما وضع له في هذه
 بتوسط الوضع لما وضع له الزام **قوله** اجتزاعا عن
 الانتقاض يجوز ان يكون مفعولا له للقيد وجوز
 مفعولا له لفعلا وفيه نظر لانه على تقدير

لو كان المراد ما وضع له في المطابقة ذلك انما وضع
 ولو كان المراد ما وضع له في التضمن ذلك انما وضع
 وفي التضمن انما وضع له في التضمن ذلك انما وضع
 انما وضع له في التضمن ذلك انما وضع

بذلك

بذلك القيد ايضا لا يندفع الانتقاض ههنا اذ
 يصدق على دلالة التمسر على الضموت تضمنا والزاما
 انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بتوسط
 الوضع لتمام ما وضع له فينتقض حدا لمطابقة
 بالتضمن والالزام وكذلك يصدق على الدلالة
 على الضموت مطابقة والالزام انها دلالة اللفظ
 على جزء ما وضع له بتوسط الوضع لتمام ما وضع
 فينتقض حدا لتضمن بالمطابقة والالزام وكذلك
 يصدق على الدلالة على الضموت مطابقة وتضمننا
 انها دلالة اللفظ على لازم ما وضع له بتوسط
 الوضع لتمام ما وضع له فينتقض حدا لالزام
 والتضمن فان قيل يمكن ان يقدر القيد هكذا
 اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له

بذلك القيد ايضا لا يندفع الانتقاض ههنا اذ
 يصدق على دلالة التمسر على الضموت تضمنا والزاما
 انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بتوسط
 الوضع لتمام ما وضع له فينتقض حدا لمطابقة
 بالتضمن والالزام وكذلك يصدق على الدلالة
 على الضموت مطابقة والالزام انها دلالة اللفظ
 على جزء ما وضع له بتوسط الوضع لتمام ما وضع
 فينتقض حدا لتضمن بالمطابقة والالزام وكذلك
 يصدق على الدلالة على الضموت مطابقة وتضمننا
 انها دلالة اللفظ على لازم ما وضع له بتوسط
 الوضع لتمام ما وضع له فينتقض حدا لالزام
 والتضمن فان قيل يمكن ان يقدر القيد هكذا
 اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له

ولو كان المراد ما وضع له في المطابقة ذلك انما وضع
 ولو كان المراد ما وضع له في التضمن ذلك انما وضع
 وفي التضمن انما وضع له في التضمن ذلك انما وضع
 انما وضع له في التضمن ذلك انما وضع

ولو كان مراد الموضع من قوله فلا بد من قوله قد توسط
الموضع انه لا بد ان يكون هو المتعارف على وجوبه
مقتضى القيد لم يرد هذا النظر

والا في العبارة يقول من يتصور ان
الاولى من عبارة القيد هي
ان يقع في ذهنه ما هو
المتعارف على وجوبه
فلا بد ان يكون هو
المتعارف على وجوبه
فلا بد ان يكون هو
المتعارف على وجوبه

بتوسط الوضع له بالمطابقة وعلى جزئه بتوسط
الوضع لكل بالتضمن وعلى ما يلزمه في الذهن
بتوسط الوضع للملزم بالالتزام قلنا هذا
مع انه غير متبادر من الشوق لا يندفع به انتقاض
هذا المطابقة بالخيرين **قوله** اكفى المص ههنا
اي في حدود الدلالة بارادة قيد الحثية
غير ذكرها بان اراد اللفظ الدال بالوضع على
تمام ما وضع له من حيث انه دال على تمام ما وضع
يبدل بالمطابقة وعلى جزئه من حيث انه دال على
جزئه يدل بالتضمن وعلى ما يلزمه في الذهن
من حيث انه دال على ما يلزمه في الذهن يدل
بالالتزام وح لا انتقاض على ان ذكر قيد بتوسط
لا يرفع الانتقاض كما نرى **قوله** ان ترتيب الحكم على الشوق

اقول ان ذلك قيد الحثية لا يرفع الانتقاض
لان القيد هو الذي يرفع الانتقاض
فلا بد ان يكون هو الذي يرفع الانتقاض
فلا بد ان يكون هو الذي يرفع الانتقاض
فلا بد ان يكون هو الذي يرفع الانتقاض
فلا بد ان يكون هو الذي يرفع الانتقاض

يبدل

فلا بد ان يكون هو الذي يرفع الانتقاض
فلا بد ان يكون هو الذي يرفع الانتقاض
فلا بد ان يكون هو الذي يرفع الانتقاض
فلا بد ان يكون هو الذي يرفع الانتقاض
فلا بد ان يكون هو الذي يرفع الانتقاض
فلا بد ان يكون هو الذي يرفع الانتقاض

قوله على ان ذكر في هذا جواب الثاني
و الجواب الاول لا يخفى



يبدل على علية المأخذ اي المشتق منه كما في قوله
تعالى السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
فان ترتيبا لقطع على السارق والسارقة المشتق
من السرقه يدل على علية المقطع والمراد بالحكم
ههنا يدل بالمطابقة ويدل بالتضمن ويدل
بالالتزام والمشتق الدال بالوضع لتمام ما وضع
عليه والدال له على جزئه والدال بالوضع له
على ما يلزمه في الذهن فيكون محض كلام
ان الدال بالوضع لتمام ما وضع له على تمام ما و
يدل عليه بالمطابقة والدال بالوضع لتمام
ما وضع له على جزئه يدل على جزئه بالتضمن والدال
بالوضع لتمام ما وضع له على ما يلزمه في الذهن
يبدل على ما يلزمه في الذهن بالالتزام على الدال

فلا بد ان يكون هو الذي يرفع الانتقاض
فلا بد ان يكون هو الذي يرفع الانتقاض
فلا بد ان يكون هو الذي يرفع الانتقاض
فلا بد ان يكون هو الذي يرفع الانتقاض
فلا بد ان يكون هو الذي يرفع الانتقاض
فلا بد ان يكون هو الذي يرفع الانتقاض

في الجزم بالزوم بينهما في المعنى الاول ايضا
مع اعتبار استلزام تصور الزوم تصور
اللازم فيه وهذا ليس معتبرا في المعنى الثاني
بل المعتبر فيه مجرد كون المتصورين كما
في جزم العقل بالزوم بينهما فيكون المعنى
الثاني اعم من الاول تأمل **قوله** اشتراط
الاخص يوجب اشتراط الاعتم فيه انما
اشترط الاخص اشتراط الاعم يستلزم
اشتراطها معا فالدلالة انما يتحقق اذا
معا وفي هذا المثال لم يتحقق الاخص فلا
يتحقق الدلالة فكيف يصح التمثيل بهذا
فالصواب الجواب بكفاية العرض في التمثيل
او يجعل التمثيل على مذهب الامام **قوله**

قال في التمثيل انما هو في المعنى الاول
والمعنى الثاني هو في المعنى الثاني
والاشترط الاخص اشتراط الاعم يستلزم
اشتراطها معا فالدلالة انما يتحقق اذا
معا وفي هذا المثال لم يتحقق الاخص فلا
يتحقق الدلالة فكيف يصح التمثيل بهذا
فالصواب الجواب بكفاية العرض في التمثيل
او يجعل التمثيل على مذهب الامام **قوله**

في الجزم بالزوم بينهما في المعنى الاول ايضا
مع اعتبار استلزام تصور الزوم تصور
اللازم فيه وهذا ليس معتبرا في المعنى الثاني
بل المعتبر فيه مجرد كون المتصورين كما
في جزم العقل بالزوم بينهما فيكون المعنى
الثاني اعم من الاول تأمل **قوله** اشتراط
الاخص يوجب اشتراط الاعتم فيه انما
اشترط الاخص اشتراط الاعم يستلزم
اشتراطها معا فالدلالة انما يتحقق اذا
معا وفي هذا المثال لم يتحقق الاخص فلا
يتحقق الدلالة فكيف يصح التمثيل بهذا
فالصواب الجواب بكفاية العرض في التمثيل
او يجعل التمثيل على مذهب الامام **قوله**

كهمزة الاستفهام اي ما صدق عليه
الاستفهام **قوله** كالنقطة فان قلت
ان كان المراد بها معناها الكل اعني انها
الخط فهي كالاشياء وان كان المراد بها
ما صدق عليه ذلك المعنى الكل فهو ليس
بمعناها قلت هذا انما رد اذا كان قوله كما
تمثيل للفظ الذي لا جزء بمعناه وليس
بل هو تمثيل للمعنى الذي لا جزء له في لا يرد ذلك
لاننا اختار ان المراد بها ما صدق عليه
المعنى الكل اعني اذا وضع لفظ له جزء على
ما صدق عليه ذلك المعنى الكل يكون
لذلك اللفظ جزءا لمعناه **قوله** اذ ليس
شي من معنى الحيوان والناطق الخ واذا

انما هو ان يقال بقدر المعنى او يقال المراد
بقوله ان كان المراد ان كان الدرس
بقوله النقطة معناها عرب
فان نقطة على كلامه ان
فيكون تكرار المعنى
وعدم المطابقة للمعنى
فان نقطة على كلامه ان
فيكون تكرار المعنى
وعدم المطابقة للمعنى
فان نقطة على كلامه ان
فيكون تكرار المعنى
وعدم المطابقة للمعنى

وإن كان المؤلف قد قصد باللفظ ما لا يقابل له في الواقع...

يكن مراداً لم يكن الدلالة عليه مرادة أيضاً
قوله وأما مؤلف لوقال ههنا والثاني
المؤلف شيء شاع في تقرير قول المصنف وأما
لكننا نسب **قوله** أي الذي يكون المقصود
لكنه متحقق فيه أي يكون له جزء موقوف
أو مقدر ركن ويكون لمعناه أيضاً جزء موقوف
جزءه إلا على جزء المعنى ويكون ذلك المعنى
معناه المقصود منه ويكون تلك الدلالة
أيضاً ركن ويكون المقصود المقصود الحار
مقصودة والمراد بالعصبة المقصود الحار
على قانون الوضع فلا يرد زيد على منع تعلف
التركيب وعلى تعريف جمع المفرد إذا أريد تخريج
منه دلالة على شيء من أجزاء تدلوه وبالجملة
المرتبة السبع فلا يرد على تعريف التركيب

على وجهين أحدهما بان مراد المؤلف من هذا القول...

أشارة إلى وضع ما قيل إن قول المؤلف...

والقصد والمراد به ما قد عرفت من هذا القول...

والمراد بالوضع وضع اللفظ...

لأنه ليس فيه شيء من الصفات...

وإن كان المؤلف قد قصد باللفظ ما لا يقابل له في الواقع...

الدال بما دته على الحدث وبصيفته
على أكثرها **قوله** على المفرد لأنه عددي ولا
علاماً إنما تعترف بها تحتها **قوله** أقسام المفهوم
أولاً وبالذات فإن قلتنا المفرد والتركيب
والكل والجزء بالمعنى المذكور ههنا أصناف
لللفظ ولا صدق على المفهوم أصلاً فكيف
يكون أقساماً للمفهوم أولاً وبالذات
ثانياً وبالعرض بل الأمر بالعكس قلت المقصود
أن المعاني الحقيقية لها ما هو وصف
وأما تطلق على ما هو وصف لالفاظ مجازاً
يدل عليه **قوله** تسمية الدال باسم المدلول
لكن كون المفرد والتركيب كذلك محل بحث
بل الأمر بالعكس فهي على ما قررنا في المصنف

لأنه لا يقابل له في الواقع...

المقصود بالوضع وضع اللفظ...

والمراد بالوضع وضع اللفظ...

لأنه ليس فيه شيء من الصفات...

لأنه ليس فيه شيء من الصفات...

فائدة هذا التفسير ان الشبهة بمعنى ليست صفة للمفهوم بخلاف الاشتراك والمراوغة
 كونه ومفادها فخرية لا تنفع في نقضه
 لا بد من ان يكون المفهوم صفة للمفهوم بخلاف الاشتراك والمراوغة
 لا بد من ان يكون المفهوم صفة للمفهوم بخلاف الاشتراك والمراوغة

قوله من حيث انه متصور اي مجرد في ذاته
 على ما يفيد قيد النفس وقيد في الذات
 مما لا حاجة اليه لان المتصور حصول
 الشيء في الذهن تأمل **قوله** شركة كثير
 فيه اي اشتراكه بين كثيرين والمراد
 بعدم منع الاشتراك ان كان فرض صدقه
 على كثيرين لا اشتراكه في الواقع ولا فرضه
 بالفعل حتى تدخل الكماليات الفرضية
 كترتيب الباري تعاوا لا شئ واللا
 في تعريف الكل ونجى عن تعريف الجزئ ولا
 يتقصا جعاً وسنعا اعلم ان لفظاً
 من سياجيات المشايخ وليس صحيحاً
 العربية اذ على اعتبار العربية حيث يجب

لا بد من ان يكون المفهوم صفة للمفهوم بخلاف الاشتراك والمراوغة
 لا بد من ان يكون المفهوم صفة للمفهوم بخلاف الاشتراك والمراوغة
 لا بد من ان يكون المفهوم صفة للمفهوم بخلاف الاشتراك والمراوغة
 لا بد من ان يكون المفهوم صفة للمفهوم بخلاف الاشتراك والمراوغة
 لا بد من ان يكون المفهوم صفة للمفهوم بخلاف الاشتراك والمراوغة

قوله ولا يتقصا جعاً وسنعا اعلم ان لفظاً
 التوبة بان المقدرة هذا الاثر فلا يتقصا
 فيكون تعريفه على قبحه كما لا يخفى

ان لا

لا يكون الكثيرون اقل من ستة وان كانوا
 من ذوي العقول وان يكون الجنية
 والفضلية باعتبار الصديق على كل اثنين
 من افرادهم اذ لا توجد صفة الكثرة في
 من اثنين كما لا يخفى **قوله** اذ في الاكتفاء
 او المتصور لا يحصل هذه الفائدة اذ في
 الاكتفاء بالنفس فلا يحصل الاحتراز عن
 مثل الواجب والشمس والكماليات الفرضية
 لان نفس مفهوماتها باعتبار الوجود الخارجي
 مانع ولو كان المراد نفس المفهوم من غير
 اعتبار شئ اصلاً فلا يكون مانعاً ولا مانعاً
 وانما في الاكتفاء بالمتصور فلا يحصل فائدة
 الاحتراز عن مثل الواجب ايضا لان تصور

لا بد من ان يكون المفهوم صفة للمفهوم بخلاف الاشتراك والمراوغة
 لا بد من ان يكون المفهوم صفة للمفهوم بخلاف الاشتراك والمراوغة
 لا بد من ان يكون المفهوم صفة للمفهوم بخلاف الاشتراك والمراوغة

لا بد من ان يكون المفهوم صفة للمفهوم بخلاف الاشتراك والمراوغة
 لا بد من ان يكون المفهوم صفة للمفهوم بخلاف الاشتراك والمراوغة
 لا بد من ان يكون المفهوم صفة للمفهوم بخلاف الاشتراك والمراوغة

لا بد من ان يكون المفهوم صفة للمفهوم بخلاف الاشتراك والمراوغة
 لا بد من ان يكون المفهوم صفة للمفهوم بخلاف الاشتراك والمراوغة
 لا بد من ان يكون المفهوم صفة للمفهوم بخلاف الاشتراك والمراوغة

بأنه لا يمنع وقوع الشيء من وقوع غيره
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا

مع صفة البرهان التوحيدى مانع أيضا
على ما لا يخفى للمصنف لأخفاء في أن علم الحفظ
لا يدخل فيه لا لوضوحه فلا بد أن يقال لا يخفى
على القطن أو ما يؤدى مؤدا **قوله** فأنه
النتيجة فأن قيل مفهوم لفظ الجرحى ما يمنع
وقوع الشركة ولو كان كلياً يلزم أن يكون
ما يمنع من ألا يمنع فيلزم صدق الشيء على
وهو محال قلت لأن استحالته وإنما المحال صدق
الشيء على ما يصدق عليه نقيضه وأما
الشيء على نفس نقيضه فواقع في غير موضع
يلزم من هذا أن يكون مانع ليس مانع وهو
الشيء عن نفسه وهو محال قلت المحال لشيء
عن نفسه بمعنى أن هذا ليس بنفسه وأما بمعنى

أن يكون من غير منع
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا

أن يكون من غير منع
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا

أن يكون من غير منع
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا

أن يكون من غير منع
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا

بأنه لا يمنع وقوع الشيء من وقوع غيره
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا

أن هذا ليس بصادق على نفسه وثابت له
فليس محال بل هو كذلك لأن ثبوت الشيء
يستلزم المغيرة بل هو لازم الثبات
الأول فأن قلت المحال لا يمنع نفس تصور مفهوم
عن وقوع الشركة بين كثيرين فيه كما لتوقع
والجنس والفصل فيلزم ثبوت الشيء لنفسه
وصدقه عليه وهو محال قلت مفهوم المحال
وهو ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع
الشركة بالنظر إلى ذاته إنما يصدق عليه
باعتبار صدقه على كثيرين وهذا المقدار
من المغيرة كاف تأمل **قوله** يدخل في حقيقة
جزياته أى يدخل مفهومه في حقيقة جزئياته
مفهومه أيضاً **قوله** كالحیوان بالنسبة إلى
بأنه لا يمنع وقوع الشيء من وقوع غيره
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا

بأنه لا يمنع وقوع الشيء من وقوع غيره
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا

بأنه لا يمنع وقوع الشيء من وقوع غيره
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا

بأنه لا يمنع وقوع الشيء من وقوع غيره
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا

بأنه لا يمنع وقوع الشيء من وقوع غيره
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا

بأنه لا يمنع وقوع الشيء من وقوع غيره
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا
بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا بل هو كذا

عنه مني على ان يراد بالاسم المفعول في قوله
 ارضاه وخصيصة قوله اذ اراد بها تحفيضا
 لوجه قوله فانه قد قيل في كل واحد منها
 انهما لفظ المتبوع واليه التامع فان قلت
 الاضحية والمال اليه

هذا انفس على ان الشخص لا يخلو حقيقة
كما قال البعض محمد افندي

قوله عن الاستسقاء بجبال الجفنة وما زال المصطفى في جفنة كانه يصل الوحي
الذي نزلوا فادخلوا ما كان عليه من الجفنة وما زال المصطفى في جفنة كانه يصل الوحي
والله اعلم بالصواب

فان المراد بالسما المطر وبالتضمير المعاند
اليح فحسناه الصلاه وكل من المعنيين محاري
قوله فلما اعاده مظهر الانسب ان يقال
ويؤيد اعادته مظهرا وفيه مناقشة لان
اعادة الشئ مظهرا اعادته على المتغيرة اذا
كان المقام مقام الضمير وهذا المقام ليس
كذلك تامل **قوله** واما حديث اعادة الشئ
معرفة الى حديث انه ان اعيد الشئ معرفة
يكون المراد به عين الاول **قوله** اي بان يكون
جوابه انه على هذا يتقضى تعريفا لغرض
بالنوع اذا قائل بكونه عرضيا فاصواب
حاصل تعريفا لثاني على التاويل المذكور
قوله لان القاعدة الخ دليل لكون المصنوع

[illegible]

صرح اخذ المقام عنكونه مقام القسمة والقسمة مقام الظاهر
 محمد افندي
 وكما ان يكون الثقل اشارة الى السفل اشارة
 يحتل الرجع الى العوض ويكون ان يكون اشارة
 الى الجواز لان المقام ليس كذلك
 لان قوله وانما العوض يدفع الاحتمال محمد افندي
 قد عطف به على وجوب يكون النوع خارجا ايضا
 لا يكون التقسيم حاصرا اعني اجماع

خارجاً عن حقيقة جزئياته **قوله** فاقدية بال
 يعني الصياحك ليس باقدم الخواص والاشياء
 اقدم منه فيعتبر خارجاً **قوله** اصطلاحاً يعني
 ان اطلاق الثاني على النوع باعتبار المعنى
 الاصطلاحي وهو الذي لا يكون خارجاً عن حقيقة
 جزئياته واما صحة اطلاق لفظ الثاني على
 المعنى الاصطلاحي بحسب اللغة فباعتبار
 بعض افراده اعني الجنس والفصل كحيوان
 والاشياط مثلاً ان كان المراد بالذات نفس
 الحقيقة وباعتبار جميع افراده ان كان المراد
 لذات ما صدق عليه الحقيقة واما اطلاق
 العرضي على الخاصة والعرض العام كالصياحك
 والماشي فباعتبار نسبتها الى ما خذ الاشتقاق

المتخصصة بين المعنى واللفظ والاصطلاح في غير الحقيقة والاشياء
 فيكون في هذه المقادير النسبة والاشتقاق والاشتقاق على
 بعض افراد الاصطلاح في عمل القدر والاشتقاق على بعض
 عند الجمع

الذي

الذي هو عرض كالصياحك والمستثنى واطلاق
 على المفهوم الاصطلاحي الذي هو يكون خارجاً
 عن حقيقة جزئياته باعتبار افراده وكذا
 الثاني والعرضي على مفهومات الجنس والفصل
 والنوع والخاصة والعرض العام باعتبار افراد
قوله مع الفرس قيد لقوله حقيقة اي بل
 تمام حقيقة الانسان مع الفرس المشتركة
 كالحوان بينهما وتعلقه بالمشاركة غير صحيح
 على ما لا يخفى **قوله** فكل من المراد ذلك الاول
 ان يقال والمراد ذلك بقوله في قسمه
 واما قول في جواب ما هو بحسب المشاركة و
 معاً وفي بعض نسخ المتن بحسب المشاركة المحضة
 وح يتم الكلام بلا تكلف **قوله** وان لم يذكر اي

لكن

اللفظي والمنشأ من اللفظ على ما في المتن
 وهو اللفظ المنشأ من اللفظ على ما في المتن

بعضه باجابه المان يقال ان اللفظ هو الذي على الحقيقة
 والعرض العام بحسب اصطلاحه كما في الثاني بالاشتراك
 النوع بل يجوز ان يكون بحسب اللفظ اي بحسب
 ان يكون على سنن الثاني ايضاً ما لم يرد

مع ما يجد ان يرد باللفظ في اصطلاحه في المتن
 هو احد الحقائق التي هي في المتن

اعتمادا على حكم تلك القرينة المذكورة **قوله**
 عن النوع اي عن نوع الانواع وهو النوع
 الحقيقي **قوله** فيما يعرض له بعد تقويمه ان
 الكون صاحا للمقولية على كثيرين غير
 معنى الكلية فكيف يكون عارضا لها بعد
 المقوم قلنا الكون صاحا للمقولية في جواب
 ما هو عارض تأش **قوله** لكونها امورا اعتبارا
 اي لكون الكلليات امورا اعتبارية حصلت
 مفهوماتها المذكورة او لا ووضعت اسمها
 باذانها كما صرح به الشيخ في الشفاء فلا يكون
 لها حقايق غير تلك المفهومات فالتعريف
 بها يكون حدود الارسوم **قوله** فان قلت
 جليس الجنس اخص من مطلق الجنس لانه من

المتشابهة بين النوع والاشياء في غير ما يشبهه
 فكيف في هذه المقارنة بين النوع والاشياء
 بعض افراد الاصطلاح في محل تقديره ليس على بعد
 عن الاجماع

افان

الح يعني ان الحكمي اخص من الجنس لانه جليس
 الجنس وجليس الجنس اخص من مطلق الجنس
 لانه من افراد مطلق الجنس ولا يجوز تعريف
 العام باحد خواصه اي افراد تعريفه
 بالاشان مثلا فلا يجوز تعريف الجنس بالحكمي
قوله وغير مفيد الجواز ان لا يتجدا الاعتبار ان
 بل يختلفان **قوله** وان اريد مطلقا اي عدم
 الجواز مطلقا سواء اتحدا الاعتبار او اختلفا
 نعم وانما هي في تقرير الجواب ان يقال ان
 اعتبار مفهومية واعتبار كونه جنسا هو
 بالاعتبار الاول اعم من الجنس والتعريف
 به بهذا الاعتبار وبالاعتبار الثاني اخص
 منه **قوله** التعريف به ليس بهذا الاعتبار
 فلا

رفع ما وجد ان يرد بانواعه في هذا المقام
 هو احد الصيغتين التي هي في هذا المقام

الجنس

الجنس

اعتمادا على حكم تلك القرينة المذكورة **قوله**
 عن النوع اي عن نوع الانواع وهو النوع
 الحقيقي **قوله** فيما يعرض له بعد تقويمه ان قيل
 الكون صالحا للمقولية على كثيرين غير
 معنى الكلية فكيف يكون عارضا لها بعد
 التقويم قلنا الكون صالحا للمقولية في جواب
 ما هو عارض تأمل **قوله** لكونها امورا اعتبارا
 اي لكون الكلليات امورا اعتبارية حصلت
 مفهوماتها المذكورة او لا ووضعت اسمها
 باذاتها كما صرح به الشيخ في الشفاء فلا يكون
 لها حقايق غير تلك المفهومات فالتعريف
 بها يكون حدود الارسوم **قوله** فان قلت
 جالس الجلس اخضر من مطلق الجلس لانه من

بسم الله الرحمن الرحيم
 هو الذي لا يكون من نوع بل هو الذي لا يثبت عليه

انها

الح يعني ان الحكمي اخضر من الجلس لانه جالس
 الجنس وجلس الجلس اخضر من مطلق الجلس
 لانه من افراد مطلق الجلس ولا يجوز تعريف
 العام باحد خواصه اي افراده كتعريف الحيوان
 بالانسان مثلا فلا يجوز تعريف الجلس بالحكمي
قوله وغير مفيد لجواز ان لا يتعد الاعتبار ان
 بل يختلفان **قوله** وان اريد مطلقا اي عدم
 الجواز مطلقا سواء اتحد الاعتبار ان واختلفا
 فعم وانظروا في تقرير الجواب ان يقال ان
 اعتبار مفهومة واعتبار كونه جالسا هو
 بالاعتبار الاول اعتمد من الجنس والمعرفة
 به بهذا الاعتبار وبالاعتبار الثاني اخضر
 منه والمعرفة به ليس بهذا الاعتبار فلا

منع الجواز من فردا لانه من افراد مطلق الجلس ولا يجوز تعريف العام باحد خواصه اي افراده كتعريف الحيوان بالانسان مثلا

اعتبارا
 وجه التعريف
 هو
 الجلس

من الجلس

فصل في الاستدلال بالبرهان

الاحترار عن الجنس وامثاله بقوله مختلفين
الح مع ملاحظته قوله في جواب ما هو مع ان
الاحترار عنها كان مجرد قوله مختلفين بالغة
دون الحقيقة **قوله** فكيف يجتز عنها
بقوله مختلفين بالعدد لكن ما احترار
احد مجرد قوله مختلفين بالعدد بل مع
دون الحقيقة ولو جعل مع قوله فكيف يجتز
بقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة كان
له وجه لكن لا يناسب قوله في الجواب ما هو
الح تأمل **قوله** هذا اي السؤال بالجنس
وامثاله ان ورد فاما يرد على من يجتز عنها
بوصف الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة بان يقال
الحيوان مثلا يقال في جواب ما زيد من
هذا

بعضه على كون قوله دون الحقيقة
بمعنى على كون قوله دون الحقيقة
على هذا الكلام انما يتم لو لم يكن
ان كان هذا الكلام انما يتم لو لم يكن
دون الحقيقة بل كان السؤال متبعا على
ذلك القيد بل جعل واردا مع اعراضه
بمعنى على كون قوله دون الحقيقة
بمعنى على كون قوله دون الحقيقة

هذا الفرس وذلك الفرس مع ان زيدا
عمر متفقان بالحقيقة وكذا هذا الفرس
وذلك الفرس فكيف يجتز به عنها ولا يرد على
المصنف لانه في الاختلاف بالحقيقة
الاختلاف في العدد ولا يوجبها ذكر شي
يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون
الحقيقة في جواب ما هو في هذا المقام
اما اولاف لانه ان كان السؤال على الا
عن الجنس وامثاله بقوله مختلفين بالعدد
الح بدون ملاحظته قوله في جواب ما هو
فلا يندفع بالجواب المذكور وان كان على
الاحترار عنها بقوله مختلفين بالعدد
مع ملاحظة قوله في جواب ما هو فلا يرد
هذا

من الجنس وامثاله

بمعنى على كون قوله دون الحقيقة
بمعنى على كون قوله دون الحقيقة

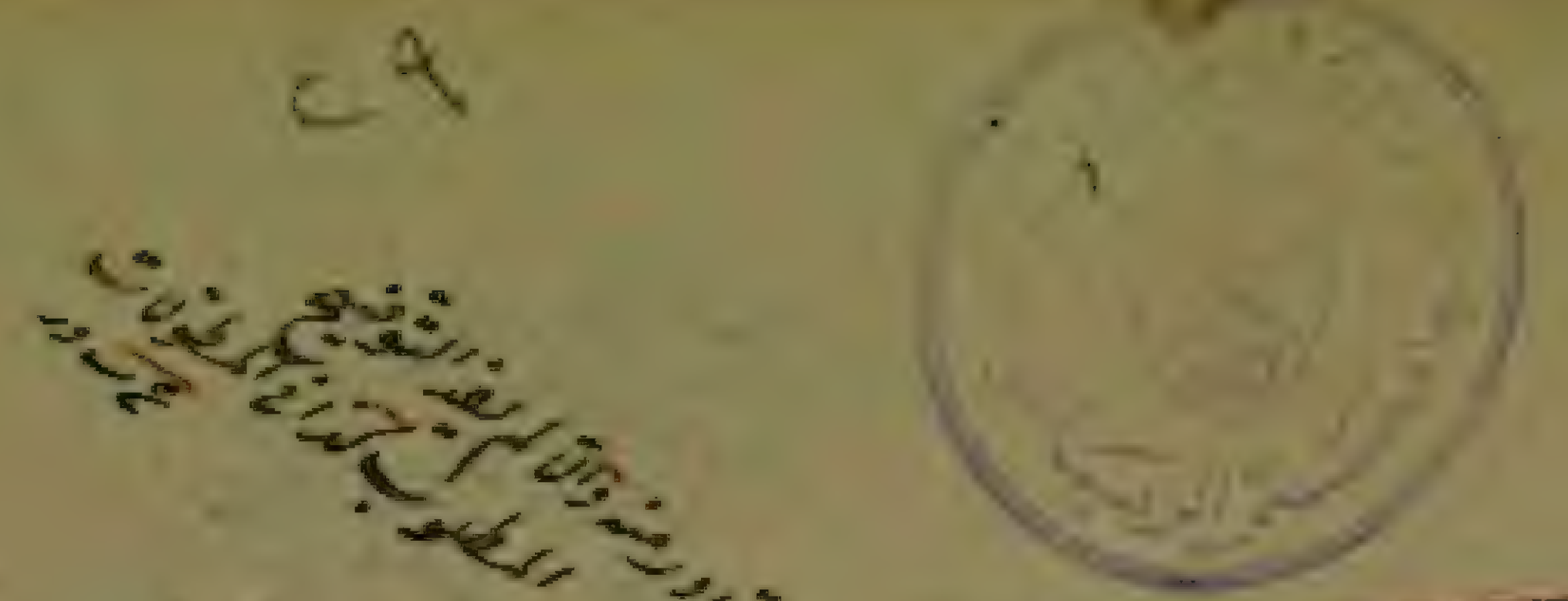
بمعنى على كون قوله دون الحقيقة
بمعنى على كون قوله دون الحقيقة

بمعنى على كون قوله دون الحقيقة
بمعنى على كون قوله دون الحقيقة

واما ثانيا فلا بد من عدم الاختلاف بالحقيقة
 مع الاتفاق بهما متلازمان فلا تفاوت في
 ورود هذا الاعتراض بين نفى الاختلاف
 بالحقيقة وثبات الاتفاق بهما على ما لا يخفى
 واعلم انه لو قرر الاعتراض هكذا تعريف
 النوع منقوض بالجنس لانه يصدق عليه
 انه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون
 الحقيقة او متفقين بالحقيقة في جواب ما هو
 لان الحيوان مثلا يقال في جواب ما زيد عمرو
 وهذا الفرس وذلك الفرس واجيب عنه
 بان صحة الجواب بالجنس ناظرة الى اشتغال
 على الحقيقتين المختلفتين الى اخر ما ذكره
 او اجيب بان المتبار من المقولية ضرورة لا

والحيوان

والحيوان في المثال المذكور ليس مقول على
 المتفقين بالحقيقة صراحة بل ضمنيا للحال
 الصلوح اسم والسؤال والجواب اشتغال
 لمن تأمل حق التماثل فان السؤال الخ فيه ان
 محل بعد قول المص وهو الذي يميز الشيء
 عما يشاركه في الجنس اللهم ان يقدر
 وهو المميز الذاتي بعد قوله بل في جواب
 اي شئ هو في ذاته فتأمل **قوله** ولذا اي
 لان السؤال باي شئ هو انما هو عن المميز
 قال وهو الخ **قوله** تبينها على ان كل ماهية
 اه لو قال وتبينها بالعطف او قال وانما قال
 في الجنس تبينها لكان اولى تأمل **قوله** من امرين
 متساويين امتناع تركيب الماهية من امرين



المطلوب كذا في المطبوعات
 في قوله ان يقدر هنا المعول على الجمع والاربع

في قوله ان يقدر
 في قوله ان يقدر
 في قوله ان يقدر

فعل قول الله تعالى
 في قوله ان يقدر
 في قوله ان يقدر

فعل قوله تعالى
 في قوله ان يقدر
 في قوله ان يقدر

في قوله ان يقدر
 في قوله ان يقدر
 في قوله ان يقدر

في قوله ان يقدر
 في قوله ان يقدر
 في قوله ان يقدر

يقول ان اوله كان ملحقا بكونه في ذاته
فصل في تعريف النفس والروح
وان في تعريف النفس والروح
في العقل كان ملحقا بكونه في ذاته

ان ان يتكلم ويقال ان النفس في قوله وهو الفصل
عالمه الى المفسر لا الى المترجم وسياتي كلام
كلامه في موضع اخر

متساويين وان لم يمتد دليل عليه لكن تركها
منها غير واقع **قوله** كالناطق فانه يميز
الانسان عن المشاركات في الجنس القريب
وهو الحيوان **قوله** كالحساس والتأفات
الحساس يميز الانسان عن المشاركات في
وهما جنسان بعيدان له **قوله** من حيث
هي اميعة انشكاكه عنها في الخارج والذهن
جميعا **قوله** الموجودة اي امتنع انشكاكه عن
الماهية باعتبار وجودها في الذهن دون الخارج
في الذهن بقوله قول لا عرضيا الخ انما يخرج به
النوع على تقدير ان يكون ذاتيا واذا جعل
عرضيا على ما قرره الشارح فيما سبق فلا يخرج
قوله متعلق بهما لا تعلق الطرفين بالاعمال

عنه ان يكون الامتناع مقيدا بانهما في القسم
المتعلق ان يكون مقيدا في القسم الثاني

الموقف لا يستقيم
بما ذكره في المتن
بل هو

بل هو بيان لموضوعها وعمومها والمعنى
كما لتفلس بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان
وغيره **قوله** سبني الى عدم صحة التعريف بالمفرد
فيه ان الا لازم مما ذكر توقف كون الموقوف
كلها على كون النظر ترتيب امور ولا يثبت مما ذكر
الشارح توقف كون النظر ترتيب امور عليه
بل عدم صحة التعريف بالمفرد وهذا ليس
بدورا اذا الدور توقف الشيء على ما يتوقف
عليه بمرتبة او مراتب فالاولى ان يقال فان
كون النظر ترتيب امور سبني على كون النظر
كلها اذا الواجب تطبيق الموقوف بالاكسر على الموقوف
بالعرف بالفتح لا العكس وكون النظر ترتيبا
كلها سبني على كون الموقوف ترتيبا **قوله** وهما

القول ان كون النظر ترتيبا
للموقف هو الذي يميز
الانسان عن الحيوان

انما نقل من قوله ان الموقوف
من ان الموقوف

انما قال في الاول ان الموقوف
انما قال في الاول ان الموقوف
انما قال في الاول ان الموقوف

تطبيق الموقوف على الموقف واجب
كما يجب على غيره
انما نقل من قوله ان الموقوف
من ان الموقوف

اي ولا يكون النظر ترتيبا لمور منبى على علم
 صحة التعريف بالمفرد عرف بعضهم النظر بحصيل
 امر او ترتيب امور منبى لا ترتيبا لمور فقط يشمل
 التعريف على المذهبيين وهذا التردد جعل
 والا فالحصول امر اعم من ترتيب امور اذ يحصل
 الامر اعم من ان يكون بترتيب امور او لا ونظيره
 قولهم في تعريف المقدمة ما جعلت جزا قبا
 او حجة **ولا** لا بد منه من تصور ثبوت شئ لشيئ
 اذ لا بد في الماهية المعرفة من وجهين احدهما
 الوجه المعلوم به الماهية قبل التعريف
 المصحح لطلبها اذ لا يصح ولا يمكن طلب المجهول
 مطلقا والثاني الوجه الغير المعلوم به الماهية
 الذي يطلب علمها به حين التعريف وانما تعلم

والحجة ان العلم من العاقل لا يستلزم تصور الماهية
 الا ان العلم من العاقل لا يكون في ذاته
 غير ان العلم من العاقل لا يكون في ذاته

بالوجه

بالوجه الثاني اذا علم ثبوت الوجه الثاني
 لا قول مثله الانسان المعلوم بالشيئية
 قبل التعريف بالناطق انما يعلم بالناطق
 اذا علم ثبوت الناطق للشيئ بان يعلم ان
 ما ناطق وقيل التعريف بالمفرد لا يصح لان
 المطلوب بصورة بالتعريف يجب ان يكون
 بوجه ما قبل التعريف والا امتنع طلبه ولا بد
 تصور يستفاد منه التصور المطور وذلك
 غير التصور بوجه ما والتصور بوجه ما مد
 في التصور المطلوب فوجب تحقق التصور
 في حصول التصور المطور فاد يحصل التصور
 المطور بمفرده بل انما يقع بمؤلف **ولا** فيكون مركبا
 فيه ان وجوب تصور ثبوت شئ لشيئ في الموعوف

ان العلم بالناطق لا يكون
 ان العلم بالناطق لا يكون
 ان العلم بالناطق لا يكون

ان العلم بالناطق لا يكون

ان العلم بالناطق لا يكون

بما لا يكون

لو استلزم تركيبا المعرف من الثابت والمثبت له
 ان لا يكون مثل الحيوان الناطق على تقدير ان
 يعلم الانسان قبل التعريف به بمثل الشئية
 هذا له تركيب من الداخل والخارج اللهم
 الا ان يلزم ذلك باعتبار اشتراكه على جميع
 الذاتيا وايضا لم لا يجوز ان يكون احد
 شرط للمعرف لا دخا فيه وهما ان واردا
 على ما قيل ايضا فليسا **م** ولها قالوا
 الناطق شئ له النطق يفهم منه ان ليس
 المراد بالمفرد والمركب ما يكون بالقياس الى
 اللفظ كما سبق بل المراد بالمفرد معنى لا جبر له
 وبالمركب معنى له جز فافهم وههنا نطلب
 قولهم معنى الناطق شئ له النطق ومعنى الضا

المعروف بالشيء قبل التعريف بالحيوان
 الناطق لا يصح بالحيوان ان النطق او القدر
 الحيوان ان النطق كشيء ولو استلزم من التعريف ان
 ان شئ هو مستلزم تركيب المعرف من الثابت والمثبت
 له لزم ان يكون مثل الحيوان الناطق على تقدير
 ان لا يكون مثل الحيوان الناطق على تقدير ان

لعل قوله فافهم ان اللفظ هو اللفظ
 امور بحسب اللفظ من كلامه

فعلية هذا يلزم ان يكون سببه في التعريف ان النطق فقط والقول
 او معقول السببية فيه ولفظ قوله فافهم ان اللفظ هو اللفظ من كلامه

شئ

بما لا يكون

شئ له الضميمة الى مثال ذلك لا اجل ما
 ذكره بل لا اجل ان معنى المشتق ما ثبت له
 منه الا ترى انهم يقولون معنى الناطق
 شئ له النطق حين لم يقع الناطق معقولا
 ايضا وايضا اذا لم يكن الفصل والخاصة
 مشتقا لم يكن المعنى كذلك وان قلت اذا كان
 معنى الناطق شئ له النطق يلزم ان يكون
 الناطق رسما لا لسان لان الشئ عار
 له قلت ليس المقصود من قولهم معنى الناطق
 شئ له النطق ان المعبر في معناه عنوان
 فقط بل مقصودهم ان المعبر فيه مفهوم
 يصدق عليه الشئ سواء كان ذلك المفهوم
 نفس الشئ او الحيوان والجسم الى غير ذلك

منه

لان مفهوم الشئ ما يصدق عليه اللفظ والى لافيه
 والظاهر ان اللفظ منها ما هو مفهوم اللفظ

فان كان مقتضى
الضرورة ان يكون
الشيء في صورة
الضرورة

كما يشير اليه الشارح بقوله فان كان مقتضى
جسمه له التعلق **قوله** ما يمكنه اي مجرد
قوله يخرج التصديق بناء على ان المراد بالتصور
ما يقابل التصديق كما هو المتبادر **قوله** ولا
لاكتساب الخ وذلك لان الاكتساب هو
بطريق اكتساب يوضع المطلوب المتصور
المشهور به او لا ثم يعود الى ذاتياته او
ويؤلف بعضها مع بعض تأليفا يؤدي الى
وتصورات التوازن البينة الحاصلة من
المزومات ليس حصولها كذلك فلا دخول
لها في التعريف ولان الاكتساب تحصيل ما ليس
بالحاصل وتصور المزوم ليس سببا لتحصيل
تصورات التوازن البينة بعد ما لم تحصيل بل

كأنه جواب عن مقتضى
يصدق على التصديق
فان مقتضى مقتضى مقتضى

لان التوازن ليس
قطر تعريف التوازن
يندرج منه تصور التوازن

لظهورها

لظهورها في القلب حتى لو تصور فرغ
اللازم غير بل يلقى لم يحصل مجرد تصور
المزوم بل بعض التوازن البينة يوقف
عليه تصور المزوم كالبصر المفهوم العمى
وهو عدم البصر لان المضاف من حيث هو
مضاف يتوقف تصوره على تصور المضاف
اليه فلا يكون تصور المزوم مبنيا
وكاشفا لتصور اللازم بل سببا لحصوله
الذهن لا على ذلك الوجه بل على وجه الخطر
والاكتساب هو الاول لا الثاني ولان
بالاكتساب يكون بالقصد والاحيان
وحصول تصورات التوازن من تصورات
المزومات ليس كذلك **قوله** ليستعمل

بالتحصيل بعد ما لم يحصل
تدبر على وجه الخطر
لان ان لم يكن على ان يكون
هذا ليس كما انه ما هو في المزوم

والرسم يعني ان المتبادر من قولنا ما يكون
 تصور سببا لاكتساب تصور الشئ ما يكون
 سببا لاكتساب تصور بالكنه فلا يكون
 شاملا للرسم بل يكون مختصا بالحد وقولنا
 اما او ليستعمل كلهما شمولاً ظاهر **قوله**
 والتقسيم للحد يعني لما كان طريق صورة
 التقسيم الواقع في التعاريف قد يكون
 للحد ودلالة الحد وقد يكون للحد لكن لا على
 طريق الشك والتشكيك بين ان التقسيم
 ههنا للحد ودلالة الحد وقد يقرر في امثال
 ههنا من التعاريف المستمدة على صورة **الحد**
 سؤال من وجهين الاول ان الحد يدانما
 للماهية من حيث هي وهذا تعريف لا قسم

لا يكون سببا لاكتساب تصور الشئ ما يكون

انما هو سبب التقسيم لا يكون سببا لاكتساب تصور الشئ ما يكون

المحدود ان يكون او لا

كما ترى في تعريف الطريق المحدود في تعريف الصورة

فان

فان ما يكون تصور سببا لاكتساب تصور
 الشئ بكنهه ويكون تصور سببا لاكتساب
 تصور الشئ بوجهه مميزة عما عدا قسمات
 داخل تحت المعرف والثاني ان لفظة او
 للترديد وهو لا يهاهم فينا في التعريف الذي
 يقصد به البيان والجواب عن الاول ان ههنا
 تعريف رسمي والانقسام اليها خاصة له
 مميزة له عما عداه وعن الثاني انا لانهم ان
 في التعاريف التي ذكر فيها للترديد بل هو
 للتقسيم اي ايا ما من من القسمين المذكورين
 فهو من المحدود وحاصله ان المراد باوان
 قسم من المحدود حله ههنا هو انه الذي
 يكون تصور سببا لاكتساب تصور الشئ

بكنهه وقسمًا اخر منه حدٌ ذلك وهو ان
الذي يكون تصوّره سببًا لاكتساب تقهّؤك
تصوّر الشئ بوجه يميّزه عما عداه أي بوجه
غير كنهه بقرينة المقابلة فهو حدان لقسمة
المخالفين في الحقيقة في الحقيقة المحصورة
المشاركين في ماهيته مطلق المعرف ولم يرد
بإوان الحد إما هنا وإما ذلك على سبيل
أو التذكير لينا في التحديد كذا في شرح الموقف
وفي شرح المقاصد ان تعريف الشئ بالخواص
التي لا يشتمل كل منها إلا بعض أقسامه
فيه ان يذكر الجميع بطريق القسمة تخصيصاً
لخاصة شاملة لكل فرد وهي كونه على احد
الأوصاف وقد يقع كلمة أوليان ان أقسام المحدود

2

لا لا بهام والترديد الذي في التحديد
واذا عرفت هذا فقول الساج وعادته
كون الافضال منع الحق على ما ترى ليس
وجبه **قوله** وعادته كون الافضال منع
الحق قيل لانه لو كان التقسيم للحديث
من ان يكون القسمان حديثين تامين فيجب
ان يكونا متساويين وليس كذلك لان
ما يوجب التمييز اعم مما يوجب الاطراح على
الكنه او يكونا ناقصين او احدهما تاما
والاخر ناقصا وعلى التقديرين لا يلزم الا
في الشقين لان الحد الناقص لكونه مركبا من
الجنس البعيد والفضل القريب **يقصد**
الجنس البعيد فلا يصدق ح الافضال

سکون کسب آن کس که از هر دو آید و از هر دو آید و از هر دو آید
سکون کسب آن کس که از هر دو آید و از هر دو آید و از هر دو آید

كذلك لم يحسم انما يتم اذا ثبت كون الجنس البعيد في
 هذه المادة اكثر من اثنين على تقدير تسليم بقدره
 فانما يكون
 بغير تمام اذ لا تقدره حتى يدفع الحكم على تقدير
 كون احداهما تاما والاخر ناقصا وكذا لا سلم
 على تقدير تسليم التقدير واكثر من اثنين حتى يدفع
 دفع الحكم على تقدير عدلين ناقصين على ما

بمعنى ان يكون التامين هو الذي لا يقدر على التامين
 او ناقصين او اقلهما تاما والاخر ناقصا مساويا
 للمعروف يكون بغير تمام او اقلهما ناقصا
 الشيء مستلزما لغيره في العلوم المتعارفة والحق
 بين في من الهندسة الخ

المانع عن الخلط وفيه ان هذا انما يتم اذا ثبت
 كون الجنس البعيد في هذه المادة اكثر من
 اثنين على تقدير تسليم بقدره وهو غير معلوم
 على ان المساوات بين الحدين الناقصين
 واحد وكذا بين الحد التام والحد الناقص
 لشي واحد واجبة بناء على اشتراط التساو
 بين المعرف والمعرف لا سيما بين الحد والمحدود
 فله فرق بين كون القسمين حدين تامين
 وكونهما غير الحدين التامين ههنا فله فرق
 تحكم بل عدم المساوات علامته اخرى لكون
 التقسيم للمحدود لا للحد وقيل المراد ان التقسيم
 لو كان للحد اوجب ان يكون الانفصال لمنع
 الجمع لان الماهية الواحدة لا يكون الا احدا

المفهوم

المفهومين المتغايرين

المفهومين المتغايرين واما اذا كان التقسيم
 للمحدود فيجوز ان يكون الانفصال لمنع
 الخلط ولما كان الانفصال ههنا لمنع الخلط
 علم ان التقسيم للمحدود لا للحد وفيه
 ايضا نظر لانا لا نسلم ان الماهية الواحدة
 لا يكون الا احدا لمفهومين المتغايرين
 واما يكون كذلك ان لو كانا حدين تامين
 اما اذا كانا غيرهما فيجوز ان يكون الماهية
 اياهما جميعا ولان المراد بالوجه المميز عما
 عداه غير لكنه بقرينة المقابلة اذ لو لم يكن
 كذلك بل كانا الوجه اعنه من كنهه يلزم
 ان يكون قسم الشيء قسيما له وح يكون الانفصال
 لمنع الجمع لا لمنع الخلط وهو ظاهر اعلم انه ان

فان يكون الانفصال لمنع الجمع

على تقدير كون صورة التقسيم للمحدود

تناول القسمين لفظ من لفظ الحد فهو
 تقسيم للمحدود والا فهو تقسيم للحد كما لو قيل
 الجسم مركب من جوهرين او ماله ابعاد ثلثه
 يكون تقسيم للحد لعدم دخولهما تحت لفظ
 من لفظ الحد ود لو قيل الجسم مركب
 من جوهرين او اكثر يكون تقسيما للمحدود
 لتناول التركيب اياهما كذا في كشف اليزيد
 وههنا قد تناول القسمين لفظ من لفظ
 الحد وهو ما يكون تصوره سببا لا كسنا
 تصور الشيء فيكون تقسيما للمحدود لا
قوله لانه لو كان للمعرف معرف لزم التسلسل
 بيان الملازمة انه لو احتاج مفهوم المعرفة
 الى معرف لاحتاج مفهوم معرف المعرفة الى معرف

آخر

هذا هو المقصود من
 هذا الكلام
 في تعريف المعرفة

اخر لانه جزؤه وهكنا يحتاج مفهوم معرف
 معرف المعرفة الى معرف اخر وتسلسل كذا
 وجهه السيد الشريف قدس سره في حاشيته
 شرح الطواع وفي ملامية الجواب الاول بهذا
 التوجيه نظر يعرف بالتأمل **قوله** بان معرف
 المعرفة عينه اي معرف معرف المعرفة عين معرف
 المعرفة على حذف المضاف او جعل اللام للعهد
 الخارجي في المعرفة المضاف اليه في قوله معرف
 المعرفة الظاهر ان هذا الجواب منع للملازم
 وتقريره ان يقال اننا لا نسلم انه لو كان للمعرف
 معرف لزم التسلسل لجواز ان يكون معرف المعرفة عينه
 كما ان وجود الوجود عينه عند من يقول بان
 الوجود موجود فيكون قول الشارع لان

ان هذا هو المقصود من
 هذا الكلام
 في تعريف المعرفة
 من المعرفة المضاف اليه في قوله معرف
 المعرفة الظاهر ان هذا الجواب منع للملازم
 وتقريره ان يقال اننا لا نسلم انه لو كان للمعرف
 معرف لزم التسلسل لجواز ان يكون معرف المعرفة عينه
 كما ان وجود الوجود عينه عند من يقول بان
 الوجود موجود فيكون قول الشارع لان



هذا هو المقصود من
 هذا الكلام
 في تعريف المعرفة

العينية ممنوعة على خلاف قانون المناظرة
 لأنه يحل يكون منعاً للسند ومنع السند غير
 مفيد سواء كان مساوياً للمنع أو لا نعم
 السند المساوي مفيد إذا بطل اللزوم
 يستلزم بطلان المزوم وما قيل أن هذا
 الجواب معارضة وقول السامع منع لمقدّماتها
 فقير سيدي على ما لا يخفى **قوله** بل ما بان
 غير لازم أنه يخص هذا الكلام أنا لا نسلم
 أنه لو كان للمعرف معرف لزوم التس أن قيل
 لو احتاج المعرفة إلى معرف لا يحتاج معرف المعرفة
 إلى معرف أيضاً وهل جراً قلنا أمّا أن يراد
 بمعرف المعرفة مجرد ذاته أو مع وصف التعريفية
 وإياها كان لا يحتاج إلى معرف آخر أمّا على الأول

الذي

في المتن

جواز

وإذا كان المقادير التي يكون هذا القول
 سواء للمعرف أيضاً معلوم فانه يصدق على معرف المعرفة
 أنه معرف صدق العلم على الخاص والمعرف قد علم
 بحد ذاته وهو معرف المطلق يكون معرف المعرفة أيضاً
 معلوماً باعتبار صدق العلم عليه بان

فلجواز أن يكون اجزأؤه بديهية أو معلومة
 ولظاهر أن إسقاط قوله أو معلومة هو
 وأما على الثاني فلكونه معلوماً باعتبار
 عارض وهو صدق مطلق المعرفة المحدود
 عليه **قوله** وقد عرفت أن الخاصّاه هذا
 جواب عن سؤال مقدّر تقديره أن معرف
 اخضع من مطلق المعرفة ولا يجوز تعريف
 الشيء بالاختصاص منه وتقرير الجواب مثل ما سبق
 في تعريف الجنس **قوله** وأما بان التس في
 الأمور الاعتبارية لانقطاعه أه حاصل
 هنا منع بطلان اللزوم تقريره لا نسلم أن
 هذا التس في الأمور الاعتبارية فهو ^{ينقطع}
 بانقطاع الاعتبار فإن العقل قد يعتبر معرف

من اعتبار المعبر

لا بد من كونها بديهية أو معلومة
 لا بد من كونها بديهية أو معلومة
 لا بد من كونها بديهية أو معلومة

في المتن
 في المتن
 في المتن

في المتن

المعرف من حيث هو فلو يلزم من احتياج المعرفة
 الى المعرفة احتياجه اليه لما ذكر وقد يعتبر
 من حيث هو معرف فيلزم من ذلك احتياجه اليه
 ولا يعتبر العقل على هذا الوجه دائما **فنقطع**
النس بايقطاع الاعتبار ولكن الجواب عنه
 بان يقال ان معرف المعرفة مما يصدق عليه
 المعرفة ولا يلزم من احتياج المفهوم الى المعرفة
 احتياج ما يصدق عليه المفهوم اليه فيكون
 الاعتراض من قبيل اشتباه المعروف بالعا
 تأمل **قوله** لانه ان كان مجرد الذاتيات
 الانسانية يقال بدله ان كان تصور سببا
 لاكتساب تصور الشيء كنهه **لانه** وان كان
 سببا لاكتساب تصور الشيء بوجه يميز

تأمل ان لا يكون العقل على هذا الوجه
 لاكتساب تصور الشيء بوجه يميز
 ان احتياج العلم يستلزم احتياج الخاص
 تأمل ان لا يكون العقل على هذا الوجه
 لاكتساب تصور الشيء بوجه يميز

فلم

فسم **قوله** دال على كنه ماهية الشيء اي دلالته
 الكتاب على المكتبة فلا ترد القضية الدالة
 على عكسها ولا الملزوم المركب للدال على الازالة
 ولا اللفظ المركب للدال على ما وضع له كراعي
 الحجان وانما زاد الشارح لفظ الكنه ليعبر
 بـ **يرد** النقض بالرسم والمض حذفه اعتمادا
 على التبادر والقول المركب جليس للحد الملفوظ
 ان كان التعريف له والمعقول ان كان له
 ولا يجوز ان يكون جليسا معا لما سيجي
 وابق الصيود وفضل خرج الرسم والقياس
 لكن على تقدير ان يكون التعريف للحد الملفوظ
 يرد عليه التعريف بمثل الناطق فقط **لانه**
 والحد المنع فلتسميته حدا اما من قبل

تأمل ان لا يكون العقل على هذا الوجه
 لاكتساب تصور الشيء بوجه يميز
 ان احتياج العلم يستلزم احتياج الخاص
 تأمل ان لا يكون العقل على هذا الوجه
 لاكتساب تصور الشيء بوجه يميز

تأمل ان لا يكون العقل على هذا الوجه
 لاكتساب تصور الشيء بوجه يميز
 ان احتياج العلم يستلزم احتياج الخاص
 تأمل ان لا يكون العقل على هذا الوجه
 لاكتساب تصور الشيء بوجه يميز

الموصوف باسم الصفة وأما من قبل جعل
 المصدر بمعنى الفاعل **قوله** باعتبار الذات
 أي باعتبار اشتغالها على تمام الذاتيات وعدم
 وبهنا علم وجه التسمية بالحد المناقص
 ولذا لم يتعرض له **قوله** ولذا قال أي ولاجل ذلك
 من الجنس والفضل القريبين المستلزم لكونه
 بجميع الذاتيات قال وهو الحد التام **قوله** فان
 كان معناه جسم أو جوهر له النطق أو ان كان
 معناه حيوان له النطق كان كالحیوان الناطق
 فان قلت اذا عرفت الانسان بالجسم الناطق
 فان كان معنى الناطق جسم أو جوهر له النطق
 كان معنى الجسم الناطق جسم له النطق
 أو جسم جوهر له النطق ولاخفاء فيما فيه من

التكرار

التكرار وان كان معناه شئ له النطق
 أو نحوه يلزم ان يكون الجسم الناطق ^{ناقصا} **قوله**
 مع انه حد ناقص بالاتفاق قلت كون معنى
 الناطق جسم أو جوهر له النطق أو شئ له ^{النطق}
 اذا لم يذكر معه الموصوف وأما اذا ذكر فلا
 يكون كذلك تأمل **قوله** لكونه اثر الانه ^{لازم}
 لان المركب من الداخل والخارج خارج والخارج
 اللازم للشئ ^{عند الضرر} اثر ذلك الشئ **قوله** في ذلك
 أي في كونه جسما قريبا مقبلا بما يخصه
قوله عن تلك التمامية أي عن تلك المشابهة
قوله كل من الاوصاف الاربعه ^{أيها} **قوله**
 يوحي في غير الانسان كالتناس وهو الحيوان
 البحري الذي صورته كصورة الانسان

من وجه تخصيصه لبيان ان الناطق انما يكون في النوع
 بالحيوان ان الناطق ايضا هو الانسان

انما يكون تاما

جميعا من حيث المجموع يصدق في غير الانسان على التناس
 التناس جسما من الخلق يباينهم على كل حال
 واحدة

بما هو ذا في له جميعا او بعضا او
على المعرف بما هو ذا في له جميعا او بعضا او
تميزه عن جميع ما عداه والعرض العام لا دخل
له في شئ منهما فلا يصلح معرفا ولا خبرا معرف
وكذا الخاصة مع الفصل لا يفيد شيئا
اذا الفصل يفيد هما **قوله** قد قيل ذلك
اي المركب من العرض العام والخاصة والمركب
من الفصل والخاصة او العرض العام لا
فائدة فيه مقصودة من التعريف بنا على
ان التعريف لاحد كما لفائدة تين المذكور
وهما متنفيتان ههنا **قوله** ان حقا وان كذا

والمركب من الفصل والعرض العام غير موجود في ذلك
التيه والورد الحسن في كل كونه في حكم الخبر ثم

اي من غير اطلاع على كونه حقا او كذا بالكر
الحق انه ليس بحق لان التصور مع العرض
العام والخاصة اقوى **قوله** فان التصور
يفتح الهفرة اي فهو ان التصور **قوله** فكيف
لا يكون لهما فائدة الظاهر ان لفائدة
في السؤال هي التي يكون عرض التعريف وهي اما
التميز او الاطلاع على الثاني وهي متنفية
في هذين التعريفين فلا يكون قوله فكيف لا
لهما فائدة على ما ينبغي بل الحقيقي بالقبول
في الجواب ان يقال لا نسلم ان العرض من التعريف
مختصر في تين كما لفائدة تين بل قد يكون
الاطلاع على الشئ بما هو عرض له مطلوبيا
وان كان هذا الاطلاع عليه دون ^{طالع} الاطلاع

اي من غير اطلاع على كونه حقا او كذا بالكر
الحق انه ليس بحق لان التصور مع العرض
العام والخاصة اقوى **قوله** فان التصور
يفتح الهفرة اي فهو ان التصور **قوله** فكيف
لا يكون لهما فائدة الظاهر ان لفائدة
في السؤال هي التي يكون عرض التعريف وهي اما
التميز او الاطلاع على الثاني وهي متنفية
في هذين التعريفين فلا يكون قوله فكيف لا
لهما فائدة على ما ينبغي بل الحقيقي بالقبول
في الجواب ان يقال لا نسلم ان العرض من التعريف
مختصر في تين كما لفائدة تين بل قد يكون
الاطلاع على الشئ بما هو عرض له مطلوبيا
وان كان هذا الاطلاع عليه دون ^{طالع} الاطلاع

عليه بما هو ذاتي له او بما هو مميز له فان
 تصور الشئ قد يكون بوجوده متفاوتة
 اجمل من بعض فالمركب من العرض العام والخاص
 اجمل من الخاصة وحدها والمركب من الفضل
 والخاصة بل المركب من العرض العام والفضل
 اجمل من الفضل وحده فاذا اردنا ان لا يكون
 على الشئ بوجه اجمل يكون العرض العام مفيدا
قوله فعلى هذا العرض العام وقد عرفت
 ان دراج هذه التعاريف في ضبط المص بعضها
 بدون التاويل وبعضها بالتاويل تذكر
 وتأمل **قوله** يصح ان يقال لقائله انه صا
 فيه او كاذب فيه اي يحتمل الصديق والكذب
 بوجه مفهومه هو ثبوت الشئ للشئ او عينه
 او بغيره فاما ان يكون مفهوما ان لا يكون
 مفهوما في قوله نية وانما المفهوم في قوله يجوز
 مفهوما في قوله نية ان يقال يجوز مفهوما بغيره
 اذا كان التعريف للمفوضة والما اذا كان للفضيلة
 اليه

والمركب
 اليه
 وقوله تعالى ظهر ضيق الشئ وضيق الضيق المص
 قوله يجوز مفهوم من نية التعريف بالذات ان لا يكون مفهوما
 معنى في قوله نية وانما المفهوم في قوله يجوز مفهوما في قوله نية
 مفهوما في قوله نية ان يقال يجوز مفهوما بغيره
 اذا كان التعريف للمفوضة والما اذا كان للفضيلة
 اليه

من خواص اجمل غطس يكون
 ان تصور انما على مثل خبر انما انما قول

او ثبوت منافاته اياه مع قطع النظر عن
 المادة ونفس الامر والدليل في رد السما
 فوقنا والارض تحتنا والله واحد واجب الوجود
 واحد **قوله** فالقول وهو المركب ملفوظا
 اي حال كون المراد به القول الملفوظ
 للقضية الملفوظة وهو اذا كان التعريف
 للقضية الملفوظة وحال كون المراد به القول
 المعقول جنس للقضية المعقولة وهو اذا كان
 التعريف للقضية المعقولة وذلك لان لفظي
 القضية والقول اما مشتركان بين المعنيين
 او حقيقتان في احد هما مجازا نفي الاخر كذا
 قرره وعلى كذا التقديرين لا يجوز ارادة المعنيين
 بهما معا اذ لا يجوز الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي

اللفظة والمعقولة

او بغيره فاما ان يكون مفهوما ان لا يكون
 مفهوما في قوله نية وانما المفهوم في قوله يجوز مفهوما في قوله نية
 مفهوما في قوله نية ان يقال يجوز مفهوما بغيره
 اذا كان التعريف للمفوضة والما اذا كان للفضيلة
 اليه

بلفظ واحد

ولابن معيني المشترك في الارادة باللفظ **قوله**
 وباقي القيد الاظهر ان يقال والقيد الاخير
 لان التباين واحد لا قيود لكن المراد البتة
 من القيود **قوله** لان القول وكذبه آء اعلم
 ان معنى صدق القائل وكذبه في قوله فيه ان
 قوله صادق او كاذب وصدق القول مطا
 حكمة للواقع وان لم يكن مطابقا للاعتقاد
 على مذهب الجمهور او للاعتقاد اي اعتقا
 المخبر وان كان غير مطابق للواقع على مذهب
 النظام او لهما معا اي للواقع والاعتقاد على
 مذهب الجاحظ وكذبه عدم مطابقة للواقع
 عند الجمهور وان كان مطابقا للاعتقاد
 ولا اعتقاد وان كان مطابقا للواقع عند

قوله يظهر ان قول الشيخ في القيد يستعمل
من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف فتصح

قوله لكن المراد بجمع القيود ان لا يحمل الاضافة
بمعنى من وجوده في ان قوله با في القيد يستعمل
عنا بها من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف فتصح

فيه ايضا ان اطلاق القيد على كس غير مشارف بل
المشتراف ان يطلق القيد على الخارج

والمراد من
اليد واور

النظام

بلفظ واحد

النظام او لهما معا عند الجاحظ فالحبر الد
 يكون حكمه مطابقا لاحدهما دون الآخر
 ليس بصديق ولا كاذب عند الجاحظ فلا
 الخبر في الصادق والكاذب بل يكون بينهما
 واسطة اما على المذهبين الاولين فلا واسطة
 بينهما والحق مذهب الجمهور على ما بين في
 المطولات **قوله** لان الحكم اداء للواقع في
 الامر من طرفي النسبة او قسمها وهما
 والانتفاء او وقوعها اي اداء ان الواقع في
 نفس الامر هو البتة والوقوع كما في القضية
 الموجبة او اداء ان الواقع فيه هو الانتفاء
 او لا وقوع كما في السالبة فلا بد من ان يكون
 بين طرفي القضية في نفس الامر مع قطع النظر

قوله دو قوما ولا قوما اي في اركان معنى حكم
اصطلاحهم ان نفس النسبة كما صدر في الذين هم
ادراك قوما ولا قوما اي في اركان معنى حكم

البتة والانتفاء فثمان من النسبة الكلية والواقع
ان درك المستند بوقوع النسبة او لا قوما
وهو حكم بالواقع والانتفاء

اعلم ان في النسبة الكلية اعتقاد منهم من قال بانها
مطلقة في الوجبات والسالبة منهم من قال بانها
موجبة في الوجبات وسالبة في السالبة فعل جود
ففي قوله هما البتة والانتفاء او انتفاء في الانتفاء
من النظام البتة بالواقع والانتفاء بالان والواقع
مراد مستند فيظهر بان ذلك

عما في الذهن ثبوت وانتفاء او وقوع ولا وقوع
 حتى يؤدي فان كالمؤدي هو ما في نفس الامر من
 الثبوت والانتفاء او الوقوع واللا وقوع
 بان كان الاداء للثبوت او للوقوع وكان ما
 نفس الامر ايضا هو للثبوت او للوقوع او كان
 الاداء للانتفاء او لللا وقوع وكان ما في نفس
 الامر ايضا هو للانتفاء او لللا وقوع يكون
 الحكم الذي هو الاداء مطابقا للواقع والا
 فلا **قوله** ولا اذا في الانشائيات اي لا اداء
 للواقع في نفس الامر من طرفي النسبة مع قطع
 النظر عما في الذهن في الانشائيات كما في
 الانشائي اذا البيع انما يحصل في الحال بهذا
 اللفظ وهذا اللفظ موجب له لانه واقع مع

يريد ان لا اداء في الانشائيات للواقع في نفس الامر
 ولا يدعي من الاداء فيها اصل لان فيها اداء للواقع
 في الذهن فانك اذا قلت انفسه فكل فتدوينة
 فكل في ذهنك من طلب المنفعة له برهان

قطع

قطع النظر عن هذا اللفظ وهذا اللفظ
 له وهو ظاهر وكذا لا اذا في التقديرات
 اذا الحكم اداء للواقع في نفس الامر من طرفي النسبة
 الذين هما النسبة بان هذا اذا وهذا
 ليس ذلك مثله او وقوعها ولا وقوعها بمعنى
 ان النسبة واقعة او ليست بواقعة اعلم
 ان معنى اداء الواقع هو ايصاله الى الشئ
 فلا يكون هذا الا بالتكلم بالخبر والفضية
 وليس هذا حكم الخبر لان الحكم في اصطلاح
 المنطقيين اما نفس النسبة الحاصلة في
 او ادراك وقوعها ولا وقوعها اللهم الا
 يحصل على احد هذين المعنيين بنوع مجمل
 فالاولى ان يقال ولا حكم في الانشائيات والتقديرات

قوله ان النسبة بان يقول ان الاداء هو الاداء للواقع
 لا اداء حقيقة بل اداء

قوله ان النسبة بان يقول ان الاداء هو الاداء للواقع

قوله ان النسبة بان يقول ان الاداء هو الاداء للواقع
 لا اداء حقيقة بل اداء

قوله ان النسبة بان يقول ان الاداء هو الاداء للواقع
 لا اداء حقيقة بل اداء

قوله ان النسبة بان يقول ان الاداء هو الاداء للواقع
 لا اداء حقيقة بل اداء

قوله ان النسبة بان يقول ان الاداء هو الاداء للواقع
 لا اداء حقيقة بل اداء

التصديق عبادة عن ملك ادراكات وفعل ان كان الحكم
فعل وهو مذهب الامام وعلم ادراكات اربعة ان كان
الحكم ادراكا كذا
في سواد الدنيا على النسبة

يطابق الواقع ولا يطابقه لان الحكم امارة
النسبة الثامة او الادعاء بها ولا يوجد
شي من هذين في شي من الانشائية والتقيديا
امالي التقيديا فلا تارة لا نسبة تامة بين
وامالي الانشائية فلا تارة لا يتصور فيها
وجود او عدم لما في نفس الامر اذ ليس فيها
نفس الامر شي حتى يطابقه ما في الذهن او لا
بل النسبة اما توجد بنفس الانشاء ولهذا
الانشاء **قوله** لا بد من ايقاع النسبة اه
منه ان الايقاع والانتزاع جزء من القضية
وليس كذلك فينعي ان يقال لا بد فيها من النسبة
الحكمية او وقوعها ولا وقوعها ويمكن التصحيح
ان يراد لا بد في العلم بها من ايقاع النسبة

وهو المتوقع والواقع هو العلم ان الامام قد تضمنت
المنطقية فيكون التصديق عبادة عن مجموع
المنطقية فيكون الفعل يكون المراد من النسبة في قوله
فعلته والحكم الذي هو الفعل يكون المراد من النسبة في قوله
فمن طرف النسبة الحكمية وظرفا في النسبة في قوله
الذين كما مر والنسبة الالحائية او التسمية في قوله
او الاما وقوع الالحائية في النسبة واقعة او لا
الذين كما مر بالحكم على هذا المذهب وقوله وان كان
بما هذا المذهب قد علم ان الحكم عبادة عن ادراك
النسبة واقعة او ليست بواقعة فيكون مورد الحكم
النسبة هو المتوقع او الاما وقوع بمعنى ان النسبة
او ليست بواقعة فيكون المراد من النسبة في قوله
من طرف النسبة الحكمية الثامة كخبر في قوله
انظر في وقوع الاما وقوع بمعنى ان النسبة
او ليست بواقعة فعلى المحقق ان النسبة
توجد على المذهبين فالقصر على جهة من ضيق
العلم كمالا بان الذين نامل على هذا المذهب ادراكات
الحكم يكون التصديق عبادة عن اربع ادراكات
الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية كخبر

والتصديق المحسوس بوجوه التركيب بل حاصل المعنى المقصود
من لغة المضاف في قوله في ان في علم ان التصديق

قوله

الاول ترك لفظ قبل وان كان قد قال الغير كذا
اقول ان لا يكون المراد ذلك

قوله ان كانت ثبوت مفهوم مفهوم قيل
بالمفهوم ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات
اعلم ان تسمية القضية التي يحكم فيها
ثبوت مفهوم لمفهوم او سلبية عقلية ثبوت
الحاصل في بعض افرادها وهي الموجب وكذا
ما يحكم فيها ثبوت مباينة مفهوم عن اخر
سلبها منفصلة لوجود الاتصال ولا
في الموجبات واما تسميتها شرطية فوجود
الشرط في المتصلة صريحا وفي المنفصلة
لان قولنا العدد انا زوج او فرد في قوة قولنا
ان كان العدد زوجا فلا يكون فردا وان كان
فردا فلا يكون زوجا **قوله** ومن هذا يعرف انه لو
قال بدله فالاولى شرطية متصلة والثنائية

وكذا تسمية ما يحكم فيها ثبوت مفهوم
عند ثبوت مفهوم اخر او
متصلة صح

ك

قوله فان كانا متعلقين
بشيء واحد

تسمى شرطية منفصلة كما قال وما شرطية
متصلة اهـ لكان اولي اذ لم يعرف مما مر الا ان
الشرطية الى قسمين واما ان احدهما متصلة
والاخر منفصلة **قوله** والجزء الاول المراد بالاول
ما هو بالطبع واعنه ما هو بالطبع وبالوضع حتى
يدخل فيه موضوع الجملة التي هي جملة
مثل ضرب زيد فلو قال والمحكوم عليه
به بدل الجزء الاول شمس طالعة والقول الجذ
لكان اظهر **قوله** وان تاخر وضعها كما في قولنا
النهار موجود كلما كانت الشمس طالعة والقول
بجذف الجزاء في مثل هذا انما هو لرعاية جانب
اللفظ من حيث الحق **قوله** ومما مر علم ان القضية
وفيه ما في قوله ومن هذا يعرف ان الشرطية

قوله فان كانا متعلقين
بشيء واحد

قوله فان كانا متعلقين
بشيء واحد



قوله فان كانا متعلقين
بشيء واحد

قوله فان كانا متعلقين
بشيء واحد

قوله فان كانا متعلقين
بشيء واحد

اما متصلة فليدكر **قوله** ان كان الحكم فيها
بالايقاع وهو ادراك ان النسبة
اي مطابقة لما في نفس الامر سواء كان
هنا الادراك موافقا للواقع وما في نفس الامر
اولا فبتناول القضايا الكاذبة ايضا
هذا ان يريد بالنسبة مورد الايجاب والسلب
وهو مراد الشارح ههنا واما اذا كانت
التامة الخبرية فالايقاع ادعان النسبة
الايجابية والانتزاع ادعان النسبة
قوله واما على غيره اي غير موضوع مستحض
وهو الموضوع الغير المشخص فيكون كلياً
فان بين كمية اهـ **قوله** واما في الشرطيات
اي ههنا في الجملة واما في الشرطيات فان كان

قوله فان كانا متعلقين
بشيء واحد

قوله فان كانا متعلقين
بشيء واحد

قوله فان كانا متعلقين
بشيء واحد

الحكم آه **قوله** والاضاع وهي الاخوان الحاصلة
 للمقيد بحسب اجتماعه مع الامور الممكنة
 معه وان كانت هي محالة في نفسها فاذا قلت
 كلما كان زيدا انسانا كان حيوانا فعنا ان
 لزوم حيوانية زيد للانسانية ثابت مع كل
 وضع يمكن ان يجمع السانية زيد من كونه قانما
 اوقاعنا او كتابا او ضاحكا وكون الشمس
 طاعة او غير طاعة الى غير ذلك **قوله** التقسيم
 غير حاصر اي تقسيم القضية الى الشخصية و
 المحصورة والمهملة غير حاصر لعدم ذكر
 فيه مع انها قضية حملية حكم فيها بنبوت
 مفهوم لمفهوم كقولنا الانسان نوع والحيوان
 جنس **قوله** القضية المستعملة في العلوم

والشخصية

والشخصية قد يستعمل في الامتصاص وان كان
 قليلا فلنا ذكرها **قوله** طردا وعكسا اي تبوتا
 وعدما **قوله** في زمان منتشر اي في زمان
 ما اي في بعض الازمنة الغير المعين **قوله**
 عكسه اي قولنا ان كان النهار موجودا
 فالشمس طاعة **قوله** ومنه التضاييف اي
 ومما يكونان معلوي علة واحدة وهي التوكل
 بينهما في هذا المثال **قوله** واما ان لا يكون
 اي لا يكون الحكم بالاتصال فيها مبتدئا على
 الاقتصاء سواء كان هناك اقتصاء في الواقع
 او لا يكون فاحاطة الى تاويل عدم الاقتصاء
 بعدم العلم به لدفع اليراد الذي ينبغي **قوله**
 ولا يغني بالاقضاء الا ذلك الظاهر ان المراد

والشخصية قد يستعمل في الامتصاص وان كان قليلا فلنا ذكرها قوله طردا وعكسا اي تبوتا وعدما قوله في زمان منتشر اي في زمان ما اي في بعض الازمنة الغير المعين قوله عكسه اي قولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طاعة قوله ومنه التضاييف اي ومما يكونان معلوي علة واحدة وهي التوكل بينهما في هذا المثال قوله واما ان لا يكون اي لا يكون الحكم بالاتصال فيها مبتدئا على الاقتصاء سواء كان هناك اقتصاء في الواقع او لا يكون فاحاطة الى تاويل عدم الاقتصاء بعدم العلم به لدفع اليراد الذي ينبغي قوله ولا يغني بالاقضاء الا ذلك الظاهر ان المراد

والشخصية قد يستعمل في الامتصاص وان كان قليلا فلنا ذكرها قوله طردا وعكسا اي تبوتا وعدما قوله في زمان منتشر اي في زمان ما اي في بعض الازمنة الغير المعين قوله عكسه اي قولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طاعة قوله ومنه التضاييف اي ومما يكونان معلوي علة واحدة وهي التوكل بينهما في هذا المثال قوله واما ان لا يكون اي لا يكون الحكم بالاتصال فيها مبتدئا على الاقتصاء سواء كان هناك اقتصاء في الواقع او لا يكون فاحاطة الى تاويل عدم الاقتصاء بعدم العلم به لدفع اليراد الذي ينبغي قوله ولا يغني بالاقضاء الا ذلك الظاهر ان المراد

بالاقتضاء في هذا المقام عدم الانفكاك بأن
 يكون أحدهما منزوماً للآخر لعدم الانفكاك
 كيف ما اتفق وإن لم يكن أحدهما منزوماً للآخر
 على ما يشعر به التسمية وهذا الاقتضاء إنما
 يتحقق بين العلة والمعلول وبين معلولى علة
 واحدة ولا يتحقق بين معلولى علتين متغايرتين
 على ما لا يخفى وكوننا طيقية الانسان وناهية
 الحاركة لك محل تحت قوله على ان الدائمة
 اعني من الضرورية الدائمة قضية يكون
 نسبة المحصول الى الموضوع فيها إيجاباً ارسلياً
 بالدوام من غير اعتبار ضرورة والضرورة
 قضية يكون النسبة فيها إيجاباً اوسلياً
 بالضرورة وهي استحالة الانفكاك بينهما

منه ليدل على انه لا يمتنع
 ان يكون احدهما منزوماً للآخر
 في غير هذه الحالة

بما قلناه من ان المحصول
 يكون معلولاً على علة متغايرة
 فلا يمتنع اقتضاءها

دائم

فان قيل ان مقتضى
 الضرورية ان يكون
 الموضوع منزوماً
 للموضوع

دائماً او بالضرورة كل انسان حيوان ودائماً
 او بالضرورة لأشئ من الانسان حجر وتوجيه
 ان دوام ثبوت المحصول للموضوع لكونه مكاناً
 معلول لعلّة دائمة فيكون ذلك الثبوت
 ضرورياً ايضاً فكلما حصل الدوام حصلت
 الضرورة فلا يكون الدائمة اعني من الضرورية
 وتقرير الجواب ان المراد بعدم اعتبار الضرورية
 في الدائمة عدم العلم بها وعدم ملاحظتها
 لعدمها في نفس الامر اعلم ان النسب الاربع
 تتحقق بين القضايا بحسب صدقها وتحققها
 لا بحسب حملها على شئ كما عرف في موضعه
 الدائمة من الضرورية ان كل مادة يصدق
 فيها الضرورية يصدق فيها الدائمة ايضاً

فان قيل ان مقتضى
 الضرورية ان يكون
 الموضوع منزوماً
 للموضوع

فان قيل ان مقتضى
 الضرورية ان يكون
 الموضوع منزوماً
 للموضوع

فان قيل ان مقتضى
 الضرورية ان يكون
 الموضوع منزوماً
 للموضوع

وليس كلما صدق فيه الدائمة صدق فيه
الضرورية وتوضيحه ان كل مادة يصدق
فيها الحكم بنسبة المحمول الى الموضوع بالضرورة
يصدق فيها الحكم بنسبة اليه بالدوام
كل مادة يصدق الحكم بنسبة اليه بالدوام
يصدق فيها الحكم بنسبة اليه بالضرورة لكون
ان يكون النسبة دائمة ولا يكون ضرورية فيرد
عليه ما اوردوا وان اريد بعدم اعتبار
عدم العلم بها وعدم ملاحظتها لان كل مادة
يوجد فيها الدوام يوجد فيها الضرورة لما
ذكره من ان الممكن لما دام دامت عليه الدائمة
فيكون ضروريا ولو اعتبر بالغير فلو لاحظ
فيها الدوام من غير ملاحظة الضرورة تكون

س
اشبه بان الدائمة هي الضرورية وان نسبت
الاربعة في القضايا بحسب التحقيق ان كانت
وخصه فبين الدائمة والضرورية بسبب

دائمة
وضرورة

دائمة ولو لاحظ فيها الضرورة يكون ضروريا
فكلما صدقت صدقت ضرورة فيساويان وقيل في
بيان الاعمية ان الضرورة استحالة الانفكاك
والدوام شمول النسبة جميع الازمان والاقا
وقات وان كان الانفكاك ممكنا فيصير
الدائمة في مادة امكان الانفكاك دون الضرورة
وفيه ان هنا اثباتا اذا اريد بالضرورة
ما هو بالذات وما اذا اريد ما هو عام
ما هو بالذات وما هو بالغير فلا ادلا
يوجد الدوام بدون الضرورة وان كانت
بالغير كما ذكرنا في **قول** لا يبرها سائلة لا
متناع اجتماع النقيضين وكذا الكلام في
كل سائلة مع موجبه **قوله** وصدق فيها سائلة

فكلما صدقت صدقت ضرورة فيساويان وقيل في بيان الاعمية ان الضرورة استحالة الانفكاك والدوام شمول النسبة جميع الازمان والاقا

منع الخلو لان العناد لو كان في الصدق فقط
 اي لا في الكذب يصدق فيها رفع العناد في
 الكذب وهو سالبة منع الخلو **قوله** وصدق فيها
 سالبة منع الجمع لان العناد لو كان في الكذب
 فقط دون الصدق يصدق فيها رفع العناد
 في الصدق وهو سالبة منع الجمع **قوله** وكنا
 من جانب سالبتهما اي كل مادة صدق فيها
 منع الجمع كذب فيها موجبة لاستناع اجتماع
 النقيضين وصدق موجبة منع الخلو وكل
 مادة صدق فيها سالبة منع الخلو كذب
 فيها موجبة وصدق موجبة منع الجمع **قوله**
 صدق بين نقيضيهما منع الخلو لانه اذا لم
 بينهما منع الخلو يلزم الخلو عنهما والخلو عنهما

يستلزم

يستلزم صدقها لعينين لاستناع اجتماع
 النقيضين وقد كان بينهما منع الجمع
 وكل مادة صدق فيها سالبة منع الخلو
 كذب فيها موجبة وصدق موجبة منع
 الجمع **قوله** وبالعكس اي كل شيئين صدق
 بين عينيهما منع الخلو صدق بين نقيضيهما
 منع الجمع لانه اذا لم يصدق بينهما منع الجمع
 يلزم الجمع بينهما وهو يستلزم الخلو عن عينين
 لاستناع اجتماع النقيضين وقد كان
 بينهما منع الخلو **قوله** لكن هذا اي
 صدق منع الخلو بين النقيضين عند
 منع الجمع بين العينين وبالعكس بعد
 في الكيف اي بعد اتفاق النقيضين اي

بين النقيضين وصدق منع الجمع بين النقيضين لو كانا
 منع الخلو

ما يجتمع من كسوره عنه يسمى ناقصا
كالاربعة فان له نضفا وهو الاثنان وربع
وهو الواحد والمجموع ثلثة وهو ناقص الا
والعدد المساوي ما يجتمع من كسوره ايا
يسمى مساويا كالستة فان له نضفا وهو
الثلثة وثلثا وهو الاثنان وسدسا وهو
الواحد والمجموع ستة والضوا ان يقال
بدل قوله والناقص والمساوي ينقص
ولساوي اذ لا وجه لصحة العطف تأمل
ويمكن ان يراد بها العاني للفقوة اجزاء بها
على غير ما هي له اي العدد اما زائد الاجزاء
عليه او ناقص عنه او مساويا **قوله** لا يتبين
شي من المنفصلة من اكثر من جزئين اعلم

ما يجتمع من كسوره عنه يسمى ناقصا
كالاربعة فان له نضفا وهو الاثنان وربع
وهو الواحد والمجموع ثلثة وهو ناقص الا
والعدد المساوي ما يجتمع من كسوره ايا
يسمى مساويا كالستة فان له نضفا وهو
الثلثة وثلثا وهو الاثنان وسدسا وهو
الواحد والمجموع ستة والضوا ان يقال
بدل قوله والناقص والمساوي ينقص
ولساوي اذ لا وجه لصحة العطف تأمل
ويمكن ان يراد بها العاني للفقوة اجزاء بها
على غير ما هي له اي العدد اما زائد الاجزاء
عليه او ناقص عنه او مساويا **قوله** لا يتبين
شي من المنفصلة من اكثر من جزئين اعلم

لانه من قبيل العطف على معمولين مختلفين
المجوز وغير موجود وان عطف على معمولي شيء واحد
او اذ ويطول الكلام في ان لا يتبين بالسطح
والنقصان بطل التسمية ويمكن ان يكون عطف
الجملة على الجملة على الوجه الاول او الثاني
ويمكن ان يجاب عنه بان من قبيل المسئلة المعنى بان
كل عدد يجمع من كسوره يسمى مجموعا والعدد
زائد المجموع عطف قوله وان نقصنا على الفعل
المراد كونه كسورا لانا ابراهم

ان القوم

ان القوم ذكروا في عدم تركيب المنفصلة
من اكثر من جزئين وجوها ثلثة احدها
ما ذكره الشارح وهو اولها الوجود على
سيظهر وتبينها ان المنفصلة المركبة من
من جزئين اما منفصلة واحدة او متعدة
فان كانا لثنائي فلا كلام فيه ولا فائدة
في ذكر تركيبها من اكثر من جزئين ولا سبيل
الى الاول لامتناع كون قولنا العدد اما
زائدا وناقصا او مساويا ومنفصلة واحدة
اذ لو كانت منفصلة واحدة يجب ان يتغير
جزاين منها للحكم بينهما بالانفصال فاذا
فرضنا ان احدهما جزئها قولنا العدد اما زائد
فالجزء الاخر احد الباقيين على التعيين فاذا

اولا على التعيين

احدهما على التبيين تمت منفصلة به
 وبقي الآخر زائدا حشا وان كان احدهما
 لا على التبيين كان التركيب من جملة و منفصلة
 على معنى اما ان يكون العدد زائلا واما
 ان يكون ناقصا او مساويا فلم تكن منفصلة
 واحدة هكذا قال بعض الشارحين واقول
 كون التركيب من جملة ومنفصلة بذلك
 المعنى لا ينافي كونه منفصلة واحدة على ما
 لا يخفى على من له ادنى فهم وتا لها ان تركيبها
 من اكثر من جزئين يستلزم ^{الخلو} ذلك لان
 العدد في المثال المذكور مثله زائلا
 كونه غير ناقص لا يستلزم عين كل واحد
 نقض الآخر بحكم منع الجمع وكونه غير ناقص

علا
 بل شافى كونه منفصلة واحدة ذاتها او بعض
 ان صريح هذا ان الكلام منه فسيم الكلام

كونه

كونه مساويا لا يستلزم نقض كل واحد
 عين الآخر بحكم منع الخلو فيلزم ان يستلزم كونه
 زائلا كونه مساويا لان مستلزم المستلزم
 مستلزم وهو لا متناع الجمع بينهما وكذلك
 كونه غير زائد يستلزم كونه ناقصا
 لا متناع الخلو عنهما وكونه ناقصا يستلزم
 كونه غير مساويا لا متناع الجمع بينهما كونه
 غير زائد يستلزم كونه غير مساويا وهو
 لا متناع الخلو عنهما وهذا الوجه مختص
 الحقيقة ولا يجري في مانعة الجمع ومانعة
 الخلو وجواب السامع جواب عن كل من الجواب
 الثلاثة على ما لا يخفى وانما لم يذكر الشارح
 الوجهين الاخيرين لما فيها مما ذكرنا ^{فوقه}

والحق ان المراد بالانفصال الى اخرنا
المقال اقول يمكن ان يكون المعنى من قولنا
العدد اما زائد او ناقص او مساو
ان مجموعها لا يجتمع في العدد ولا يخرج العدد
عن واحد منها اعني من ان يكون بين كل
جزئين انفصال ولا يكون لان كل جزئين
منها لا يجتمعان ولا ينفعان وان كان
محملا وهذا المعنى انفصال واحد قد
وجد بين المجموع وكذا يمكن ان يكون المعنى
من قولنا اما ان يكون هذا الشيء لا محمل
اولا شجر او حيوانا ان المجموع لا يرفع عن
هذا الشيء ومن قولنا اما ان يكون هذا
الشيء حجرا او شجرا او حيوانا ان المجموع

لا يجتمع

لا يجتمع على هذا الشيء مع قطع النظر عن الانفصال
بين كل جزئين منها فليكن المراد ذلك
ولا استحالة فيه بشئ من الوجوه المذكورة
اذ كل منها مبني على اعتبار الانفصال
بين كل جزئين منها كما يعرف بالتأمل الصواب
فيكون تركبها من اكثر من جزئين بحسب الحقيقة
لا بحسب الظاهر **قوله** يخرج اختلا فلهما اي
اختلاف القضيةين بالحمل والشرط بان يكون
احدهما احتمالية والاخرى شرطية سواء
كانتا موجبتين او سالبتين او مختلفتين
اذ الاختلاف بالحمل والشرطية والعدد
والتحصيل يشمل جميع الصور المذكورة
قوله وغيرها اي غير الحمل والشرط والعدد

كما ان القيصين اللتين هما محمولاهما متساويتان
 ولقوم يسمون الانسا المأخوذ بهذا
 الوجه نقيضا بمعنى السلب لا تعريف باختلاف
 القيصيتين ليس بجامع لخروج تناقض المفردات
 عنه ويمكن ان يجاب عنه بان مفهوم الانسا
 المأخوذ بهذا الوجه وان كان يقتضيه
 بمعنى السلب لكن التناقض بينه وبين الا
 وفي قوة تناقض القضايا فقد رجع التناقض
 الحقيقي بين المفردات الى تناقض القضايا
 عرفوا التناقض باختلاف القيصتين وصرح
 بعضهم بانه لا تناقض في التصورات كذا حققه
 المرتضى قدس سره في حواشي شرح التحرير و
 عنه بوجه اخر وهو انه ليس من ادهر هذا

ان التناقض في المفردات هو التناقض في المفردات
 ان التناقض في القضايا هو التناقض في القضايا

مطلق التناقض بل التناقض بين القضايا
 لان القياس الخلف الذي هو عمدة في اثبات
 العكوس وانتاج الاقيسة لما لم يكن موقفا
 الاعلى التناقض بين القضايا لم يتعلق
 الابه لان عموم المباحثات يكون بالشيء
 الى الاعراض **قوله** لعمدة الاثبات اي حين
 عدم الموضوع لا متناع الاثبات على غير
 من حيث انه غير ثابت كما عرف في مباحث عدل
 القضايا وقد مر ان المتناقضين هما المفهومات
 المتماثلة لذاتها اجتماعا وارتفاعا **قوله**
 لانها مع اعتبار الحكم لا تكون مفردة في
 مفردة ولكن التناقض فيها في قوة تناقض
 القضايا على ما مر **قوله** اي الاختلاف بالاجاب

بمعنى ان التناقض لا يثبت الا في القضايا
 من الحكم والقضايا والادعاء من القضايا
 وان تناقض الحكم

وانما ان الحكم على الذات في القضايا
 بعض الوقت والآخر في قوله الاثبات
 من ثبوت الشيء على غير ثبوت الشيء
 وانما قيد بقوله من حيث انه غير ثابت لان التناقض
 لا يكون ثابتا في الذهن كالتناقض في الوجود

بمعنى ان التناقض في القضايا هو التناقض في القضايا
 ان التناقض في المفردات هو التناقض في المفردات

والسلب يكون مستقار في ذلك الاقتضاء ولا
 محتاجا الى امر آخر فايما تحقق ذلك الاختلاف
 تعين صدق احدهما وكذبا لآخرى **قوله**
 يخرج الشيطان اللذان وكذا خرج مثل قولنا
 كل انسان حيوان ولا شئ من الانساق **مفسر**
 حيوان وقولنا بعض الانساق حيوان وبعض
 الانسان ليس حيوان مما يكون الاقتضاء
 المذكور فيه مخصوص بمادة لا لذات فان
 الكلبيين قد كذبنا والخرئين قد
 كما سيجي ولو كان الاقتضاء للذات لما
 المتقتضيات على ما تقر في موضعه **قوله** ولا
 ذلك آه قيل نقض القضية رفعها بعينها
 وذلك بايراد كلمة السلب على لفظها قصدا

نقض صدق احدهما وكذب الآخر لا لادلة ولا لضرورة
 ان يكونا كليتين او جزئيتين بل خصوص المادة والذات
 وان كان ذلك لا يقتضي
 لا بخصوص المادة بل بالذات
 وذلك لا يقتضي ان كل كليتين
 او جزئيتين وليس كذلك
 في الدين

ان مقتضى
 ان مقتضى
 ان مقتضى
 ان مقتضى

الى سلب معناه ولا حاجة وتحقق لنا قضا
 بين الشئ ورفع بعينه الى اعتبار شئ من
 الشرايط بغيره قد يعتبرون في لنا قضا
 قضاي **مساوية** لذلك المرفع فيحتاجون
 في معرفة المساوات الى تلك الشرايط فما
 هو نقض حقيقة مستغن عن اعتبار الشرايط
 كذا في حواشي شرح التجر يد **قوله** والزمنا
 فان قيل قد تحقق لنا قضا في مثل قولنا
 زيد اب لعمرو وامس وليس بابه اليوم مع
 عدم وحدة الزمان قلنا لا سلم تحقق
 لنا قضا فيه لان صدق وكذبا لآخر
 لذات الاختلاف بل بخصوص المادة وذلك
 لان الابوة صفة لو تحقق امس تحقق اليوم

عينا نقضنا الشئ
 فيكون نقضنا الشئ
 فيكون نقضنا الشئ
 فيكون نقضنا الشئ

من القضا المستغنى عنه
 من القضا المستغنى عنه
 من القضا المستغنى عنه
 من القضا المستغنى عنه

والا يلزم ذلك من مقتضى
 مقتضى مقتضى مقتضى
 مقتضى مقتضى مقتضى
 مقتضى مقتضى مقتضى

قوله والصحيح لمعتبر الى اخر الشرح حاصل الكلام في المقام **والمحصل** ان الصحيح ان يتحقق التناقض وحدة النسبة الحكيمية لا على شئ واحد وذلك بان يكون النسبة الحكيمية واحدة ويرد الواحدات المذكورات اليها لان وحدة النسبة مستلزمة لها وكافية في تحقق التناقض بخلاف الواحدات المذكورة فانها ليست مستلزمة بوحدة النسبة ولا كافية في تحقق التناقض اذ لو لم يتفق القضيتان في **العلة** والمفعول به والمميز وغير ذلك لم يتحقق التناقض وان اتفقتا في الواحدات الثمانية المذكورة شرط تحقق وحدة النسبة

أقول على ان ترد وحدة العلة والآلة والمفعول به والمميز وضمها الوحدة الموضوع والمجول وان كان يتفق فيكون الواحد من الوحدات الثمانية المذكورة ومستلزمة لتحقيق وحدة النسبة الحكيمية وان قضت كل واحدة

اعلم ان الواحدات المذكورة هي اربعة النسب التي هي ايضا تسمى بالوحدات

التي تحقق هي مورد الايجاب والسلب باعتبارها لاجل تحقق وحدة النسبة لالا نفسها حتى لو امكن جواز تحقق وحدة النسبة بدون تلك الواحدات لم يتوقف تحقق التناقض على شئ منها على ما لا يخفى وبهذا المقعد يعلم ان الاعتبار وحدة النسبة **قوله** ولا فلاحصر اي وان لم يعتبر وحدة النسبة الحكيمية فلا يخضر شرط تحقق التناقض فيما ذكره من الواحدات الثمانية بل لابد من وحدة **العلة والآلة والمفعول به والمميز** الى غير ذلك واما وحدة النسبة فمستلزمة ايها ايضا وقيل لمعتبر وحدة المحسوس والموضوع والبواقي مردودة اليهما وكيفية

انما قيل في المقام من ان الواحدات الست هي

كما لا يخفى ان الواحدات الست هي العلة والآلة والمفعول به والمميز والوحدات الخمس هي النسبة الحكيمية والوحدات الست هي النسبة الحكيمية والوحدات الخمس هي النسبة الحكيمية

كما يستلزمها الواحدات الثمانية المذكورة

الشيخ أبو نصر الغفاري بوجه الموضوع
والمحمول والزمان وجعل الخمسة التباينة
راجعة اليها وكل منها لا يخفى عن تعسف
فإن صاحب التجريد قال إذا قلنا الشمس
تجفف الثوب ^{باردا} لهندى إذا لم يكن الهواء
ولا تجففه أي أن كان باردا لم يكن عدم
برودة الهواء ولا وجودها جزءا من الموضوع
الذي هو الشمس ولا من المحمول الذي
هو الثوب لتجففه لندى بل كان شرطاً في وجود
الحكم وعدمه إذ لو قيل الشمس مع برودة
الهواء غير الشمس مع عدم برودة الهواء
أو قيل تجفف الثوب مع البرودة غير مع
حتى يصير الشرط جزءاً من كليهما كان تعسفاً

وڪڙ

السلام
 هدام صاحب الجوزية ومن ههنا الى آخره
 يقول هدام صاحب الجوزية
 الشيخ الجوزية نقل
 في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة

[illegible]

٤ دنا
 وكذلك اذا قيل السقونيات مسهل بلادة
 ليس بمسهل اي بلادة التركي لم يكن الكون
 بتلك البلادة جزء من السقونيات ولا من المسهل
 الا بتعسف بخلاف رد الكل الى وحدة النسبة
^{وهي السقونيات مع كمال الالة} بلادة
 الحكمية كنا في حواشي شرح التجريد **قوله**
 اما المحصورات اه يعني بشرط في تحقق
 في المحصورات مع هذه الشرايط شرطان
 وهو الاختلاف بالحكمة والجزئية **قوله** لا اتحاد
 للموضوع بينهما اي في الحكمية والجزئية لان
 موضوع الحكمية جميع الافراد وموضوع الجزئية
 بعضها والجميع غير البعض واذا لم يتحد الموضوع
 لم يتحد النسبة الحكمية فلا يرد الایجاب ^{السلب}
 على شئ واحد فكيف يتحقق المناقض **قوله**

من قبل هذا ما اكتسب لم يخرج الى اعتبار وحدة الزمان وحدة
 الموضوع والتمثيل كما هو من حيث الفاعل في ذاته
 وحدة الزمان ايضا الى وحدة افعالها
 هذا التعريف كما لا يخفى
 انتم عبد الرحيم

فليس يفتقر إلى الاستدلال في جوابه المتكبر
فإن الهدى المقتضية الحكمة في الاستدلال المذكورة
ليس يفتقر إلى الاستدلال في جوابه المتكبر
بأن ثبوت التجويز يقتضي تأسيس زمان عدم
برودة الدهر الأخيرة في زمان برودتها
فقد لا يخفى أيضا تأمل بقوله الزعيم

11

بالموضوع في تلك المسئلة اي في مسئلة ^{شروط} اتحاد الموضوع في تحقق التناقض الموضوع في
اي ما اعتبروه اتحاد عنوان الموضوع اي ^{مفهوم} الموضوع بدون خصوصية الذات اعني ما
عليه الموضوع **قوله** فكما اي حكم المهملة ^{جمله} الجزئية فقيض الموجبة المهملة انما هي ^{السالبة}
الكلية والمهملة السالبة ليست الا فقيض ^{صيرورة} الموجبة الكلية **قوله** صار معنى تالش وهو
الموضوع محمولا والمحمول موضوعا **قوله** اي جعل
الموضوع في الذكر الى آخره الحاصل ان ^{العكس}
جعل عنوان الموضوع محمولا وجعل المحمول
عنوان الموضوع جعل عنوان المحمول ^{عكس}
الجمليات واما عكس الشرطيات فلا حاجة ^{فيها}

واعلم ان العنوان ما يجعل له فظا او سمي
فقط او فظا واسما

يعني يمكن ان لا يؤخذ في جانب المحمول عند العنوان وان
يأخذ في جانب الموضوع فانه مما لا بد اعتباره فيه ما عدم
اعتباره في جانب المحمول فلو ان المحمول عبارة عن المفهوم
والعنوان ملازمة الى زيادته واعتباره فيه فلهذا بقى
ينحصر اضافته من اضافته العام الى الخاص او يكون بياضا
واما لزوم اعتباره في جانب الموضوع فانه لا يستلزم في ان
والذكر على هذا الطريق استقاة الى المكان ان يؤخذ
في جانب المحمول عند العنوان او لا اما الى المكان
فان كان في جانب الموضوع واما عدمه فلو ان المحمول عبارة
عن المفهوم او الفظ

لانه لا يلزم هنا ما يلزم هناك من قبله كفاية وجعل الذات
على توصف كما لا يخفى على المتأمل هو لا احمد

لما لم يؤخذ في جانب الموضوع
عنوان المحمول في
وهو ان الموضوع لا لا الذي لا
المحمول عند العنوان

الى هذا التاويل لا فائدة في عكس ^{المنقضية}
على ما لا يخفى والذكر العكس المستوي واما
عكس المنقيض فهو ان يصير نقيض الموضوع
محمولا ونقيض المحمول موضوعا كما اذا اردنا
عكس قولنا كل انسان حيوان قلنا كل ما ليس
بحيوان ليس بانسان واما لم يذكر المص لقلّة
استعماله **قوله** لا يلزمه السلب اصلا يعني
ان عكس القضية يعتبر فيه لزومه لها و
عرفوه بانها اخضر قضية لازمة للقضية
بطريق التبدل موافقة لها في الكيف والصدق
ولولم يعتبر بقاء الايجاب والسلب بحال
لا يصدق العكس في كل مادة يكون المحمول
مساويا للموضوع اذا خالف الاصل في الايجاب

لا بد ان يقول هنا او سمي ايضا
على انه اذا سمي باصطلاح قوله في المتاويل
المحمول عند العنوان

واعلم ان العنوان ما يجعل له فظا او سمي
فقط او فظا واسما

يعني يمكن ان لا يؤخذ في جانب المحمول عند العنوان وان
يأخذ في جانب الموضوع فانه مما لا بد اعتباره فيه ما عدم
اعتباره في جانب المحمول فلو ان المحمول عبارة عن المفهوم
والعنوان ملازمة الى زيادته واعتباره فيه فلهذا بقى
ينحصر اضافته من اضافته العام الى الخاص او يكون بياضا
واما لزوم اعتباره في جانب الموضوع فانه لا يستلزم في ان

والذكر على هذا الطريق استقاة الى المكان ان يؤخذ
في جانب المحمول عند العنوان او لا اما الى المكان
فان كان في جانب الموضوع واما عدمه فلو ان المحمول عبارة
عن المفهوم او الفظ

جعل ما ذكره المصنف لتفسير التمثيل
 على ما هو العادة وحاصل ما ذكره الشارح
 يجوز ان يكون محمول الاصل اعتمد من الموضوع
 فاذا جعل ذلك المحمول لاعم موضوعا
 الاختصاص محمول لا يكون الحمل فيها بالاختصاص على الا
 وذلك لا يصدق كليا لعدم صدق الاختصاص
 على كل افراد الاعم والادب ان لا يكون الا
 لخص والاعم اعتمد **قوله** لجواب ما رقت
 عنوا في الموضوع والمحمول اي تصادقهما
 على شئ والا لتباينا فلا يقع الحمل ههنا
 يعلم صدق الجزئية من الطرفين اي من الاصل
 والعكس فيعلم صدق الجزئية من العكس ولا يعلم
 صدق الكلية وان كانت صادقة في مادة

تساوي

لا تنوير للتعليل بل بالتعليل مادام ان السارج بقوله لوجوب الملاحة سبورا
 في مقام التعليل غير صحيح ولذلك عطل السارج المسئلة

تساوي طرفي القضية **قوله** لانها اذا قلنا
 كل انسان حيوان اه تنوير للتعليل بالتمثيل
 كما سبق **قوله** والا فبعض الحجر انسان اه اي وان
 لم يصدق لاشئ من الحجر با انسان يصدق
 الحجر انسان لاستناع ارتفاع الفقيصين واذا
 بعض الحجر انسان يصدق بعض الانسان حجر
 لان صدق الاصل مستلزم لصدق العكس
 ههنا **قوله** او يضمنها اي يضمن هذه القضية وهي
 قولنا بعض الحجر انسان الى قولنا لاشئ من الانسان
 بحجر ونقول بعض الحجر انسان ولا شئ من الانسان
 بحجر حتى ينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو محال وايضا
 انما يصدق السلب الكلي اذا لم يتصادق
 الموضوع والمحمول في ذات ما واذا لم يتصادق

لا يجوز ان يقال قولنا لاشئ من الانسان
 لا يضمنها اي لا يضمن هذه القضية وهي
 قولنا بعض الحجر انسان الى قولنا لاشئ من الانسان
 بحجر ونقول بعض الحجر انسان ولا شئ من الانسان
 بحجر حتى ينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو محال وايضا
 انما يصدق السلب الكلي اذا لم يتصادق الموضوع والمحمول في ذات ما واذا لم يتصادق

والسلب فهي مركبة كقولنا كل انسان
 ضاحك لا دائما فان معناه ايجاب الضحك
 لا انسان وسلبه بسيطة كقولنا كل
 انسان حيوان بالضرورة فان معناه ليس
 الا ايجاب الحيوانية لا انسان وكقولنا لا شئ
 من الانسان يخرج بالضرورة فان حقيقة ليس
 الا سلب الجزية عن الانسان اذا عرفت هذا
 فالقضية البسيطة المستلزمة لعكسها
 او عكس نقضها يخرج عن التعريف بقيد ^{الاقول}
 واما القضية المركبة المستلزمة للعكس
 فسياتي عليها ^{في} **المقال قوله** يخرج الاستقراء
 الغير التام الاستقراء هو الاستدلال
 بالجزئيات المستقراة على الذي يشمل الجزئيات

ليس بشرط تسميتها بقياس بل
 منكرة لكنها بحيث لو سلمت لزم عنها
 لذاتها قول آخر تسمى قياسا

وهو تام

وهو تام ان كانت جميع الجزئيات مستقراة
 واما غير تام ان لم يكن كذلك كقولنا كل
 حركه فكه الاسفل عند المضغ وهو كل
 المستدل عليه بانا راينا الانسان والفرس
 والهره وسائر الحيوانات كذلك وهو غير تام
 لان جميع الجزئيات ليست مستقراة فيه لان
 التسلح خارج عنه لانه يخرج فكه الاعلى
 عند المضغ والاستقراء التام يسمى قياسا
 مقسما الافادة اليقين فلا يخرج عن التعريف
 بقيد **الزوم قوله** والتمثيل وهو ان يستدل
 بجزئي على جزئي اخر لا مشتركما في علة الحكم
 كما يقال النبذ حرام كالخنزير لا مشتركما في علة
 الحرمة وهو الاشكال هذا اذا كان المراد

الشيء تام لا سائلا ولا غير سائلا
 ان يكون له علة واحدة لا علة واحدة
 ان يكون له علة واحدة لا علة واحدة
 ان يكون له علة واحدة لا علة واحدة

فقد
 هذا السلب كقولنا كل انسان وكل حيوان
 من الانسان كقولنا كل انسان وكل حيوان
 من الانسان كقولنا كل انسان وكل حيوان
 من الانسان كقولنا كل انسان وكل حيوان

القياس المقسم بالقياس
 المقسم بالقياس المقسم بالقياس
 المقسم بالقياس المقسم بالقياس
 المقسم بالقياس المقسم بالقياس

والاستقراء التام
 والاستقراء التام
 والاستقراء التام
 والاستقراء التام

المراد بلزوم القول الآخر لزوم العلم به بمعنى
 الحزم امّا اذا كان ما هو اعم من الظن فلا يخرج
 عن التعريف بهذا القيد **قوله** مستلزمين
 لاحديهما اي استلزام الكل للجزء يعني ان معنى
 لزوم القول الاخر عن الاقوال ان لكل قول
 منها دخا في حصول القول الاخر وفي استلزام
 الكل للجزء ليس كذلك الا ترى ان حصول
 ليس بموقوف على حصول الكل بل الامر بالعكس
 فاذا كان كذلك يخرج بقوله عنها عن
 وايضا يخرج به ما يلزم منه قول اخر بخصوص
 المادة لا عن نفسها اذا المتبادر من اللزوم عن
 اللزوم عن نفس ذلك الشيء كما في قولنا لا
 من الانسان مجر وكل مجر جبار يلزمه منه

توهم يخرج القديح المستلزمين لاحديهما كقولك
 زيد قائم وعمر ذكي فان ما بين القضيتين
 احديهما مستلزم الكل من حيث هو كما ان

لاشئ

لاشئ من الحك الانسان بجار دكنا قيل لكن هذا
 يخرج بقوله لذاتها ايضا **قوله** عن مثل قياس
 المساوات وهو يتربك من قضيتين يكون
 متعلق محمول وليهما موضوع الاخرى كقولنا
المساوون مساوون فانهما يلزم عنهما
 مساوون لكن لا لذاتهما بل بواسطة ان كل
 مساوي المساوي مساو ولذلك الشيء في الصواب
 ترك اللفظ مثل الان يراد به مادة عنوان
قوله عن مثل جبر الجواهر والمراد بمثل ذلك
 ان يكون القضية التي تكون واسطة في اللزوم
 لازمة لاحد المتقدمين لكن يكون حله مغا
 لحدوده لقياس تأمل **قوله** كما في المساوات
 والظرفية لان مساوي المساوي مساوون

بمعنى
 لا شئ من الحك الانسان بجار دكنا قيل لكن هذا
 يخرج بقوله لذاتها ايضا

بمعنى
 لا شئ من الحك الانسان بجار دكنا قيل لكن هذا
 يخرج بقوله لذاتها ايضا

كما تقول ان لا شئ من الحك الانسان بجار دكنا قيل لكن هذا
 يخرج بقوله لذاتها ايضا

بمعنى
 لا شئ من الحك الانسان بجار دكنا قيل لكن هذا
 يخرج بقوله لذاتها ايضا

وكذلك طرفنا لظرف ظرف **قوله** كما في المضاف
والربعية فان نصف النصف ليس بنصف
وكذلك ربع الربع ليس ربع وكذلك سائر
الكسور **قوله** كما ان ما هذان او مصادرة
اي لولا الاخرية لكانت النتيجة اما عين المقدمة
فيكون هذان اولها والعنوان في الكلام واما عين
اجدهما فقط فيكون مصادرة على انط
لانها كون المدعى جزء من الدليل بان يكون
احدى مقدمتيه وهي شاملة على الدور ^{مستلزم}
للحق وهو توقف الشيء على نفسه وايضا النتيجة
مطلوبة غير مفروضة التسليم بخلاف المقدمة
قوله كذا اجابوا فيه اشارة الى ان في الجواب
نظر اوجهه ان القضية المركبة يكون قول

عنه ان الكسور سابقا وان لا يكون النتيجة
قيمة ان لا يكون جزءا من الكسور
والا يكون ان لا يكون الا بالجزء
سابقا ايضا لان النتيجة
اجواب لان النتيجة
فانهم عبد الرحيم

مؤلفا

مؤلفا من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها
قول اخر فيصدق التعريف عليها بزيادة
والجواب الصحيح ان يقال المراد بالزوم على
الاكتساب كما مر في تعريف المعرفة **قوله** صورة
اشارة الى جواب ما يتجه على تعريف الاستثناء
من ان يكون النتيجة مذكورة في القياس
بالفعل بنا في آخرتها بالمعنى المذكور
وكون نقيضها مذكورا فيه بالفعل يستلزم
ان لا يمكن التصديق بالنتيجة اذ مع التصديق
بنقيضها لا يمكن التصديق بها وتقرير جوابها
ان المراد بذكر النتيجة في القياس ذكرها بصورة
فيه اذ كراجزائها على الترتيب الذي في النتيجة
بدون اعتبار الحكم فيها وكذا المراد بذكر

بنقيضين

ذكر اجزاء النقيض على الترتيب الذي في النقيض
بدون اعتبار الحكم فيها الا ترى ان النتيجة ^{محتملة}
للصدق والكذب والمذكور في القياس
لا يحتملها **قوله** موضوع المطاوعة اعلم ان نتيجة
من حيث تفرعها على القياس وحصولها منه
يسمى نتيجة ومن حيث انها يطلب بالقياس ^{المسمى}
مطلوبا والمراد بالمتقدمة ههنا هي القضية
التي جعلت جزء قياس وتسمية الموضوع ^{المحمول}
حدا لكونها طرفين والحد في اللغة ظرف
قوله لانه في الاغلب اقل افراد ويجوز ان يكون
لتسمية اصغر تشبيه قليل الافراد بقليل
الاجزاء وكذا لتسمية المحمول اكبر يجوز ان يكون
لتشبيه كثير الافراد بكثير الاجزاء **قوله** لا ثباتها

تسمية الكبرية من تقدير القياس
وتسمية الصغرى من تقدير القياس
لوقوع طرفيها في الموضوع والاعتداد
على القياس من المحمول بالمتقدمة كقولنا كذا

ذات الاصغر ويجوز ان يكون من قبيل تسمية
الحكم باسم الجزء وللتأنيث وكذا الكلام
في وجه التسمية بالكبرى **قوله** تشبيهها لها
بالهيئة اي تشبيه المعقول بالمحسوس
وعبارة المقدار عن استناده لطول
والعرض **قوله** حكمه حكم المطلوب اي حكم
الواسطة وتذكير الضمير ثابويل الوسط
والمراد بحكم الوسط الحكم به على الاصغر
والحكم عليه وحاصله الحكم باندرج الاصغر
الاصغر في الوسط وباندرج الوسط في ^{الكبرى}
المستلزم اندراج الاصغر في الكبرى وان كان
بديهي الانتاج يكون اولى الانتاج فسمي
شكلا اولى لذلك **قوله** في اشرف مقدمات

تسمية الاول يكون في الامر بوضع الحكم في المقدم
التي هي اولى من كونها كذا

وهو اشرف من كونه كذا في اشرف المقدمات

في كنهه

فكانت بها شرفية بهذا الاعتبار فقد
على سائر الاشكال الباقية اي الثلاثة الا
فكانت ثانيا **قوله** لا شتمها على موضوع
المطلوف والموضوع اشرف من المحمول
لان الذي لعله يطلب المحمول **قوله** وهو الكبر
لا شتمها على محمول المطلوب الذي يطلب
لاجل الموضوع فيكون احسن من الموضوع **قوله**
لا شركة له اصلا مع الاول لمخالفته اياه
في كنهه مقدسيه وكان بعيدا عن الطبع جليا
حتى اسقطه بعضهم عن درجة الاعتبار فاخر
عن الجميع فجعل رابعا اذ خامس مضاعفا **قوله**
مع ايجاب النتيجة اه اي مع صدق ايجابها وصدق
سلبها لان صدق قولنا كل انسان حيوان

وكل

وكل ناطق حيوان مع صدق ايجاب صدق
قولنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان
مع صدق السلب وكذا صدق قولنا
لا شئ من الانسان بحجر ولا شئ من الناطق
بحجر مع صدق ايجاب وصدق قولنا
لا شئ من الانسان بحجر ولا شئ من الفرس
بحجر مع صدق السلب وايضا ثبوت الحيوان
بجميع افراد الانسان وجميع افراد الناطق
مع قطع النظر عما في نفس الامر لا يستلزم
ثبوت الناطق للانسان وعدم ثبوت له
وكذا ثبوت الحيوان لجميع افراد الانسان لجميع
افراد الفرس لا يستلزم ثبوت الفرس للانسان
ولا عدم ثبوت له وهو وظ النتيجة لا بد ان يكون

في كنهه
انما قد علم من المقدمات ان
النتيجة الموجبة لزم النتيجة السالبة

ان كنهه
النتيجة الموجبة لزم النتيجة السالبة

ان يكون النتيجة لازمة لتلقيا صدق

لازمه القياس ذاته وللشكل الثاني شرط آخر
وهو كلية الكبرى اذ لو لاها لم يستلزم شكل
الثاني النتيجة لما مر كقولنا لا شئ من الانسا
ن بفس وبعض الحيوان او بعض الصاهل فتر
وقولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم او بعض
الحجر ليس حيوان ولعل المصل كفي بذكر احد
الشرطين لا شتر اكهما في العلة وجميع شرط
الاشكال معلل بهذا العلة ولو صدر
كل منها بمثال اطع عليها واعلم انه لما كان
الشكل الاول واردا على النظم الطبيعي وكان
دستورا في هذا الفن وكان الشكل الثاني
لا يحتاج من له عقل سليم وطبع مستقيم الى
الاول في الاستنتاج بخلاف الثالث

يعني يلزم الاختصاص في النتيجة الموصلة لعدم الاستنتاج وهو
صدق القياس الوارد على صورة صدق تارة مع كمال
النتيجة وتارة مع سلبها لان قولنا لا شئ من الانس
وبعض حيوان نفس مع صدق الايجاب وصدق
قولنا لا شئ من الانس بوضع بعض افعال نفس
مع صدق السلب واذ كان كذلك لم يستلزم
الشكل الثاني النتيجة وهو صحيح

وبعض الجسم قولنا لا شئ من حيوان
الايجاب ليس حيوان مع صدق
وصدق قولنا لا شئ من جسم
وبعض حيوان قولنا لا شئ من حيوان
السلب ليس حيوان مع صدق

وانما اهتم المصن بالاول والثاني حيث تعرض لبيان
شرط انتاجهما ولما كان الشكل الاول مستحقا
لمزيد اهتمام تصدي لبيان ضروريه ايضا
فان قلت اين تعرض لبيان شرط الشكل الاول
قلت حيث بين ضروريه يعرف بالتشاكل فضروريه
الثاني ايضه اربعة على مقتضى الشرطين **قوله**
تقتضي ستة عشر ضربا بناء على انه لا عبرة
والطبيعة في الانتاج والا فالقياس يقتضي
اربعة وستين ضربا حاصل من ضرب الصغريات
الثمانية الى الكبريات كذلك او بناء على ان
الشخصية في قوة الجزئية او الكلية والطبيعة
ساقط عن درجة الاعتبار **قوله** باعتبار النتيجة
اه كنا باعتبار المقدمات لان الموجبتين

27

الحكمتين اشرف من الموجبة والسالبة الحكمتين
والحكمتين اشرف من كلية وخيرية والموجبة
الحكمة اشرف من السالبة الكلية تأمل
قوله لان لزوم الملزوم ملزوم تنبيه وهو
قوله لانه اما ينقسم الزوج ان قيل
مرة واحدة وهو زوج الفرد كما لعشرة فان
اكثر من مرة واحدة فان انتهى تصفيفه الى
فهو زوج الزوج وان لم ينسب فهو زوج الزوج
والفرد كالعشرين وح لا يثبت بما ذكره الشارح
العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد
الله الا ان يحتمل زوج الزوج زوج الزوج
قوله قلت المساوية في الحقيقة ملازمة ان
الحكم في الشرطية الموجبة الزمنية التي

مقتضى ان كل شيء لا يكون الا في صورة واحدة
المقتضى ان كل شيء لا يكون الا في صورة واحدة
المقتضى ان كل شيء لا يكون الا في صورة واحدة

السؤال في اخذ ثمة
النتيجة مع ان ثمة الحقيقة
الاصل في التامات في البراهين

موضع هذا القول هو في الاقوال الاربع

أخذ

احدى جزى القياس الاستثنائي بلزوم التام
المقدم ولا استثنائه فيه للعكس سواء كانت
الملازمة من الطرفين او من احدهما ^{استثنائا} مساويا
عين التالي ونقيض المقدم انما ينتج عين
المقدم ونقيض التالي في مادة المساواة
بخصوص المادة لانهات المقدمات والمراد
بالاشراج ههنا ما يكون لانات المقدمات
بلا واسطة فثبت ان استثناء عين المقدم
ينتج عين التالي لا بالعكس واستثنائا نقيض
التالي ينتج نقيض المقدم بدون العكس
مطلقا سواء كانت الملازمة عامة او خاصة
قوله فادرج شرطية اما ان يكون قد عرفت
ان القياس الاستثنائي ما يذكر فيه النتيجة

الاخلاط علة لثبوت الحى في الذهن والخارج
 جميعا وان كان علة للنسبة في الذهن دون
 الخارج يسمى برهاننا ^{برهاننا} اثباتا لانه يقيد اية
 النسبة في الخارج دون لميتها مثل هذا
 وكل محمود متعقن الاخلاط فهذا متعقن
 الاخلاط فالحمى وان كان علة لثبوت تعقن
 الاخلاط في الذهن الا انها ليست علة له في ^{الخارج}
 بل الامر بالعكس كما مر **قوله** وهو يخرج الخطابة
 اه اى قوله ما لف من مقدمات يقينية ^{جها}
قوله يشتمل التعريف على اعلل الاربع اى كل
 مركب صادر عن فاعل مختار لا بد له من علة مادية
 وصورية وفاعلية وغائية لان العلة ماتيوقف
 عليه الشئ وما يوقف عليه الشئ المركب ان كان ^{خلا}

فيه فاما ان يكون الشئ به بالقوة او بالفعل
 فان كان الاول فهو العلة المادية كالخشب
 للسرين وان كان الثاني فهو العلة الصورية
 كالسيريرية وان كان ما يوقف عليه خارجا عنه
 فان كان مامنه الشئ فهو العلة الغائية
 وان كان ما لاجله الشئ فهو الغائية واذا
 صدر عن موجب لذات يحتاج الى ثلثة منها
 وهى غير الغائية واما البسيطة الصادرة
 عن المختار فيحتاج الى العلة الفاعلية والغائية
 فقط والبسيطة الصادرة عن الموجب يحتاج
 الى الفاعلية فقط واحتياج المركب الصادر
 عن المختار الى العلة الغائية ليس كلى على من ذهب
 المتكلمين غير المعترلة لان البار تعالى مختار ^{هم}

ومع ذلك افعاله منزّهة عن الغرض كما بين في ^{صورة} قول
وقد عدوا من لطايف التعريف اشتمال على ^{العمل} العمل
بان يأخذ بالقياس الى تلك العلل مفهومات
يصح حملها على المعرف فيعرف بها لان يعرف
بنفس تلك العلل لا يبيع اذ لا يجوز ذلك لانها
مبينة للعلول ولا يجوز التعريف بالمباين **قوله**
بالمطابقة اي كالمطابقة في الظهور لان صورة
الهيئة الاجتماعية لا شك انها ليست بفسر
المؤلف بل عارضة له منشية عن التأليف
كيف ولو كانت بالمطابقة لا تمنع حملها على البرهان
لما مر **قوله** هي القوة العاقلة لانها وان كانت
قابلة الادراكات لكنها فاعلة لتأليفها ^{بكونها} **قوله**
على وسط حاضر في الذهن اي عند تصور الطوائف

والوسيلة
ما يقتضيه
بمعنى حاضر في الذهن
لا مطلقا

ما يقتضون بقولنا لانه حين يقال لانه كنا
كما لتغير في قولنا العالم حادث لانه متغير
وكل متغير حادث **قوله** الحس لظاهر الحس لظ
هو البصر والسمع والشم والذوق والسر
والباطن هو الحس المشترك والخيال والهم
والحافضة والتمثيلة فالحواس عشرة وتسمى
المشاعر لكونها مواضع الشعور والآلات
قوله هو المعنى بالحدس اي سنوح المبادي
والمطالب للذهن دفعة وحقيقة ^{السنوح} ان
المبادي المرتبة للذهن فيحصل المطلوب
قوله فانه تدريج لان الفكر هو الانتقال ^{المطلوب} من
المشعورية بوجه ما الى المبادي ومنها
الترتيب الى المط واعلم ان المجربات ^{الشيء} واحدة

قوله حقيقة الخاتمة ان ظهور المبادي والمطالب
او بعبارة اخرى ظهور المطلبين في العقل والحدس
لقد اوردنا في كتابنا

لا يكون حجة على الغير كجواز الحصول ^{للمحصل} ^{للمحصل}
 والتجربة المفيدان للعلم بهما **قوله** يستحيل
 العقل تواطئهم على الكذب فيه إشارة
 الى ان منشاء الاستحالة كثيرتهم ليس الافراد
 تفصل بغير قوم لا يجوز العقل كذبهم بقرينة ^{حتى} ^{تختار}
قوله ومصدقا وحصول اليقين اي ما يصدق
 ويدل على بلوغه حقا التواتر يعنى انه لا ^{يستلزم}
 فيه عدد معين مثل خمسة عشر واثنى عشر
 او عشرين او اربعين او ستين على ما قيل
 بل ضابطه وقوع العلم بالاشبهة **قوله** فان
 يرتباه اي العقل يتصور الانقسام بمبدأين
 عند تصور الاربعة والزوج فيرتب في الحال
 فهي قضايا قياسها معها **قوله** من مقدّمات ^{المشهوره}

انما المار به ففهمه بين الناس

يعرف منه

وهي قضايا يعترف بها جميع الناس وسبب
 شهرتها فيما بينهم اما اشتغالها على مصلحة
 عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما
 ما يطبا عيونهم من الرقة كقولنا مراعات
 الضعفاء محمود واما ما فهمهم من الحسية كقولنا
 كشف العورة مذموم واما انفعالهم عن عادات
 كفتح ذبح الحيوانات عند اهل الهند وعده
 فحجه عند غيرهم او من غرائب احوالهم
 كالامور الشرعية وغيرها وارجح ان يباع ^{المشهوره}
 الى حيث يلتبس بالاوليا ويعتبر بينهما
 بان الانسان لو فرض نفسه خالية عن جميع
 الامور لمغايرة لعقله حكم بالاوليات
 دون المشهورات وهي قد يكون صادقة

مستحق الحمد والثناء
على صفة من صلاته

وقد تكون كاذبة بخلاف الأوليات
وانها صادقة البتة **قوله** ويختلف باختلاف
الزمان اه يعنى ان قضية ما قد تكون مشهورة
في زمان دون زمان وفي مكان دون مكان
وان لكل قوم مشهورات بحسب ذاتهم
ولكل اهل صناعة ايضا مشهورات بحسب
صناعاتهم واعلم ان الجدل ثلثا لافس ^{الملا}
ايضا فكان الاولى التعرض لها وهي قصريا
من الخصم وينبغي عليها الكلام لدفعه سر
كانت مسألة فيما بينهم خاصة اوبين اهل
علم كتعليم الفقهاء مسائل اصول الفقه
والغرض من الجدل الزام الخصم واقتناعه
قاصر عن دركات مقدمات البرهان **قوله**

بج

ان المار به نفسه يمشى بين الناس

منفرد

معتقد فيه اما الامر بما وى من المعجزات
والكرامات كالانبياء والاولياء واما
لاختصاصه بمزيد عقل ودين كاهل العلم
والزهد وهي نافعة جدا في تعظيم امر الله
تعالى والشفقة ^{برحمته} على خلقه والغرض من الخطبة
ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم
ومعادهم كما يفعل الخطباء والوعاظ **قوله**
تبسط منها اه والغرض منها انفعال ^{البشر}
بالترغيب والترهيب ويريد في ذلك ان يكون
الشعر على وزن وليس بشد بصوت **قوله**
ولا يكون حقا وكونها شبيهة بالحق اما ان ^{يكون}
من حيث الصورة او من حيث المعنى اما من حيث
الصورة فكقولنا بصوت الفرس المنقوشة

على الجدار انه فرس وكل فرس صهال ينتج
ان تلك الصورة صهالة واما من حيث المعنى
فكعدم رعاية وجود الموضوع في الموجبة
كقولنا كل انسان فرس فهو انسان وكل انسان
فرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان فرس
والغلط فيه ان موضوع المقدمات ليس
بموجود اذ ليس شئ موجود يصدق عليه
والفرس فائدة المغالطة تغليب الخصم
واعظم فائدة الاحترار عن المغالطة قال
الشاعر عرفت الشر لا للشر ولكن لتعريفه
فن لا يعرف الخبير من الشر يقع فيه **قول** العمد
هي لبرهان قيل في قوله تعالى ادع الى سبيل
ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وادلهما بالتى

في سورة النحل

هي احسن ان الحكمة اشارة الى البرهان و
الخطابة والمجدال الى المجدل فيكون كل
من هاتين الثلثة معتمداً في دعوته الى سبيل
الحق لكن بالنسبة الى بفضل المستدل العمدة
وهو البرهان فقط بلا شك لانه يبين اليقين
بلا ريب بخلاف الاخرين ولهذا انظر المصريح
العمدة في البرهان جعلنا الله تعالى من كوا
لام السماعيين وارفعنا بعناية منه الى

البيتين والمحمد لله الاوّل

والآخر وصلوة على سوله

محمد بن عبد الله

رضا

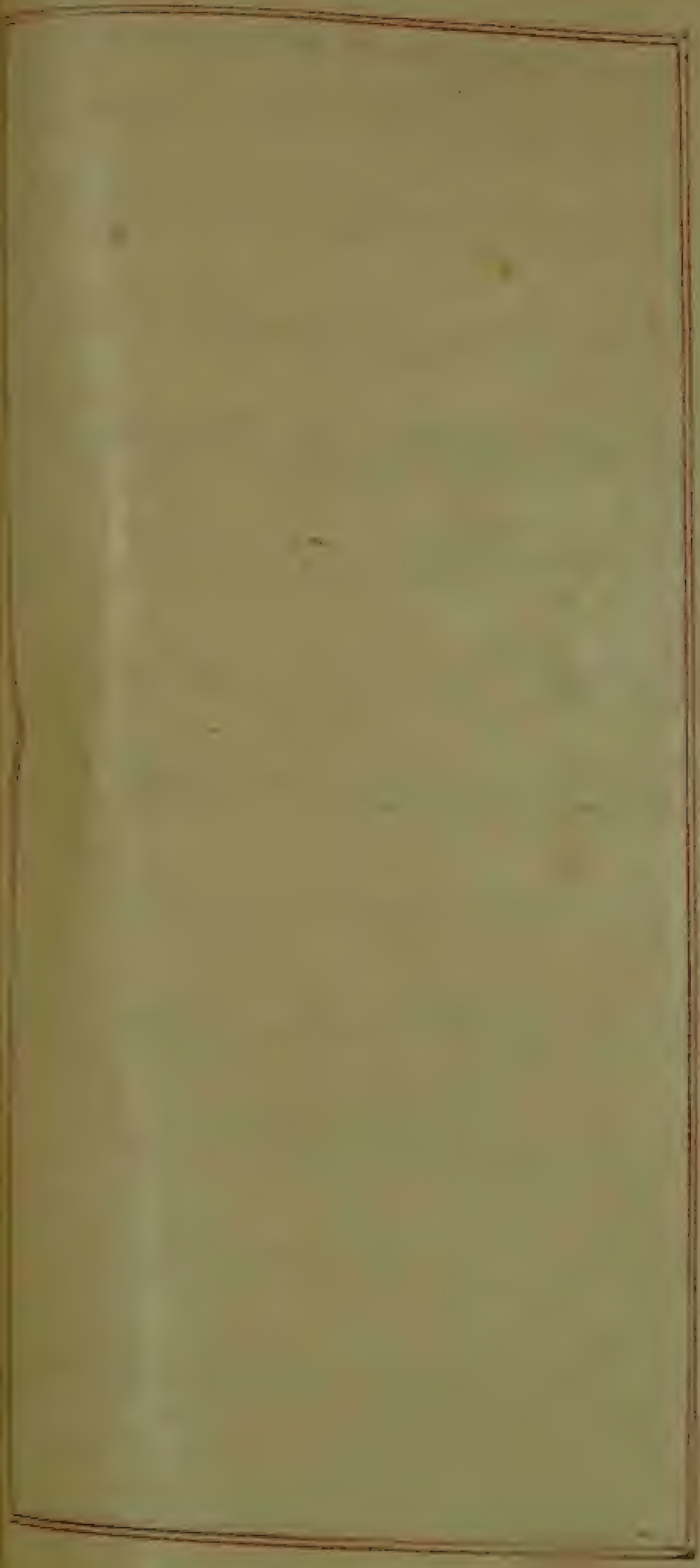
تمت هذه النسخة القيمة على يد
بن حسين غفر له والديه
حامد لله وسبح
سنة ١٢٠٠

27

224

100

٧٤



مسجد...

والله اعلم
 اللهم صل على النبي المصطفى والتمتع بالسلامة
 الجلاله وسلم على الهمة في الوصل في الله
 ربنا اللهم صل على نبينا وآله
 آله يا الله صل على نبينا وآله
 لان نبينا في الله
 يسبح المصطفى الكمال

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

انما صفه جميع العناصر و هي اربع هم النار و الماء
 و الهواء و التراب الخالق هو الله تعالى و صفاته
 هي اربع هي القوة و الحكمة و العلم و الرحمة
 و صفاته هي اربع هي القوة و الحكمة و العلم و الرحمة
 و صفاته هي اربع هي القوة و الحكمة و العلم و الرحمة

و علیہ السلام غیرہ اعیان شعلہ قاتون

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

فازیتونی با شکر و سواطع

A decorative border at the bottom of the page featuring stylized plants and flowers. The design is symmetrical, with a central floral motif flanked by vertical stems and leaves. The style is reminiscent of traditional Chinese woodblock printing.

الحمد لله الرحمن الرحيم
 حمدًا لك اللهم على ما لحقتني من منكر عور
 الأفاضل وخلصني من مخن غواصف أفاضل
 وصلوة على عامة من خفيهم أولى الفو
 لا سيما على محمد المنصور باب على السمايل
 والمبعوث باكره القبائل وعلى اله و
 المهتدين باوضح الدلائل **إيماناً**
 فلما لم يبق عني القليل بلعل وعسى غفر فرح
 اخ لي في كل صباح **ومساء** ان كنت فوائدا

لايف

واعلم ان موضوع المنطوق هو المعقولات التي هي في الحقيقة
 وان المعقولات التي هي في الحقيقة هي التي هي في الحقيقة
 فيقول اولاً بان في قسم فاس تحرك بالارادة وسوء المعقولات الاول فيقول
 ثانياً كونه غير مانع عن وقوع الشر كونه وسوء المعقولات ان فيقول كونه
 لا لئلا وسوء المعقولات ان فيقول عليه فيقول

لا بقة بمطالعة الاخوان لفرايد الرتالة

الاسيريه في الميران تر عتقم عدوة نو
من افصر الانيام وخمت مع اذان مغرب
من افصر الانيام وخمت مع اذان مغرب

والتوفيق من الله الملك
المعرب خاصة الى السعادة الدائمة

جنة واحدة ان يعرفها بملك الجنت وحمل
 جنة واحدة ان يعرفها بملك الجنت وحمل

خانه قوت و خواتین قاسم

الصلوات فهو فداي ما يرسل الى المطلوب
والهداية الى وجداني ما يرسل الى المطلوب

علم في تضطها حجة وحلة ذاتية بان
تقدم مساله علماء واحد وم كه نظار
اخيه

عن الاعضاء الذاتية لشدة رطوبة

أما في الأحوال العارضة لثبات الشيء الواحد
التي تصور في الوحدة الاعتبارية كالتصور عند المنطق في الجملة
بمعنى الموصلة إلى المجموعات التصورية والتقديرية بوحدة حقيقة والكميات
بمعنى الموصلة والمقدار حتى يقال وحدة حقيقة والتقديرية بوحدة تقديرية بوحدة تقديرية
أن الموصلة إلى المجموعات ليس بذات حقيقة بل هو وصف للموضوع والمقدار حقيقة في
الجملة

فاندرج في الاولى معرفة الموضوع على المبدأ
وفي الثانية العناية ثم نقول لما كان الغرض
من المنطق معرفة صحة الفكر اما التحصيل
المجهولات الضرورية او التصديقية كان
المنطق طرفان تصورات وتصديقات وكل
منهما مباد ومقاصد فكان اقسامه اربعة
قبادى التصورات الكلمات الخمس ومقاصد
القول الشارح ومباد التصديقات
القضايا واحكامها ومقاصدها القياس
ثم القياس اقسامه خمسة يسمونها
القناعة الخمس ووجه الضبط انه ان
تركب من اليقينيات يسمى برهاناً ومن الظنيات
خطابة ومن المسلمات جدلاً ومن المخيلات

حقيقية او اعتبارية وجهة واحدة عن صحة
تتبع جهة الاولى ككونها الة واستنباطها
غاية جرى عادة العلماء بتقديم الشهور
بترتيبها لعلوم باحد الجهتين وغايتها
وموضوعها على الشروع في مسائلها فقولنا
باعتبار الجهة الاولى المنطق علم حيث
فيه عن الاعراض الذاتية للتصورات
من حيث يقع في الاصل الى المجهولات
او عن الاعراض الذاتية للمقولات الشارحة
التي لا تحادى بها امر في الخارج من حيث
ينطبق على المقولات الاولى التي تحادى
بها امر في الخارج وباعتبار الجهة الثانية
المنطق قائمون يعرف منه صحيح الفكر وقادرون

لكون تلك الكثرة الة واستنباط تلك الكثرة
غاية شريكون من المنطق العلم بالحق
المجهولات في المعلوم او ككون تلك الكثرة
ستدرك الحقيقة عن طريق الفكر
امر او امر عادة العلم بتقديم الشهور وتقديم

موضوع المنطق قوله المنطق العلم
قوله العلم لا يعادى لها امر في الخارج
مسلكتها من غير ان الخارج شيئا بل هي
جنس من تلك التي لا تتناولها ولا تتناولها
فهي لا تتناولها ولا تتناولها ولا تتناولها
لها في قولنا العلم الذي لا يتناولها ولا تتناولها
الاولى التي هي في قولنا العلم الذي لا يتناولها ولا تتناولها
مسلكتها من غير ان الخارج شيئا بل هي
جنس من تلك التي لا تتناولها ولا تتناولها
فهي لا تتناولها ولا تتناولها ولا تتناولها

والمراد من المقولات الاولى المقولات التي لا تتناولها ولا تتناولها
لها في قولنا العلم الذي لا يتناولها ولا تتناولها
الاولى التي هي في قولنا العلم الذي لا يتناولها ولا تتناولها
مسلكتها من غير ان الخارج شيئا بل هي
جنس من تلك التي لا تتناولها ولا تتناولها
فهي لا تتناولها ولا تتناولها ولا تتناولها

فاندرج

فاندرج في الاولى معرفة الموضوع على المبدأ
وفي الثانية العناية ثم نقول لما كان الغرض
من المنطق معرفة صحة الفكر اما التحصيل
المجهولات الضرورية او التصديقية كان
المنطق طرفان تصورات وتصديقات وكل
منهما مباد ومقاصد فكان اقسامه اربعة
قبادى التصورات الكلمات الخمس ومقاصد
القول الشارح ومباد التصديقات
القضايا واحكامها ومقاصدها القياس
ثم القياس اقسامه خمسة يسمونها
القناعة الخمس ووجه الضبط انه ان
تركب من اليقينيات يسمى برهاناً ومن الظنيات
خطابة ومن المسلمات جدلاً ومن المخيلات

وانما كانت الكلمات الخمسة لا تتناولها ولا تتناولها
لها في قولنا العلم الذي لا يتناولها ولا تتناولها
الاولى التي هي في قولنا العلم الذي لا يتناولها ولا تتناولها
مسلكتها من غير ان الخارج شيئا بل هي
جنس من تلك التي لا تتناولها ولا تتناولها
فهي لا تتناولها ولا تتناولها ولا تتناولها

والمراد من المقولات الاولى المقولات التي لا تتناولها ولا تتناولها
لها في قولنا العلم الذي لا يتناولها ولا تتناولها
الاولى التي هي في قولنا العلم الذي لا يتناولها ولا تتناولها
مسلكتها من غير ان الخارج شيئا بل هي
جنس من تلك التي لا تتناولها ولا تتناولها
فهي لا تتناولها ولا تتناولها ولا تتناولها

فاندرج

فاندرج

هذا الكلام
من كلام
الشيخ
في
البيان

فدلية اقناعيا واما ^{من الحكمة} والشيء
الثاني يسمى مدلولاً ونفسيتها ان
الدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية
والا فغير لفظية فوضعية ان توسط
الوضع فيها كما مخطوط والمفرد والاشارة
والمضب والافقية كدلالة ^{بسط} الهم
على الصانع واللفظية ان كانت
الوضع فوضعية والا فان كانت بحسب
اقتضاء طبيعة اللفظ ^{بغير} التلقائية
عند عروض المعنى كدلالة ^{الشيء} اح على
طبيعية والافقية كدلالة اللفظ
على اللفظ والمقصود بالنظر المنطقي
الدلالة اللفظية لوضعية على ^{نفس} م

وهي كذا

هذا الكلام
من كلام
الشيخ
في
البيان

وهي كون اللفظ بحيث متى اطلق يفهم
منه المعنى للمعلم بالوضع وهي المنسمة
الى المطابقة والمضمن والالتزام كقول
اللفظ الدال بالوضع لا غير اللفظ
من الدال ولا اللفظ الدال بالطبع
او بالعقل يدل على تمام ما وضع له ^{بالمطابقة}
لواقفه آياه وعلى جزئه اى جزء ما وضع
له بالمضمن لدلالته على ما في ضمن
الموضوع له ان كان له اى لما وضع
له جزء كما سيحى مثاله اما اذا لم يكن
له جزء كافي للبايط مثل الواجب
تعالى والنقطة ولا يتصور المضمن
فيها ومنه يعلم ان المطابقة لا تستلزم
وجود المضمن لوجود الجزء يعلم ان المطابقة
يوجد بدون المضمن كافي للبايط برهان

راجع الى الدلالة بعد توصيفه
باللفظية الوضعية اح

هذا الكلام
من كلام
الشيخ
في
البيان

هذا الكلام
من كلام
الشيخ
في
البيان

في هذا المقام اسئلة الاول ان حدود
الدلالة ثالث ينقص كل منها بالآخر
في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوعة
للجرم والضوء والمجموع فان الدلالة
على الضوء مثلا يمكن ان يكون مطابقة
وقصفا والتزاما فلا بد من قيد شرط
الوضع في كل منها كما فعلوا احتراز عن
الامتقاض وجوابه من وجهين احدهما
ان الامور التي تختلف باختلاف الاعيان
يراد في تعريفاتها قيد احتمالات ذكرت
اولم تذكر في تعريفها ولما اكتفوا كلهم
بارادته من غير الذكر في تعريفات الكليات
من حيث يمكن ان يكون الشيء الواحد

في هذا المقام اسئلة الاول ان حدود
الدلالة ثالث ينقص كل منها بالآخر
في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوعة
للجرم والضوء والمجموع فان الدلالة
على الضوء مثلا يمكن ان يكون مطابقة
وقصفا والتزاما فلا بد من قيد شرط
الوضع في كل منها كما فعلوا احتراز عن
الامتقاض وجوابه من وجهين احدهما
ان الامور التي تختلف باختلاف الاعيان
يراد في تعريفاتها قيد احتمالات ذكرت
اولم تذكر في تعريفها ولما اكتفوا كلهم
بارادته من غير الذكر في تعريفات الكليات
من حيث يمكن ان يكون الشيء الواحد

في هذا المقام اسئلة الاول ان حدود
الدلالة ثالث ينقص كل منها بالآخر
في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوعة
للجرم والضوء والمجموع فان الدلالة
على الضوء مثلا يمكن ان يكون مطابقة
وقصفا والتزاما فلا بد من قيد شرط
الوضع في كل منها كما فعلوا احتراز عن
الامتقاض وجوابه من وجهين احدهما
ان الامور التي تختلف باختلاف الاعيان
يراد في تعريفاتها قيد احتمالات ذكرت
اولم تذكر في تعريفها ولما اكتفوا كلهم
بارادته من غير الذكر في تعريفات الكليات
من حيث يمكن ان يكون الشيء الواحد

في هذا المقام اسئلة الاول ان حدود
الدلالة ثالث ينقص كل منها بالآخر
في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوعة
للجرم والضوء والمجموع فان الدلالة
على الضوء مثلا يمكن ان يكون مطابقة
وقصفا والتزاما فلا بد من قيد شرط
الوضع في كل منها كما فعلوا احتراز عن
الامتقاض وجوابه من وجهين احدهما
ان الامور التي تختلف باختلاف الاعيان
يراد في تعريفاتها قيد احتمالات ذكرت
اولم تذكر في تعريفها ولما اكتفوا كلهم
بارادته من غير الذكر في تعريفات الكليات
من حيث يمكن ان يكون الشيء الواحد

المضمن بخلافه لمكس وكذا لا التزام
لا يستلزم المضمن لان المعلوم ربما كان
من البسائط ويستلزم المطابقة اما
الالتزام فالامام قال به وليس يتحقق
وعلى ما يلزمه اي الموضوع له في الدهر
اي لروما ذهبا بالالتزام لانه لا يدل
على كل امر خارج والا لكان كل شيء ذالا
على كل شيء ولا على بعض غير مضبوط لعدم
الفهم بل على امر خارج لازم له فالدلالة
الثالث كالانسان فانه يدل على تمام
الناطق بالمطابقة وعلى احدهما اي الحيوان
فقط او الناطق فقط بالمضمن وعلى
قابل العلم وصحة الكتابة بالالتزام

في هذا المقام اسئلة الاول ان حدود
الدلالة ثالث ينقص كل منها بالآخر
في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوعة
للجرم والضوء والمجموع فان الدلالة
على الضوء مثلا يمكن ان يكون مطابقة
وقصفا والتزاما فلا بد من قيد شرط
الوضع في كل منها كما فعلوا احتراز عن
الامتقاض وجوابه من وجهين احدهما
ان الامور التي تختلف باختلاف الاعيان
يراد في تعريفاتها قيد احتمالات ذكرت
اولم تذكر في تعريفها ولما اكتفوا كلهم
بارادته من غير الذكر في تعريفات الكليات
من حيث يمكن ان يكون الشيء الواحد

في هذا المقام اسئلة الاول ان حدود
الدلالة ثالث ينقص كل منها بالآخر
في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوعة
للجرم والضوء والمجموع فان الدلالة
على الضوء مثلا يمكن ان يكون مطابقة
وقصفا والتزاما فلا بد من قيد شرط
الوضع في كل منها كما فعلوا احتراز عن
الامتقاض وجوابه من وجهين احدهما
ان الامور التي تختلف باختلاف الاعيان
يراد في تعريفاتها قيد احتمالات ذكرت
اولم تذكر في تعريفها ولما اكتفوا كلهم
بارادته من غير الذكر في تعريفات الكليات
من حيث يمكن ان يكون الشيء الواحد

في هذا المقام اسئلة الاول ان حدود
الدلالة ثالث ينقص كل منها بالآخر
في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوعة
للجرم والضوء والمجموع فان الدلالة
على الضوء مثلا يمكن ان يكون مطابقة
وقصفا والتزاما فلا بد من قيد شرط
الوضع في كل منها كما فعلوا احتراز عن
الامتقاض وجوابه من وجهين احدهما
ان الامور التي تختلف باختلاف الاعيان
يراد في تعريفاتها قيد احتمالات ذكرت
اولم تذكر في تعريفها ولما اكتفوا كلهم
بارادته من غير الذكر في تعريفات الكليات
من حيث يمكن ان يكون الشيء الواحد

وفي هذا

لان المكلف في كل وقت يستقر الاستدلال
بما يقتضيه العقل والشرع في كل وقت
فان المكلف في كل وقت يستقر الاستدلال
بما يقتضيه العقل والشرع في كل وقت

لانه لم يكتف في اللطف بما على ان
هو في كل وقت يستقر الاستدلال
بما يقتضيه العقل والشرع في كل وقت
فان المكلف في كل وقت يستقر الاستدلال
بما يقتضيه العقل والشرع في كل وقت

جنساً وتوابعاً وفضلاً وخاصة وعرضاً
عاماً كالملون جنساً للأسود وتوابعاً
للكيف وفضل للكيف وخاصة
وعرض عام للحيان اكتفى المصنف ههنا
وتأنيها ان ترتب الحكم على المشتق يدل
على عليية المأخذ فرتب كل واحد من ذلك
الثالث على الدال بالوضع يدل على ان
تسمية الدلالة مطابقة وتضمنها والتأنيها
انما هي بسبب كون تلك الدلالة دلالة
بالوضع لتأنيها أو بجزئية أو للرفعة وتأنيها
ان تقييد دلالة الالتزام بالرفعة هو
لا حاجة اليه لان الغرض من اشتراط الرفعة
تصحيح الانتقال وضبط الدلالة وهما

اللزوم

بأن لزوم كان والانه لم يكن اللزوم لزوماً
وجوابه اننا لا نعلم حصولهما باللزوم الخارجي
فان اللزوم الذهني كونه بحيث يلزم من
تصور المسمى تصور فبحققت الانتفا
واللزوم الخارجي كونه بحيث يلزم من
المسمى في الخارجي تحقيقه في الخارج ولا يلزم
من ذلك انتقال الذهن منه اليه كيف
ولو كان اللزوم الخارجي شرطاً لما تحقق
الالتزام بدونه وليس كذلك فان المحل
يدل على لبصر التزاماً لانه عدم لبصر
عام من شأنه ان يكون بصر اقدم لبصر
فيكون لا سيما له في الذهن مع المعاينة
بينها في الخارج والثالث ان قابل لم

ان يكون

وصفة الكتابة لا يضح مثالا للمدلول
 الالتزام لانه لا يلزم من تصور الانسان
 تصورهما فالاولى التمثيل بوجهه
 وجوابه ان للرفوف الذهبية بين الناس
 والقابلية المذكورة للرفوف البتير
 بالمعنى الاعم والتعريف المذكور للرفوف
 بالمعنى الاخص واشترط الاخص وجوب
 اشراط الاعم لعدم تحقق الاخص بدونه
 الاعم فيكون المعنى الاعم ايضا شرطاً و
 له لا للاخص وهذا لقد ربيح التمثيل
 واما كفاية المعنى الاعم لكون الالتزام مقبولا
 او عدم كفايته فبحث اخر فيه خلافا بين
 الامام والجمهور كما عرف في المطولات

ثم اللفظ

ثم اللفظ اما مفرد وبسيط واما مؤلف
 ومركب لانه اما ان لا يراد بجزء منه اللفظ
 على جزء المعنى او يراد والاول المفرد وهو
 الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء
 معناه اعم من ان لا يكون له جزء
 كقوله الاستفهام او كان له جزء للمعناه
 كالنقطة او كان لمعناه ايضا ولا يدل
 على جزء المعنى كالانسان فان اللفظ فيه
 مثلا لا يدل على الحيوان او دل على جزء
 المعنى ايضا لكن لا على جزء معناه كعب
 الله علما اذ ليس شيء من العبودية والاله
 لوقية جزء للشخص المعلم او دل على
 جزء معناه ايضا لكن لا يكون دلالة

مرادة كالحوان الناطق علما اذ ليس شئ
من معنى الحيوان والناطق الجزئين للانسان
الجزء للشخص المعلم مراد عند العلم اذ لم
لا يراد به الا الذات المعين مع قطع النظر
عن حقيقة الذات الاخرى ان المعلم
لو كان غير الحيوان الناطق لم يتفرح بالعلمية
فالمفرد خمسة اقسام واما مؤلف وهو
الذي لا يكون كذلك اى ^{اي مقدر} الذي يكون مقبولا
الخمس متحققة فيه كراعى الحمار فان الرق
يراد به الدلالة على ذات محدده عنه
الرقى والحجارة على الاجسام المعتبرة
فان قلت مفهوم المركب وجودى فجب
تقديم تعريفه على مفهوم المفرد فلم

فمن

قلت لان المقصد بتصدير اللفظ الى
التقسيم والتعريف ضمنى والتقسيم باعتبار
الذات لا باعتبار المفهوم وذات المفرد
سابق على ذات المركب واعلم ان المفرد
والمركب واقسامهما الالائية اقسام
للمفهوم اولا وبالذات واللفظ ثانيا
وبالعرض تسمية للدال باسم المدلول غير
ان المصر اعتبر التقسيم المجازى تقريبا الى
فهم المبتدئين واللفظ المفرد اما كل هو
الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع
الشركة كالانسان اى لا يمنع مفهومه
من حيث انه متصور في الذهن شركة كثير
فيه وان منع من حيث البرهان الدال

على وحدة كالأجاء تعالى ومن حيث
النظر إلى وجوده ^{أو فاعله} الخارجي وهذا المنع
يوجب أن لا يكون له وجود خارجي ^{بمفهوم}
بجوار الشركة فيه كاللاشيء وشريك الباء
وأما أن يكون له وجود خارجي غير مشترك
كالشمس ففي قوله نفس تصور مفهومه
أصرار عن أن يخرج أمثال ما ذكر من الكليات
عن تعريف الكلّي فلا يكون جامعاً ويدخل
في تعريف الجزئي فلا يكون مانعاً إذ في الكفاية
بالنفس أو التصور لا يحصل هذه الفائدة
على ما لا يخفى للصف وأما ذكر المفهوم فمستقيم
على أن مورد التسمية اللفظ فلا يلزم أن
يكون المفهوم مفهوم أو باجزي وهو الذي

منع

يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك أي
وقوع الشركة بين كثرين كزبد ^{مفهومه} فإن
الذات مع الثقلين والمجموع من حيث
أنه متصور بمنع الشركة كما يمنع تصور
الهادية من حيث تطبيقها على الموجود ^{والله اعلم}
الخارجي بخلاف مفهوم الذات فإنه
عن حقيقة فإن قلت الجزئي لا يمنع ^{اللفظ}
تصور مفهومه وقوع الشركة كزبد ^{مفهومه}
وغيرها وكل ما كان كذلك فهو كلي فإما
كلى هذا خلف قلت المراد من الجزئي أن كان
بما صدق عليه لفظ الجزئي من نحو زيد
فلازم الصغرى وأن كان لفظ الجزئي فلا
الخلف في النتيجة واللفظ المفرد الكلّي

أي لا يتم أن ما صدق عليه لفظ
الجزئي من نحو زيد وعمر لا يمنع
نفس تصور مفهومه وقوع الشركة
فإن زيدا وعمر مانع عنه برهان

اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة
 جريئة كالحيتوان بالنسبة الى الانسان
 والفرسان يريد بها ما هيتهما النوعية
 جريئان اضافيان وان يريد ما هيته
 افرادهما اعني المحصص جريئان حقيقة
 واعلم ان الذاتي يطلق بالاشتراك على
 معنيين ما يكون داخلا وما لا يكون خارجا
 فالنوع على الاول ليس بذاتي لانما حقيقة
 الجريئات وعلى الثاني ذاتي فظاهر تعريف
 المضربين بالاول ويمكن حمل على الثاني
 بالتأويل بان يراد بالداخل غير الخارج
 فان حمل على الظاهر يكون المراد بالذاتي
 حين ما شرع في التقسيم المعنى الثاني

والذاتي

ولذا اعاده مظهرا ولم يكتف بالمظهر
 وان امكن حمل المضمر على الاستخدام
 الغالب في المضمر ارادة المعنى الاول
 واما اعاده الشيء معرفة فاصل بعد
 عنه كثيرا للقرابين وان حمل على التأويل
 المذكور فالذاتي في مخرج تقسيم
 جار على اصل اعاده شيء معرفة واما
 عرضي وهو الذي يخالفه اي لا يدخل في
 حقيقة جريئة باحد المعنيين اعني بان
 لا يكون جزءا او بان يكون خارجا كما
 بالنسبة الى الانسان فانه خارج لان
 القاعدة ان نوعا ما اذا كان له خواص
 مرتبة كالناطق والمتجب وكذا

والقول في مقام التقسيم في المضمر حيث لم يمتنع
 اما مقول في جواب ما استوعب تقدم ذكره في قوله
 والكل اما انما الظاهر المقول باللام حيث قال في قوله
 اما مقول في جواب ما استوعب تقدم ذكره في قوله
 في المقام في المضمر بدليل في العينية والمحمول في المقام
 على الغير

فاقدمها بقبر ذاتيا لان الذات اقدم
 فان قلت حقيقة النوع عين الذات
 فكيف يكون ذاتيا قلت جوابه المشهور
 ان اطلاق الذات على اصطلاح ^{لنفوس} الاصطلاح لا
 فلا يقتضي المفارقة بين المنسوب ^{لنفوس} والمنسوب
 اليه واقول الذات كما يطلق على الحقيقة
 يطلق على ما صدق عليه فربما يراد بالذات
 ههنا المعنى الثاني فيمكن نسبة نفس الحقيقة
 الى ما صدق عليه كما يمكن نسبة جزئها
 اليه والذاتي قد سبق بيان المراد منه ^{هو}
 اقسام ثلاثة لانه اما مقول في جواب ما هو
 او في جواب ما هي شئ هو في ذاته وهو ^{لفصل}
 والمقول في جواب ما هو اما بحسب الشركة

نظرا

فقط وهو الجنس او بحسب الشركة ^{المختصة}
 معا وهو النوع ولذا قال اما مقول في
 جواب ما هو بحسب الشركة فقط كالحب
 بالنسبة الى الانسان والفرس فان
 الحيوان جواب لقولنا ما الانسان والفرس
 لا لقولنا الانسان لان السائل لما هو
 انما يسأل عن تمام الحقيقة وليس الحيوان
 تمام حقيقة الانسان المختصة بتمام
 الحقيقة المشتركة مع الفرس فلا بد من
 قولنا والاله لم يمتح قوله وهو اي ذلك
 المقول بالجنس لان النوع ايضا مقول بحسب
 الشركة في الجملة فكان المراد ذلك وان
 لم يذكر الحفظ ويرسم بانه كل مقول على

لان قيدا حقيقيا ملزما في التفرعات سواء كان مذكورا او لا بهان

مختلفين بالحقايق في جواب ما هو فالكلية
 جنس للجنس شامل لسائر الكليات والمقول
 انما ذكر لتعلق به على فليس شيء منها مستبعد
 كما وانما ذكر على كثيرين ليوصف بقوله مختلفين
 بالحقيقة احرارا بذلك عن النوع والخاصة
 والافضل لقرن وتخصيص الاخر احرارا
 تحكم وقوله في جواب ما هو احرار عن
 البعيد والمراد بالعام وخاصة الجنس و
 كان هذا وامثاله رسما لان المقولية عار
 للكليات والتعريف بالعارض رسم و
 لان الجنس في نفسه هو الكلية الذاتية
 لمختلفات الحقيقة سواء قيل عليها او لم
 انما المقولية وكونها صالحا فيما يراد به

نقوته

نقوته كذا في شرح الاشارة فلا يلتفت
 الى ما يقال من انها حدود لكونها امور
 اعتبارية فان قلت جنس الجنس اخص
 من مطلق الجنس فلا يجوز تقييفا للعام
 باحد خواصه قلت ان اراد عدم
 عند اعتباري معرفته وخواصه
 وغير مفيد وان اراد مطلقا فهو ذلك
 لان الكلية بمفهومه معر هو اعم من مطلق
 الجنس وباعتبار عارض يكون جنسا
 منه فالامر ان باعتبارين معايرين
 مقول في جواب ما هو بحسب الشركة
 والخصوصية معا كما لا تثنان بالنسبة
 الى زيد وغرواى ان يكون جوابا عن

ان الشيخ الرئيس في الاشياء ان لفظ الجنس في تعريف
 الجنس في رسمه بالكلية هو على اشياء مختلفة بالجنس
 في جواب ما هو وقال لا يام هذه الزيادة غير محتاج اليها
 لان لفظ الجنس على الاشياء كما لم اوفد له

بقدر ملاحظة الجنسية

منه فالايمان

عن السؤال عن فرد خاص وعن فردين
 فالأول جواب لقولنا ما زيد وعمر
 لأنه تمام الحقيقة لكل فرد من أفراد
 المضافة بالموارد الشخصية وهو أي
 ذلك المقول النوع ويرسم بانه كل مقول
 على كثيرين متحققين بالعدد دون الحقيقة
 في جواب ما هو فذكر الكل والمقول على
 كثيرين غير مستدرك كما مر وقوله مختلفين
 بالعدد دون الحقيقة احتراز عن الجنس
 وخاصته والمرض العام والفضل بعيد
 وتخصيص الاحتراز عن الجنس تحكم وقوله
 في جواب ما هو احتراز عن فعل القرب
 وخاصة النوع فانهما مقولان في جواب

لأن

أي شيء هو في ذاته أو في عرضة فإن قلت
 الجنس ومثاله مقول على مختلفين بالعدد
 أيضاً كالحیوان في جواب ما زيد وعمر
 وهذا الجنس وذلك الجنس فكيف
 يجتز عنها قلت هذا ان ورد قائماً
 على من يجتز عنها بوصف الكثير المتحققين
 بالحقيقة اما ههنا فلما نفى الاختلاف
 بالحقيقة بقوله دون الحقيقة صح الاحتراز
 عنها لان الحيوان مثلاً لا يصدق ان يقع
 الا اذا اشتمل سؤال على مختلفين بالحقيقة
 وان اشتمل معها على المتحققين بالحقيقة أيضاً
 على ان ورد ده عليه في جز المنع
 فان صحة الجواب بالجنس ظاهرة الى احتمال

نقطة الان تلاحظ
 من المصاحفة القصص فكان اخص من تعريف التسمية لانها
 قيد بقول متحقق بالحقيقة والعمد ان لا يقيد دون الحقيقة
 بقيد الجنس في السؤال اما ما يجب ان يقيد فيه وهو لا واحد
 في نوع وهذا الجنس وان القوس العدا فكونها من اقسام العدد
 ومن اقسام النوع والحقيقة فلا بد ان لا يقيد في تعريف الجنس

قولا عرضيا خرج به غير النوع والفصل
 القريب وخرجا بقوله قولا عرضيا وانما
 يتم كل من اللازم والمفارق حقايق فوق
 واحدة وهو العرض العام كالمستفصل بالقوة
 مثال اللازم العرض العام والفعل مثال
 المفارق العرض العام وقوله لا انسان
 وغيره من الحيوانات متعلق بهما وبيان
 لعمومها وبرسحها بانه كقالب على ما تحت
 حقايق مختلفة يخرج به غير الجنس وكفصل
 البعيد وخرجا بقوله قولا عرضيا **الباب**
ثاني مقاصد التصورات وهو باب
 القول الشارح ويراد فيه المعرفة وهي
 قولا لان القول هو المركب والمعرف مركب

في قوله ويراد فيه المعرفة
 ويراد فيه المعرفة
 ويراد فيه المعرفة

كلنا

كلنا عند قوم وغالبا عند آخرين والصحیح
 هو الأول لان المرف من اقسام النظر
 الذي هو ترتيبا لمورفان كون كلف
 ترتيبا لمورمبني على عدم صحة التعريف
 بالمفرد فلو كان ذلك مناعا على هذا لزم
 الدور ولهذا عرف بعضهم النظر بتخصيص
 امر وترتيب موريل لان المرف لا بد
 فيه من تصور شئ شئ فيكون ترتيبا
 وهذا معنى قولهم لا بد فيه من ترتيب
 مصححة للانتقال ولهذا قالوا معنى ثانيا
 شئ له المطلق ومعنى الصالح شئ له
 الشئ وانما شئ شارحا لشرحه الماهية
 اما كنهها وهو احدا وبوجه بمرها عما عداها

كلنا عند قوم وغالبا عند آخرين
 هو الأول لان المرف من اقسام النظر
 الذي هو ترتيبا لمورفان كون كلف

في قوله ويراد فيه المعرفة
 ويراد فيه المعرفة
 ويراد فيه المعرفة

في قوله ويراد فيه المعرفة
 ويراد فيه المعرفة
 ويراد فيه المعرفة

في قوله ويراد فيه المعرفة
 ويراد فيه المعرفة
 ويراد فيه المعرفة

كلنا

وَأَن كَانَ بَعْضُهَا نَاقِصًا فَكَوْنُهُ حَدًّا لَا يَمْنَعُ عَنْ دُخُولِ الْأَغْيَارِ وَالْحَدِّ فِي اللَّفْظِ الْمُنْعِيِّ وَتَمَامِهِ وَنَفْصَانِهِ بِاعْتِبَارِ الدَّائِمِيَّةِ وَالْحَدِّ التَّامِّ وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ عَنْ جِنْسٍ ^{شَيْءٍ} وَفَصْلِهِ الْقَرِيبِينَ كَالْحَيَوَانِ النَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَلِنَا قَالُوا وَهُوَ التَّامُّ وَالْحَدُّ النَّاقِصُ هُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ عَنْ جِنْسِ الْبَعِيدِ وَفَصْلِهِ الْقَرِيبُ كَالْجَسَدِ النَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَأَمَّا الْمَقُولُ وَيُفَصِّلُهُ فَقَطُّ كَالنَّاطِقِ فِي قَرِيبِ الْإِنْسَانِ عَلَى مَا قَالُوا لَوْلَا أَنَّ النَّاطِقَ مَرَكَّبٌ مَعْنَى ^{قِيَمَتُهُ الشَّيْءِ} ^{أَنَّ الْحَدَّ النَّاقِصَ يَكُونُ} وَالْإِعْتِبَارُ لِلْمَعْنَى فَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ جَسَدٌ ^{وَالزَّكَاةُ فِي الْأَفْرَادِ} أَوْ جَوْهَرًا لَمْ يَنْطِقْ كَانَ كَالْجَسَدِ النَّاطِقِ

باب من لا يخرج الى دار الجحيم

الشريعة في الحد الذي ينفذ ما يكون
من مفاهيم
كالجسم الناطق

حبيب

بعبارة وان كان معناه شيء له النطق ونحوه
لم يكن حدا لان الشيعة عارضة والرم
ايضا فثمان تام وناقص لان المذكور
فيه ان كان جنبا قريبا مقيدا بما يخصه
فتام لكونه اثر اثنى رسما وكونه مشاهدا
بالحد التام في ذلك سمي تاما فان لم يكن
كذلك فناقص لنقصانه عن تلك التمامية
فالرسم التام هو الذي يتركب من جنس
الشيء القريب وخواصه اللازمة كالخوض
الصالح في تعريف الانسان والرسم
الناقص هو الذي يتركب من عرَضيات
تختص بجلتها بحقيقة واحدة سواء لم
شيء من احادها او اختصت الواحدة

کائنات کا طبع

المدينة المنورة

[illegible]

صفة بالذمة اختراجه الفارق كالضمان والمكاتب
 بفضل فانما لا تسمى بها فلا يقال الجوة الضمان بفضل
 تعريف الاندفاع لا يكون الرسم وهو غير جائز لوجوب
 سادات بين الوف والفوف واحدة كصرف الاندفاع
 لاكتصاصها بحقيقة واحدة كصرف الاندفاع
 فان مثل هذا غير جائز لوجوب شرح
 في التميز ونحوه فاصل في هذا التعريف شرح

الاشارة الى تعريف الانسان
بما هو عليه في ذاته
بما هو عليه في ذاته

الاخيرة كقولنا في تعريف الانسان انه ما
على قدميه يخرج الماشي على الاقدام الاربع
عريض الاطراف يخرج مدورا لاطرافه
باد البشرة يخرج المستور البشرة بالشعر
مستقيم القامة يخرج متجني القامة فكل من
الاوصاف الاربعه يوجد في غير الانسان
فلما قال ضحاك بالطبع خرج غيره ولا يرد
ما يقال من ان في بعضها غيبة عن البعض
فان ذلك غير ملتزم والرض التمثيل واما
التعريف بالضاحك فقط فان اراد به
الضاحك فرسم تام وان اراد به الشيء
الذي له الضحك فمن هذا القبيل
ان اراد به الجسم الضاحك فقد ذكره



هذا هو تعريف الانسان
بما هو عليه في ذاته
بما هو عليه في ذاته

الاشارة الى تعريف الانسان
بما هو عليه في ذاته
بما هو عليه في ذاته

انه ايضا اعني المركب من الجنس البعيد
والخاصة رسم ناقص مع ان ما ذكره ليس
شاملا له فلا يذله من تاويل اما بان يقال
من باب التقلب ومن باب اطلاق اسم
الكل على الجزء فان المجموع المركب من
والعرضي عرضي او يقال ما ذكرناه
في الوقوع فان قلت الشيء الضاحك مركب
من العرض العام والخاصة ولا فائدة لان
العرض العام لا ينفيد التمييز ولا الاطلاق
على الذاتي لا على القائدين ومثله
التعريف بالفضل والخاصة قلت قد قيل
ذلك ان حقا وان كذبا اما الحق الحق
بالقبول فان الصورة مع العرض العام

الاشارة الى تعريف الانسان
بما هو عليه في ذاته
بما هو عليه في ذاته

هذا هو تعريف الانسان
بما هو عليه في ذاته
بما هو عليه في ذاته

هذا هو تعريف الانسان
بما هو عليه في ذاته
بما هو عليه في ذاته

سألبه ان كان الحكم بالانتزاع كقولنا
 ليس بكتاب وامثلة الشرطيات تقديت
 وكل واحد منهما اى من الموجبة والسالبة
 اما بخصوصية او محصورة او مطلقة
 اما كلية او جزئية ففي القضايا مخصوصة
 ومطلقة ومحصورة رابع وذلك لان
 الحكم في كل من الموجبة والسالبة اما
 على موضوع مشخص وهو المخصوصة
 واما على غيرم فان بين فيها كمية الافراد
 كلا وبعضا بذكر السور اى اللفظ الدال
 عليها فمحصورة والامثلة واما في
 الشرطيات فان كان الحكم فيها بالانحصار
 والانتقال في زمان متين فمخصوصة

ان كان اما بغير زمان
 والافراد
 فان كان اما بغير زمان
 والافراد

والا

بعضها من بعض
 بعضها من بعض

والافان بين كمية الزمان جميعه وبعضه
 فمحصورة والامثلة وفي الجملة الا زمان
 والافان في الشرطية بمنزلة افراد الموضوع
 في المحلية والامثلة غير خافية فان قلت
 التفسير غير جامع لعدم ذكر الطبيعية فيه
 قلت مورد القسمية القضية المستعمل
 في الاستنتاجات وهي التي حكم فيها على جزئ
 الموضوع لا على طبيعة كما بين في المظن
 فكل من الموجبة والسالبة اما مخصوصة
 كما ذكرنا من مثالها واما كلية مسورة
 كقولنا كل انسان كائنا كان ولاشي اولاد
 واحد من الانسان بجايد وما جريه
 كقولنا بعض الانسان او واحد من الا

نوع

مثال المقصود المقتضى
 مثال المقصود المقتضى

الارمنية
 الشمس طالعة فالنهار موجود
 المنفصل المحملة قولنا ما ان يكون
 الشمس وما ان لا يكون النهار موجود

مثال المقصود المحصورة
 الشمس طالعة فالنهار موجود
 المحصورة الجزئية قولنا قد يكون اذا كان
 الشئ حيوانا كان اننا ومثال المنفصلة
 المنفصلة الكلية قولنا ما ان يكون
 زوجا او ذرا ومثال المنفصلة المحصورة
 قولنا قد يكون الشئ حيوانا او اننا انما يكون

كاتب وبعض الانسان او واحد من الانسا
 ليس بكتابا وليس بعض الانسان بكتابا
 وليس كل الانسان بكتاب ومن هذا
 ان السور في محمية لا يجاب لكل كل و
 لا يجاب الجزئي بعض وواحد والسلب
 لكل لا شيء ولا واحد والسلب الجزئي
 ليس كل وليس بعض وبعض ليس في العلم
 في الشرطية ايضا ان السور لا تجاب لكل
 دائما وكلما وما في معناها ولا يجاب الجزئي
 قد يكون والسلب لكل ليس لشيء والسلب
 الجزئي قد لا يكون وليس دائما وليس كل
 وليس منها والفرض من ذكر الاسوار التمثيل
 بما فيه الاشتراك في الاستعمال لا الحصر فان

الشيء في بعض لان قولك ليس كل الانسان
 بكتاب يعني بعض الانسان بكتاب وبعضهم بكتاب

ان قولك ليس كل الانسان بكتاب يعني بعض الانسان
 بكتاب وبعضهم بكتاب واما قولك ليس
 بعض الانسان بكتاب يعني السلب الجزئي لان لا يحتاج الى
 البيان للتحقيق بل لفظ
 البعض وهو السلب فيها

اما في المتصلة فقولنا ليس البتة اذا كانت
 الشمس لالة فالهنا موجود واما في المنفصلة
 فقولنا ليس البتة اما ان يكون الشمس لالة
 واما ان يكون الزها موجود

قائمة وطرا وكافة ولا م الاستفراق
 يصح ان يكون سورا لا يجاب لكل المحل و
 اليه الشيخ في الشفاء واما ان لا يكون
 كذلك اي مخصوصة ومسورة ولسي
 لاهما لا استور فيها كقولنا في محمية الا
 كاتب والانسان ليس بكتاب وفي الشرطية
 ان جاء رنيد فاكرمه واذا جاء رنيد فاكرمه
 والمهمة في قوة الجزئية لان الحكم على
 افراد الشيء في الجملة مع الحكم على بعض افراد
 متلا زمان طردا وعكسا وكذا الحكم
 في زمان منتشر مع الحكم المطلق والمنفصل
 قسما لانها اما ان يكون الحكم بالان
 فيها مبنيا على الاقتضاء وهي سني لزمية

الذي واحد منها هو السلب والسالب

قوله متلا زمان الحكم في الزمان غير متغير
 مع الحكم المطلق متلا زمان طردا وعكسا
 بغير ما ذكرنا في التلازم بين الجزئية
 الجزئية والوقت الواحد حكمه للفرق

تلازمان

الطرد والتلازم في الشئ العكس هو التلازم
 في الانطوائين في تحقيق الحكم على الافراد
 في الجملة تحقيق على السورة وتحقيق الحكم
 على السورة تحقيق الحكم على الافراد في الجملة
 لو لم يكن كذلك لزم عدم التحقيق الحكم على افراد
 الا تحقيق وانما في واقعنا لم يتحقق الحكم على افراد
 بالاطلاق في الجملة لم يتحقق الحكم على بعض الافراد ولم يتحقق
 الا تحقيق الحكم على بعض الافراد في الجملة لزم ذلك بغير
 التحقيق على تقدير عدم تحقيقه وموافق

كل ان منفصل بالفعل

وذلك ما بان يكون اقدم علة للشيء
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود او بان يكون الثاني علة للمقدّم
 كعكسه او بان يكونا مملوئي علة واحدة
 نحو ان كان النهار موجودا فالعالم مضمون
 ومنه المتضايف بينهما نحو ان كان زيد
 اباً لعمرو فكان عمرو ابناً لزيد
 كذلك يكون الحكم بالانتماء بمجرد الاتفاق
 ويسمى اتفاقية كقولنا ان كان الانسان
 ناطقاً فالحمار ناطق بمجرد الاتفاق بيننا طبقه
 الانسان وناهية الحقيقة الحمار لانها خلقا كذا
 لان بينهما اقتضاء واعلم ان معنى عدم
 عدم علم الحاكم بالاقضاء لاعدمه في

فان يكون زيدا لعمرو وكون عمرو ابناً
 معلولان لا يشترط الاتفاق بينهما
 الا بالحق لا بالظن

فان يكون في المقدم والنتيجة معلولاً للنتيجة
 الاتفاقية على المقدم والنتيجة والنتيجة معلول
 الشيء بحيث لا يعقل احدهما بدون الآخر في الشئ
 والشيء لان الالبوة لا يعقل بدون تعقل
 الشيعة والشيعة لا تعقل بدون تعقل الالبوة
 وكل واحد منهما معلول للآخر بغير الاب والاب
 وتلك الالبوة علة للشيء ولذا الشيعة علة
 للالبوة لانها كانت كذلك لتقدم الاتفاقية
 بالالبوة على الاتفاق بالشيء او العكس
 ليس كذلك في الحقيقة

فان ناطقة الانسان ليست بمرادف حقيقة هي وناطقة
 هي حقيقة الانسان في حقيقته

فان يكون زيدا لعمرو وكون عمرو ابناً
 معلولان لا يشترط الاتفاق بينهما
 الا بالحق لا بالظن

فان يكون في المقدم والنتيجة معلولاً للنتيجة
 الاتفاقية على المقدم والنتيجة والنتيجة معلول
 الشيء بحيث لا يعقل احدهما بدون الآخر في الشئ
 والشيء لان الالبوة لا يعقل بدون تعقل
 الشيعة والشيعة لا تعقل بدون تعقل الالبوة
 وكل واحد منهما معلول للآخر بغير الاب والاب
 وتلك الالبوة علة للشيء ولذا الشيعة علة
 للالبوة لانها كانت كذلك لتقدم الاتفاقية
 بالالبوة على الاتفاق بالشيء او العكس
 ليس كذلك في الحقيقة

الامر

الامر فلا يرد ما يقال من انها لما دامتا
 عليهما التامة فامتنع انفكاك احدهما
 عن الآخر ولا نفى بالاقضاء الا ذلك
 وبهذا نجعلها او ردوا على ان لزامية
 من الضرورية والمفصلة ثلثة اقسام
 حقيقة ومافعة الجمع فقط ومافعة الخلو
 فقط لان الصادق اتمان في الصدق والكذب
 معا وتسمى حقيقة كقولنا بعد دامت
 او فردا فانهما لا يصدقان ولا يكذبان
 معا وهي مافعة الجمع والخلو وفي موجبها
 وسالبها برفع الصادق في الصدق والكذب
 معا كقولنا ليس لينة اتمان ان يكون هذا
 الانسان كائناً وتركيها فانهما يصدقان

فان يكون زيدا لعمرو وكون عمرو ابناً
 معلولان لا يشترط الاتفاق بينهما
 الا بالحق لا بالظن

اعلم ان الدالة وان كانت اعم من الضرورية
 بحيث لا يكون كذا في كل مادة
 الا في اعم من ان يكون كذا في كل مادة

لا يشترط الاتفاق بينهما
 الا بالحق لا بالظن

فان يكون في المقدم والنتيجة معلولاً للنتيجة
 الاتفاقية على المقدم والنتيجة والنتيجة معلول
 الشيء بحيث لا يعقل احدهما بدون الآخر في الشئ
 والشيء لان الالبوة لا يعقل بدون تعقل
 الشيعة والشيعة لا تعقل بدون تعقل الالبوة
 وكل واحد منهما معلول للآخر بغير الاب والاب
 وتلك الالبوة علة للشيء ولذا الشيعة علة
 للالبوة لانها كانت كذلك لتقدم الاتفاقية
 بالالبوة على الاتفاق بالشيء او العكس
 ليس كذلك في الحقيقة

فان يكون زيدا لعمرو وكون عمرو ابناً
 معلولان لا يشترط الاتفاق بينهما
 الا بالحق لا بالظن

فان يكون في المقدم والنتيجة معلولاً للنتيجة
 الاتفاقية على المقدم والنتيجة والنتيجة معلول
 الشيء بحيث لا يعقل احدهما بدون الآخر في الشئ
 والشيء لان الالبوة لا يعقل بدون تعقل
 الشيعة والشيعة لا تعقل بدون تعقل الالبوة
 وكل واحد منهما معلول للآخر بغير الاب والاب
 وتلك الالبوة علة للشيء ولذا الشيعة علة
 للالبوة لانها كانت كذلك لتقدم الاتفاقية
 بالالبوة على الاتفاق بالشيء او العكس
 ليس كذلك في الحقيقة

فان يكون زيدا لعمرو وكون عمرو ابناً
 معلولان لا يشترط الاتفاق بينهما
 الا بالحق لا بالظن

فان يكون في المقدم والنتيجة معلولاً للنتيجة
 الاتفاقية على المقدم والنتيجة والنتيجة معلول
 الشيء بحيث لا يعقل احدهما بدون الآخر في الشئ
 والشيء لان الالبوة لا يعقل بدون تعقل
 الشيعة والشيعة لا تعقل بدون تعقل الالبوة
 وكل واحد منهما معلول للآخر بغير الاب والاب
 وتلك الالبوة علة للشيء ولذا الشيعة علة
 للالبوة لانها كانت كذلك لتقدم الاتفاقية
 بالالبوة على الاتفاق بالشيء او العكس
 ليس كذلك في الحقيقة

فان يكون زيدا لعمرو وكون عمرو ابناً
 معلولان لا يشترط الاتفاق بينهما
 الا بالحق لا بالظن

فان يكون في المقدم والنتيجة معلولاً للنتيجة
 الاتفاقية على المقدم والنتيجة والنتيجة معلول
 الشيء بحيث لا يعقل احدهما بدون الآخر في الشئ
 والشيء لان الالبوة لا يعقل بدون تعقل
 الشيعة والشيعة لا تعقل بدون تعقل الالبوة
 وكل واحد منهما معلول للآخر بغير الاب والاب
 وتلك الالبوة علة للشيء ولذا الشيعة علة
 للالبوة لانها كانت كذلك لتقدم الاتفاقية
 بالالبوة على الاتفاق بالشيء او العكس
 ليس كذلك في الحقيقة

فان يكون زيدا لعمرو وكون عمرو ابناً
 معلولان لا يشترط الاتفاق بينهما
 الا بالحق لا بالظن

فان يكون في المقدم والنتيجة معلولاً للنتيجة
 الاتفاقية على المقدم والنتيجة والنتيجة معلول
 الشيء بحيث لا يعقل احدهما بدون الآخر في الشئ
 والشيء لان الالبوة لا يعقل بدون تعقل
 الشيعة والشيعة لا تعقل بدون تعقل الالبوة
 وكل واحد منهما معلول للآخر بغير الاب والاب
 وتلك الالبوة علة للشيء ولذا الشيعة علة
 للالبوة لانها كانت كذلك لتقدم الاتفاقية
 بالالبوة على الاتفاق بالشيء او العكس
 ليس كذلك في الحقيقة

فان يكون زيدا لعمرو وكون عمرو ابناً
 معلولان لا يشترط الاتفاق بينهما
 الا بالحق لا بالظن

ويكذبان وأما في الصدق فقط وتسمى
 ما نفع الجمع فقط كقولنا هذا الشيء **أما**
وأما شجر فانما لا يصدقان وقد يكذب
 بان يكون انسانا وسالبتها رفع العناد في
 الصدق فقط فهو ليس بالثقة **أما** ان يكون
 هذا الشيء لا شجر **وأما** ان يكون لا حجر **فانما**
 يصدقان ولا يكذبان **والا** لكان شجر او
 معا **وأما** في الكذب فقط وتسمى ما نفع الخلو
 فقط كقولنا زيدا **أما** ان يكون في البحر **وأما** ان
 لا يفرق فان الكون في البحر مع عدم الفرق
 ولا يكذبان **والا** لفرق في البر وسالبتها في
 العناد في الكذب فقط فهو ليس زيدا **أما**
 ان لا يكون في البحر **وأما** ان يفرق فان عدم

كقولنا هذا الشيء **أما** شجر **أما** حجر **فانما** الجمع
 وصدق بين نقيضها منع الخلو مثل هذا الشيء لا شجر
 ولا حجر **فانما**

في البحر

بما نفع الجمع فقط وتسمى ما نفع الخلو فقط
 صدق بين نقيضها منع الخلو مثل هذا الشيء لا شجر
 ولا حجر **فانما**

في البحر مع الفرق يكذبان ولا يصدقان
 ومنه يعلم ان كل ما ذة صدق فيها **أما**
 منع الجمع كذب فيها **سألت** وصدق **سألت**
 منع الخلو وكل ما ذة صدق فيها **أما** موجبة
 منع الخلو كذب فيها **سألت** وصدق **سألت**
 سالبة منع الجمع وكذا من جانبها **سألت**
 وان كل شيين صدق بين عينيها منع الجمع
 صدق بين نقيضها منع الخلو وبالعكس
 لكن بعد الاتفاق في الكيف **أما** الأجزاء
 والسلب **أما** بعد الاختلاف فيه فالأجزاء
 سالبة المتفق في النوع وقد يكون المنفصل
 ذواتا جزاء ثلثة او اكثر فالثلثة كقولنا
 العدد **أما** زيدا **وأما** ناقصا **وأما** مساويا

بما نفع الجمع فقط وتسمى ما نفع الخلو فقط
 صدق بين نقيضها منع الخلو مثل هذا الشيء لا شجر
 ولا حجر **فانما**

ان كان العناد في طرف الصدق لا
 في طرف الكذب

كل ما ذة صدق فيها منع الخلو كذب فيها موجبة
 وصدق موجبة منع الخلو وكل ما ذة صدق فيها سالبة
 منع الخلو كذب فيها موجبة وصدق موجبة منع الجمع كذب فيها

بما نفع الجمع فقط وتسمى ما نفع الخلو فقط
 صدق بين نقيضها منع الخلو مثل هذا الشيء لا شجر
 ولا حجر **فانما**

بما نفع الجمع فقط وتسمى ما نفع الخلو فقط
 صدق بين نقيضها منع الخلو مثل هذا الشيء لا شجر
 ولا حجر **فانما**

الجمع والخلو بتركيبان قلت وجهه ان الحقيقة
 اذا اريد بها الانفصال الحقيقي بين كل جزئين
 منها فلا يجازي بصدق لان الاول من اجزائها
 الثلاثة مثلا اذا تحقق فان تحقق الثاني ايضا
 ارتفع الانفصال الحقيقي بينهما وان لم يتحقق
 فان تحقق الثالث لم يكن بينهما وبين الاول
 انفصال وان لم يتحقق لم يكن بينهما وبين الثاني
 انفصال اما الاخران فصدقان ومن اريد
 منع الخلو والجمع بين كل جزئين معنيين من اجزائها
 كما في المثالين المذكورين هنا وان تحقق الاول
 بالانفصال ان كان انفصالا واحدا لا يتحقق
 الا بتبين الا بين الجزئين وان كان مطلقا لا يتحقق
 فيحقق بين جزئين واكثر في اقسام الثلاثة و

التناقض لا يتحقق الا في شئ واحد

استدراك الى قوله اما ان يكون هذا الشئ
 شئ واحد او شيئا واحدا او شيئا واحدا
 هذا الشئ اما لا شئ او لا شئ او لا شئ

فرغ

على قولنا ان خضارنا انما هو بعض
 على قولنا ان خضارنا انما هو بعض

فرغ من القضايا شرعا في احكامها على طريق الا
 خضار والاقضار على المطلقات على ما
 دار الكتاب فقال التناقض في من جملة
 احكام القضايا التناقض وهو اختلاف
 القضيتين يخرج اختلاف المفردين كزيد وعمر
 ومفرد وقضية بالاجاب والسلب يخرج اختلا
 فهما باجمل والشرط والعدول والتحصيل
 وغيرها فان يفيض الشيء لاعدوله
 لان الشئ وعدوله يرتفعان لعدم الاشياء
 ولذا يقال لا تناقض في المفردات لانها مفردة
 الحكم لا تكون مفردة وبدونه لا تكون شيئا
 واجبا بحيث يفيض ذلك الاختلاف لذاته ان يكون
 احدهما صادقة والاخرى كاذبة فيخرج الشئ

والا من المطلقات القضايا التي لا يفرقها الجزاء
 وانما نسبت مطلقا لانها مطلقات في الجزاءات
 والموجودات مقدمات

فان كانا من العالم في عالم واحد
 فاما اذا كانا من عالمين مختلفين
 فاما اذا كانا من عالمين مختلفين

لانا نقض بين القضيتين اللتين احدهما
 حقيقة والاخرى كذب كقولنا زيد كان
 ان كانت الشئ كقولنا زيد كان

فان نقض بين قضيتين
 فان نقض بين قضيتين
 فان نقض بين قضيتين

فان نقض بين قضيتين
 فان نقض بين قضيتين
 فان نقض بين قضيتين

الذنان لا يقتضي الاختلاف في الإيجاب والسلب
 فهما ذلك نحو كل حيوان إنسان ولا شيء من
 الحيوان إنسان أو يقتضي لكن لا لذاته بل بواسطة
 فهو زيد إنسان وزيد ليس بناطق فان أفضاء
 الاختلاف في ذلك صدق أحدهما وكذب الآخر
 بواسطة مساواة المحمولين المقضية لأن
 إيجاب أحدهما في قوة إيجاب سلب أحدهما
 في قوة سلب الأخرى كقولنا زيد كائن زيد
 ليس بكائن هذا مثال التناقض بين المخصوصين
 ولا يتحقق ذلك الاختلاف في الموصوفات الأبدية
 اتفاقهما أي لفظيتين في الموضوع بخلاف
 زيد قائم وعمر وليس بقائم والمحمول بخلاف
 زيد قائم وزيد ليس بقائم والبرهان بخلاف

فان الاختلاف في مذهبنا ليس بالاعتراض صدق
 أحدهما وكذب الآخر بل يقتضي كذبهما
 في الحقيقة كقولنا زيد كائن زيد ليس بكائن
 أو زيد قائم وزيد ليس بقائم
 أو المطلق والمائل هما شيئان على معنى
 عقلان لأن المائل كان ناطقا وكلما لم يكن ناطقا
 لم يكن إنسانا

زيد

زيد قائم أي في الليل وليس بقائم أي في النهار
 والمكان بخلاف زيد قائم أي في المسجد و
 ليس بقائم أي في السوق والاضافة بخلاف
 زيد بابي عمرو وزيد ليس بابي بكر والقوة
 والفعل بخلاف فخر في الدين مسكر أي بالقوة
 وليس بمسكر أي بالفعل والجزء والكل بخلاف
 الزنجي أسود أي ببضه ليس بأسود أي كله
 والشرط بخلاف أن الجسم مفرق للبصر أي بشرط
 بياضه غير مفرق للبصر أي بشرط سواده و
 الصحيح أن المعبر في تحقق التناقض وحدة
 النسبة الحكمية حتى يرد الإيجاب والسلب
 على شيء واحد فان وحدتها مستلزمة لهذه
 الوحدة وعدم وحدة الشيء منها لعدم هذه

مستلزمة لعدم وحدة
 الحكمية

اي وان لم يكن المعبر في حق ان قضيته
النسبة الحكيمة على هذه الالوهيات فلا
للمعبر لا ارتفاع ان قضيته لا تخرج من
العلقة والمفعول المميز وغير ذلك ٢٢

النسبة الحكيمة والافلا حصر فيما ذكر في
لا ارتفاع التناقض باختيار الالهة بخور
كاتب اي بالقلم الواسطي وزيد ليس
بكتاب اي بالقلم التركي والعلقة نحو الخار
عامل اي السلطان غير عامل اي لغيره والمفعول
مخو زيد ضارب اي عمر ليس بضارب اي بكر
والميز نحو عيني عشرون اي درهما
عندي عشرون اي دينار الى غير ذلك
وهذا المقدار يعرف تناقض المحصور
انما في المحصورات فقيض الالحاب الحكم
السلب الجزئي ونقيض السلب الكلي الجزئي
الجزئي ولذا قال ونقيض الموجبة
انما هي السالبة الجزئية ونقيض السالبة

لأنه لو كانت كليتين وجزئيتين لم يتناقضا
فإن كانت كليتين وجزئيتين لم يتناقضا
فإن كانت كليتين وجزئيتين لم يتناقضا
فإن كانت كليتين وجزئيتين لم يتناقضا

الحكمة

الحكمة انما هي الموجبة الجزئية كقولنا
كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس
بحيوان ولا شئ من الانسان حيوان بعض
الانسان حيوان لا يقال لا اتحاد للموضوع
فهذا لان المراد بالموضوع في تلك القضية
الموضوع في الذكر وهو متحد فالمحصور
لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما
في الكمية لان الكلين قد يكونان قولنا
كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان كاتب
والجزئيين قد يصدقان كقولنا بعض
الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب
واعلم ان المراد في قوة الجزئية حكمها
حكمها ومن احكام القضايا العكس وهو

من قوله وهذا القدر وشان بعض
كل انسان حيوان وبعض الانسان
ليس بحيوان

لا يقال اني دبين موضوع
موجبة الحكمة ودين نقيضة ولا بين
موضوع ونقيضة

كان الموضوع في المثالين هو الانسان
وسمى كورا لا عبرة للبعض والكل

كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان كاتب
والجزئيين قد يصدقان كقولنا بعض
الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب

انك كاتب انك ليس بكاتب

ولو قال المراد العكس هو جعل الجزئيات
والجزئيات انما هي الجزئيات لان الموضوع
لا يكون ولكن سئل لكن انما هو كذا

ان يصير تشديدا لبقاء لان العكس
 يطلق على المعين على القضية الحاصلة من
 التشديد المذكور وعلى نفس التشديد فلو
 لم يشدد صار معنى ثالثا اي يجعل الموضوع
 في الذكر او ما يقوم مقامه من الشرطية
 وهو المعدم فمحولا او ما يقوم مقامه
 من الشرطية وهو التالي والمحمول
 موضوعا مع بقاء السلب والايجاب
 بحاله والتصديق والتكذيب بحاله
 اما الاول فلان قولنا كل انسان يلد
 لا يلزمه السلب اصلا وقولنا لا شيء
 الانسان يحجب لا يلزمه الايجاب اصلا
 واما الثاني فنصاع ان صدق الاصل

فان قيل لا بد من تشديد
 في الموضوع
 في الموضوع

اشترط بقاء السلب مستدرك بان كذب
 اللازم ناسخ كذب اللازم وكذا كذب
 العكس اصلا وقام كذب الاصل في ذلك
 الاصل موجبة بغيره في مادة يكون الموضوع فيها
 من المحمول مطلقا او من وجه لا عتبارا كالكذب
 بان يدعى في هذا اصطلاح كما قال الامام في شرح
 حجاب ان يكون التمسك بالاصل في الصدق والتكذيب
 والافساح في كذب لا يوجب كذب من خارج هذه الرسالة
 من سماع المتن في كذا وتوقع في الردية شوقا لبيان

للتصديق والتكذيب

صدق

صدق العكس وان كذبا لعكس كذب
 الاصل كما هو شأن اللزوم لان كذب الاصل
 كذبا لعكس كما فهم او نقول معناه المجموع
 التصديق والتكذيب يكون بحاله لا ان
 كل منهما يكون بحاله وكون المجموع بحاله
 يراد به كون التصديق بحاله اطلاقا للفظ
 على احد محتملتيه على التبيين واذا عرفت
 مفهوم العكس فنقول الموجبة الكلية
 لا تنفكس كلية لجواز ان يكون المحمول
 اعم من الموضوع وعدم جواز حمل الاخر
 على كل افراد الاعم اذا يصدق قولنا
 كل انسان حيوان ولم يصدق كل حيوان
 انسان بل ينفكس جزئية لوجوب ملاقات

فان قيل لا بد من تشديد
 في الموضوع
 في الموضوع

فان قيل لا بد من تشديد
 في الموضوع
 في الموضوع

قوله معناه اي مجموع التصديق والتكذيب
 يكون بحاله اي لم يغير مجموع منهما بمعنى سلب
 التغير عن البعض مع الحاله لبعض آخر ومع احتمال
 الايجاب بغيرية قولنا ان كل منهما يكون بحاله
 قولنا ان كل
 منها لم يغير موجبة
 سواد المحمول في قوله
 كما لا بد من تشديد
 في الموضوع
 في الموضوع

فلو انفكس الموجبة الكلية الى الموجبة الكلية لزم ان يكون
 الاخص صادقا على جميع افراد الاعم في صورة يكون
 المحمول فيها اعم من الموضوع لوجوب ملاقات
 الموضوع والمحمول في الموجبة

عنوان الموضوع المحمول في الموجبة
كلية كانت او جزئية والملاقات يصدق
الجزئية من الطرفين لاننا اذا قلنا كل
حيوان بخدشياً موصوفاً بالانسان
والحيوان فيكون بعض الحيوان انساناً
والموجبة الجزئية ايضا تنكسر جزئية
لهذه الحجة كما اثبتنا والسالبة الكلية
تنكسر سالبة كلية وذلك بين في
التردد بآنا ونقول اذا صدق على المحمول
عن كل من افراد الموضوع صدق على
الموضوع عن كل من افراد المحمول اذ لو
الموضوع لشيء من افراد المحمول حصل
الملاقات بين الموضوع والمحمول في ذلك المقادير

أي سبب العلاقات عنوان الموضوع المحمول على فرد
من افراد يصدق الجزئية في الاصل والعكس
لان الموجبة الجزئية اعرضت الكلية وعلى تقدير كسرها
الموجبة الكلية وعدم الحق الجزئية ولذا ينكسر
جزئية

لا بد ان يكون

وقد مر ان العلاقات تصح الموجبة الجزئية
من الطرفين وصدق الجزئية من الطرفين
بنا في السالبة الكلية من احد هاتين
اذا صدق لاشئ من الانسان محمولا
لاشئ من الحجر بالانسان والا فبعض الحجر
انسان وبعض الانسان حجر هف او
نضمها الى قولنا لاشئ من الانسان
بحر حتى ينتج بعض الحجر ليس بحجر هف و
السالبة الجزئية لا عكس لها لزوماً
لو كان لها عكس لزوماً لصدق العكس
في كل موضع صدق الاصل وليس
كذلك لانه يصدق بعض الحيوان ليس
بالانسان ولا يصدق عكسه اي بعض

أي اننا انما نقول ان العلاقات تصح الموجبة الجزئية
من الطرفين وصدق الجزئية من الطرفين
بنا في السالبة الكلية من احد هاتين
اذا صدق لاشئ من الانسان محمولا
لاشئ من الحجر بالانسان والا فبعض الحجر
انسان وبعض الانسان حجر هف او
نضمها الى قولنا لاشئ من الانسان
بحر حتى ينتج بعض الحجر ليس بحجر هف و
السالبة الجزئية لا عكس لها لزوماً
لو كان لها عكس لزوماً لصدق العكس
في كل موضع صدق الاصل وليس
كذلك لانه يصدق بعض الحيوان ليس
بالانسان ولا يصدق عكسه اي بعض

أي اننا انما نقول ان العلاقات تصح الموجبة الجزئية
من الطرفين وصدق الجزئية من الطرفين
بنا في السالبة الكلية من احد هاتين
اذا صدق لاشئ من الانسان محمولا
لاشئ من الحجر بالانسان والا فبعض الحجر
انسان وبعض الانسان حجر هف او
نضمها الى قولنا لاشئ من الانسان
بحر حتى ينتج بعض الحجر ليس بحجر هف و
السالبة الجزئية لا عكس لها لزوماً
لو كان لها عكس لزوماً لصدق العكس
في كل موضع صدق الاصل وليس
كذلك لانه يصدق بعض الحيوان ليس
بالانسان ولا يصدق عكسه اي بعض

أي اننا انما نقول ان العلاقات تصح الموجبة الجزئية
من الطرفين وصدق الجزئية من الطرفين
بنا في السالبة الكلية من احد هاتين
اذا صدق لاشئ من الانسان محمولا
لاشئ من الحجر بالانسان والا فبعض الحجر
انسان وبعض الانسان حجر هف او
نضمها الى قولنا لاشئ من الانسان
بحر حتى ينتج بعض الحجر ليس بحجر هف و
السالبة الجزئية لا عكس لها لزوماً
لو كان لها عكس لزوماً لصدق العكس
في كل موضع صدق الاصل وليس
كذلك لانه يصدق بعض الحيوان ليس
بالانسان ولا يصدق عكسه اي بعض

الانسان ليس بجوان وانما قابل لزوا
 لجواز صدق عكسه اجاباً بالخصوص
 المادة نحو صدق بعض الحجر ليس بشيء
 وبعض الانسان ليس بحجر واعلم انما
 انما لم يذكر المصنف عكس النقيض
 انه من جملة احكام القضايا لعدم استعماله
 في العلوم والانتاجات كما سيجي من ان
 الانتاج بواسطة عكس نقيض القضية
 لا يسمى قياساً بخلاف الانتاج بالعكس
 المستوي لرعاية حدود القضية فيه
 فان قلت اذا كان كذلك فلم ذكره في
 المطولات وطولوا احكامه تطويلاً بجا
 يمنع عن الاطالة والضبط قلت لان



هذا هو القياس المستوي
 الذي لا يحدود الموضوع والاولى والمحمول
 بل ان القياس المستوي لا يحدود الموضوع والاولى والمحمول
 بل ان القياس المستوي لا يحدود الموضوع والاولى والمحمول

له فائدة

فائدة في بيان صدق القضية بواسطة
 صدق عكس نقيضها كذا قالوا مع الشيخ
 كثيراً ما يستنج بعكس النقيض كعبه الحكمة
 كما لا يخفى على متعبه ومتعبه **الكتاب**
في مقاصد الصدقات وهو باب
 القياس في تعريفه وتقسيمه القياس هو قول
 جنس مؤلف من قول يخرج القول الواجب
 كالتقضية البسيطة المستلزمة مثلاً
 والمراد بالاقوال ما فوق الواحد ضرورة
 صحة تأليف القياس من المقدمتين متى
 صفة اقوال اشارة الى ان كونها مسلمة
 في نفس الامر ليس بشرط في تبيينها
 قياساً قتيلاً والتعريف القياس الكاذب

لا بد ان صدق كل ليس بجوان
 ليس بك صدق كل ان كان حيواناً

هذا هو القياس المستوي
 الذي لا يحدود الموضوع والاولى والمحمول
 بل ان القياس المستوي لا يحدود الموضوع والاولى والمحمول

واعلم ان قول من قلت
 لازم للقياس سواء كان من كلام من
 كاذبة او لا وهو ان كانت مستوية
 عبد الرحيم

تسميتها

فان كل من كان
 في نفسه ليس بجوان
 ان كل من كان

المقدمات ايضا لزم الاستقراء الغير لنا
 والتمثيل فانيها وان سلمنا لا يستلزم ان
 المقصود **لكن** لكونها ظنين وقوله
 عنها يخرج المقدمتين المستلزمين لاخذ
 فانه لا يلزم عليها اذ ليس للآخرى دخل
 فيها لذاتها احتراز عن مثل قياس المساواة
 فان استلزامها بواسطة مقدمة غريبة
 حيث تصدق فيحقق الاستلزام كما في
 الموازاة والظرية وحيث لا فلا يتحقق
 النصفية والرتبية وغيرها وايضا احتراز
 عن مثل قولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه
 ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب
 ارتفاعه ارتفاع الجوهر المتبع لقولنا جزء

الاستقراء هو الحكم على الكل بوجوده في الكل
 فينبغي ان يكون مستقرا وان يكون مقبولا
 لا يحصل الاستقراء في كل شيء بل في كل حيوان
 يخرج من كل الاستقراء في كل حيوان

تحوّل الدّرة في حقيقتها وتتحقق في باب
 الدّرة في باب
 كما في الواحد نصف الاثنين والاثني نصف
 الاربعه وكل من يوزن الواحد نصفه الاخر

الجوهر

الجوهر جوهر فانه بواسطة عكس نقيض الكبرى
 اعني قولنا وكل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع
 الجوهر جوهر قول آخر وهو النجاة **ومعنى**
 ومعنى آخرها ههنا ان يكون احدى مقدمتي
 القياس لا قرأني من الصغرى والكبرى
 او الاستثنائي من الشرطية والرافعة او لو
 وانما ان لا يكون جزء من احدى المقدمتين
 يلزم وانما شرط الأخيرة اذ لو لم يكن
 اما قد يانا او مصداقة على المطمئنة
 على الدور المهروب عنه فان قلت القضية
 المركبة المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها
 يصدق عليها التعريف ولا يسمى قياسا
 قلت لا نعم فانها لا تبني قولا لا بل قولاً
 اي لا نسلم ان التعريف صادق عليه

عكس نقيض الكبرى موجبة كلية لا
 النالبة الكلية موجبة كلية ولا
 الموجبة الجزئية بل من حيث انضمامها
 الى قولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه
 الجوهر لان شرط انتاج الشكل الاول ايجاب
 الصغرى وكلية الكبرى
 الرافعة ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 ورافعة لكن الشمس ليست بطالعة فيخرج
 فالنهار ليست موجودة وصورة النهار
 ايضا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود لكن الشمس طالعة
 فيخرج فالنهار موجود

صورة كل ان حيوان كل حيوان
 بعض الحيوان ليس ان بعض الحيوان
 وعكس نقيضا كل حيوان ليس بحيوان
 ما ليس بحيوان ليس بحيوان

أي اجاب شارح الدسوقي في شرحه
للمشقة بان قوله متى لم يخرج
لان اجزاء الشرطية لا تعمل مثلهم
لاجل دخول حرفا شرط

المطلوب والمدعى والنتيجة
الفاظ مترادفة

مركباً من اقوال كذا اجابوا وهو الى القياس
قسماً لاننا اقرنا ان لم يكن النتيجة او
انقيضا مذكورة فيه بالفعل صورة
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم
فالنتيجة وهي كل جسم محدث ثبت مذكور
في القياس بالفعل لا نفسها ولا انقيضا
بالقوة لذكر ما دلتها دون صورتها واما
استثنائنا ان كانت النتيجة او انقيضا مذكورة
فيها بالفعل كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنتيجة
وهي النهار موجود مذكورة فيه بالفعل
اي بصورتها او نقول لكن النهار ليس
بموجود فالشمس ليست بطالعة فنتيجة

أو

أي اجاب شارح الدسوقي في شرحه
للمشقة بان قوله متى لم يخرج
لان اجزاء الشرطية لا تعمل مثلهم
لاجل دخول حرفا شرط

اي الشمس طالعة مذكورة فيه بالفعل
ولما فرغ عن تعريف القياس وتقسيمه الى
قسمين شرع في تقسيم كل من القسمين واحكام
فالقياس لا قراني يشتمل على حدود ثلاثة
موضوع المطر ومحموله والمكرر بينهما
المقدمتين فنقول المكرر بين مقدمتي
القياس يسمى حدا اوسط لتوسطه بين
طرفي المطر كالمؤلف في المثال المذكور
موضوع المطر يسمى حدا اصغر لانه في
اقل افراد من المحمول فيكون اصغر ومحموله
يسمى حدا اكبر لانه في الغالب اكثر افراد
فيكون اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر
تسمى صفري لانها ذات لا صفرو صاحبة

المطلوب والمدعى والنتيجة الفاظ مترادفة

وان قل ان الموضوع اقل افراد لان الموضوع
غالبا يكون واحدا والمحمول اكثر كقولنا الشمس
والا ان قالوا ان كان ما في المحمول

لانها قد يكونان متساويين نحو قولنا الشمس
فان الموضوع والمحمول متساويان بعدد
وجود احدهما دون الآخر

من افراد الموضوع

تارة في الكثرة على سبيل العطف التقسيم الى ان الذات بمعنى القياس والنتيجة
لان القسمة هي التقسيم بمعنى كمال برهان القياس
صاحبة للاصغر

الاشكال في الشئ الذي له نفس في نفسه
فان قيل في الشئ الذي له نفس في نفسه
اشكالان في نفسه

والاشكالان في الشئ الذي له نفس في نفسه
اشكالان في نفسه
والاشكالان في الشئ الذي له نفس في نفسه
اشكالان في نفسه

والاشكالان في الشئ الذي له نفس في نفسه
اشكالان في نفسه
والاشكالان في الشئ الذي له نفس في نفسه
اشكالان في نفسه

والاشكالان في الشئ الذي له نفس في نفسه
اشكالان في نفسه
والاشكالان في الشئ الذي له نفس في نفسه
اشكالان في نفسه

فيها الاكبر يستحق كبرى لا تنها ذات الاكبر
ومشتملة وهيئة المالك من الصغرى والكبرى
يسمى شكلا تشبيها لها بالهيئة الجسمانية
الحاصلة من احاطة الحد والحدود
والاشكال اربعة لان الحد لا وسط ان
محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى
فهو الشكل الاول بدئي الانتاج واول
على نظم الطبيعة فان الطبيعة على الانتفا
من الشيء الى الواسطة التي يقضى حكم
المطوريان كان بالعكس اي موضوعا في
الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل
الرابع كقولنا كل انسان حيوان وكل
انسان فبعض حيوان ناطق وان كانت

موضوعا

فان قيل في الشئ الذي له نفس في نفسه
اشكالان في نفسه

موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا
كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض
الحيوان ناطق او محمول فيهما فهو الشكل
الثاني كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء
من الحجر حيوان فلا شيء من الانسان حجر
وانما كان هذا ثانيا وما قبله ثالثا لان
هذا ثانيا ركا الاول في شرف مقدمته وهي
الصغرى لاشتمالها على موضوع المطور
ثانيا ركا في آخر مقدمته وهي الكبرى
الرابع اذ لا شركة له اصلا مع الاول فلهذا
هي الاشكال الاربعة المذكورة في المنطوق
والفرق بينها بحسب المافية والشرف قد
ذكره ويجب الانتاج ان الاول ينتج المطور

موضوعا

وهو يمكن من الاستحالة بالثبوت
 الى الاول بل الى ضرورة يمكن
 ان يكون القياس الاستثنائي ومقتضى
 ان يكون القياس الاستثنائي
 والافضل قوله والمقتضى
 المراد من قوله في المقولة
 من ان النتيجة ليست لازمة لذاته لاستحالة
 مقتضى الذات اما عندنا بحال لمقتضى
 فقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق
 وكل فرس حيوان واما عند سلبها فقولنا
 لا شئ من الانسان مجر ولا شئ من الفرس
 او من الناطق مجر والشكل الاول هو الذي
 جعل معيار العلوم اي ميزانها والقياس الاول
 فوردته ههنا ليحكم دستوراً اي مرجعاً
 يكتفي به ويستنجى المطلوب وضرويه
 اربعة والقياس يقتضي ستة عشر ضروباً

وهو يمكن من الاستحالة بالثبوت
 الى الاول بل الى ضرورة يمكن
 ان يكون القياس الاستثنائي ومقتضى
 ان يكون القياس الاستثنائي
 والافضل قوله والمقتضى
 المراد من قوله في المقولة

مقتضى الذات اما عندنا بحال لمقتضى
 فقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق
 وكل فرس حيوان واما عند سلبها فقولنا
 لا شئ من الانسان مجر ولا شئ من الفرس

او من الناطق مجر والشكل الاول هو الذي
 جعل معيار العلوم اي ميزانها والقياس الاول
 فوردته ههنا ليحكم دستوراً اي مرجعاً

من ضرب الصغريات المحصورات الاربع في
 الكبريات كذلك غير ان ايجاب الصغرى
 اسقط ثمانية حاصلة من ضرب الساليتين
 الصغريتين في الكبريات الاربع وكلية
 اسقطت اربعة اخرى حاصلة من ضرب
 الكبريتين الخمسين فبقي اربعة اضرب الصغرى
 الاول موجباً كلتيه ان ينجح موجبة
 كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
 فكل جسم محدث والثاني كلتيه والكبرى
 سالبة ينجح سالبة كلية كقولنا كل جسم
 مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم ولا شئ
 من الجسم بقديم والثالث موجباً والصغرى
 جزئية ينجح موجبة جزئية كقولنا بعض

في السالبة الكلية والنجح

مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم
 حادث والرابع موجبة جزئية صغرى وسالبة
 كلية كرى نتيج سالبة جزئية كقولنا بعض
 الجسم مؤلف ولا شئ المؤلف بقدره فبعض
 الجسم ليس بتقديم وانما رتب هذا الترتيب
 باعتبار النتيجة فالضرب الاول ينتج اشرف
 المحصورات وهي الموجبة الكلية لاسماء
 على شرفين الايجاب والكلية والثاني
 ينتج السالبة الكلية وهي اشرف من الموجبة
 الجزئية لان شرف الكل كونه من وجود متحدة
 كونه شاملا ومضبوطا وناقصا في العلوم
 اريد من شرف الموجبة الجزئية وليس في نتيجة
 الرابع شئ من الشرفين والقياس الا قرأ

خ

خمس اقسام من وجه اخر لاننا من جملتين
 كما من غير مرة وانما من متضبتين كقولنا ان
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما
 كان النهار موجودا فالارض مضيئة
 ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة
 لان ملزوم الملزوم ملزوم وانما من منفصلتين
 كقولنا كل عدد فهو اما زوج او فرد وكل
 زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد
 لانه اما ينقسم الى المنقسم بمساو وبين اولا
 ينتج كل عدد فهو اما فرد او زوج الزوج او
 زوج الفرد لان الصادق من المنفصلة الا
 ان كانت الفردية فهي احد اقسام النتيجة وان
 كانت الزوجية فهي مخرصة في قسمين كان

زوج الزوج فرد الزوج

هذا التقسيم باعتبار المادة

وجود النهار وجود الشمس
وجود الارض وجود الشمس
ظلال

اي ان انقسم الى القسمين
زوج الزوج والزوج
الزوج والزوج
ان ينقسم على الترتيب
الضمير الى الزوج

الصادق احد قسميها المذكورين في
 النتيجة ايضا فيصدق النتيجة المركبة من
 اقسام الثلاثة قطعاً واما من حلية و
 كقولنا كلما كان هذا انساناً فهو حيوان
 وكل حيوان جسم متنج كلما كان هذا انساناً
 فهو جسم لان الصادق على كل ما صدق
 عليه اللازم صادق على المعلوم قطعاً
 واما من حلية ومنفصلة كقولنا كل عد
 اما زوج واما فرد وكل زوج فهو متقسم
 بمساويين ينتج كل عدد فهو اما فرد او
 بمساويين لان المساوي لاحد المعاندين
 معاندين للاخر واما من متصلة ومنفصلة
 كقولنا كلما كان هذا انساناً فهو حيوان



وكل حيوان فهو اما ابيض واسود ينج
 كلما كان هذا انساناً فهو ابيض واسود
 لان انقسام كل ما يصدق عليه اللازم
 يستلزم انقسام المعلوم هذه هي الاقسام
 الخمسة الاقرانية واستيفاء البحث في
 تحقيق اتاجاتها الى المطولات واما انفا
 الاستثنائي فلا ينج شرطية من ان تكون
 متصلة او منفصلة حقيقية او ما نفة
 الجمع او ما نفة المخلوفا المتصلة ينتج بوضع
 المقدم وضع التالي ورفع التالي رفع
 المقدم اثنان والحقيقة بوضع كل من
 الخزين رفع الاخر ورفع كل منها وضع
 الاخر اربعة وما نفة الجمع بوضع كل منها

فلزم منه كلما كان هذا انساناً
 انساناً فهو اما ابيض واسود

اي فالاستثناء المتصلة

بوضع التالي ورفع التالي

كل واحد من بشرية ورجولية و...

كل واحد من بشرية ورجولية و...

رفع الآخر فقط اثنان صار مجموع المثاني
عشرة والعقمة ستة اثنان في المتصلة
واثنان في مائة الجمع واثنان في مائة
الكل وهذا هو الكلام الكلي والى بعض
ما ذكرنا اشار بقوله واما القياس الا
ستثنائي فالشرطية الموضوعية فيه ان
كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج
عين التالي كقولنا كلما كان هذا انسانا
فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان
لان وجود الملزوم مستلزم لوجود
واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم
كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا

حل واحد من الرطب في الاربعه النسي
رفع المقدم ووضعه و رفع النسي ووضعه

13

عدم اللازم مستلزم عدم المعلوم ولا يجزئ
استثناء عين التالي ^{شكلا} استثناء نقيض
المقدّم شيئا فالاستثناء اعم من الوضع
وسمى استثناء العين ومن الرفع وسمى
استثناء النقيض فان قلت هذا صحيح
فما اذا كانت الملازمة عامة واما اذا
كانت مساوية فاستثناء عين كل ينفع عين
الآخر واستثناء نقيض كل ينفع نقيض الآخر
^{اي كما قاله المصنف} كما قال في الفصول ان الحكم قطعي في الصور
الاربع قلت الملازمة المساوية في الحقيقة
ملازمتان فكل حكيم من الاربعة الملازمة
من الملازمتين الا يرى استلزام وجود اللازم
وجود الملازوم فيها ليس من حيث انه لازم بل

حيث انه مألوم وكذا استلزام عدم المألوم
 عدم اللازم فيها ليس من حيث انه مألوم بل
 من حيث انه لازم وان كانت منفصلة فاستثنا
 عين احد الجزأين ينتج نفي الآخر لان وجود
 احد المعاندين صدقا يستلزم عدم الآخر
 فهذا الحقيقة ومما فقه الجمع واستثناء نفي
 أحدهما ينتج عين الآخر كقولنا هذا العبد
 اما ان يكون زوجا او فردا لكنه ليس
 زوج ينتج انه فردا ولكنه ليس بفرد ينتج انه
 زوج لان عدم احد المعاندين كذا يستلزم
 وجود الآخر وهذا في الحقيقة ومما فقه
 واللفظ ساكت عن التفضيل والاصل ما ذكرنا
 وعليه القبول والأمثلة غير خافية ومن

كل واحد من الامثلة

ابواب

ابواب المنطق ابواب الصناعات الخمس
 لان المنطق كما يجب عن الصورة يجب عن الما
 فلا تم التلويح الى مباحث الصورة اشار الى
 مباحث المادة ايضا فقال من جملة الصناعات
 الخمس البرهان وهو قياس مؤلف عن مقد
 يقينية لا تحتاج يقين اعم من ان يكون ضرورية
 او مكتسبة منها فالقياس جنس ثانيا والاشارة
 الخمسة والمؤلف ذكر ليعلق به قوله من مقد
 يقينية وهو يخرج الخطابة والجدل وغيرها
 وقوله لا تحتاج يقين غاية ذكر ليشتمل التعريف
 على الفصل الرابع فالمؤلف اشار الى الصورة
 بالاطابقة والى الفاعل بالالزام وهو القوة
 العاقلة والمقدمة مادة ولا تحتاج يقين غاية

والإيقينات أقسام ستة لأن حكم العقل أمانة
استقانة من الحسن ومعها والأول أن لم يتوقف
على وسط حاضر في الذهن فهو الأوليات
وإن توقف فهو قضايا قياسيةاتها معها والثاني
أما أن لا يتوقف اليقين به بعد الأخسار
على شيء أو يتوقف والأول المحسوسات فلا
أن كان بالحسن الظاهر فهو المشاهدات وإن كان
بالحسن الباطن فهو الوجدانيات وإن توقف
فالحسن أما حسن السمع وهو المستورات فإنها
توقف على حكم العقل باتباع تواطؤ المخبرين
على الكذب وغيره فإن توقف على تكرار المشاهدات
فالمجربات وإن توقف على الحديث فالحديثيات
وهذا وجه الضبط لا أحصى العقل واليقين

انتظار

انما رقبوله احدها اوليات كقولنا الواحد
 نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء فان الحكيم
 لا يتوقفان الا على تصور الطرفين فمن توهم
 ان الجزء قد يكون اعظم من الكل كما في ذاء الفيل
 فهو لم يتصور معنى الكل والجزء ومشاهدته
 وتسمى محسوسة ايضا كقولنا الشمس مشرقة
 في المدرك بالبصر والنار محرقة في المحسوس
 بالتمس ومجرباة كقولنا السمونيا يسهل الضم
 اذ لو لم يسهلها لما وقع الاسهال عقيب ثوبها
 كلها واكثرنا فيتوقف اليقين فيها على كثر
 المشاهدات وحديثات اي مقدمات يحصل
 اليقين فيها بسنوح المساد والمطالب ^{من آيها} ^{منها} ^{الجزء}
 دفقة وهو المعنى بالحدس والحرية فيه ^{اي مظهره يقال ينسحب الى الظاهر}
 الحركة انتقال من موط

میں نے عبادی خطاب



الفكرة فانه يدعي لادفني ولذا قد يكون اخلا
 الناس فيه بالسرعة والبوار ما في الحديث فليس
 الا بالقل والكثرة لانه دنفى كقولنا نور القمر
 مستفاد من الشمس بواسطة مشاهدة تشكك
 قبا وتبعدا منها ومتواترات وهي القضايا التي
 العقل بها لا نقلها ثم يستعمل العقل تطويعه
 على الكذب ومصدمة حصول اليقين كقولنا محمد
 ادعى النبوة واظهر المعجزة على بين فاه كعلمنا بان
 النائية والامر الماضية وقضايا قياساتها معها
 كقولنا الاربعة زوج بسبب ونط حاضر في الذ
 وهو الاقسام مبسطة وبيان فان الذهن يرتب في الخ
 ان الاربعة مبسطة مبسطة وبيان وكل ما كان كذا
 فهو زوج فالاربعة زوج والثامن الضاعا

القسيمين سفسطة والمشغبة والعمدة ^{يد} الى المعتمد عليه
 هو البرهان لا غير لان تحصيل العقائد الحقّة ^{بمقتضى} وإزالة
 الباطلة ليس الا به ولكن هذا اخر الرسالة في المنظور
 ختمنا الله بالعقائد الحقّة وزوال العقائد الباطلة
 وحشرنا في زمرة السعداء والصالحين وتوانا في
 اعلى عليين مع النبيين والمرسلين وصلى الله محمد وآله ^{اجمعين}

والحمد لله رب العالمين

